وزارة التعلـــــيم الـــعالي والبحـــــث العلـــمي
جامعـــة عمــار ثليـــجي بالأغـــــــواط
كـــليـــــة العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريـــــــــــــخ

الموضـــــوع:

تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1962/1954)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

ـ العيدي عمار
- جاب الله ناجي
- نوار منصورة

إشراف الأستاذ:

أ- علاق محمد

السنة الجامعيـــ 2017/2016ـــــــة

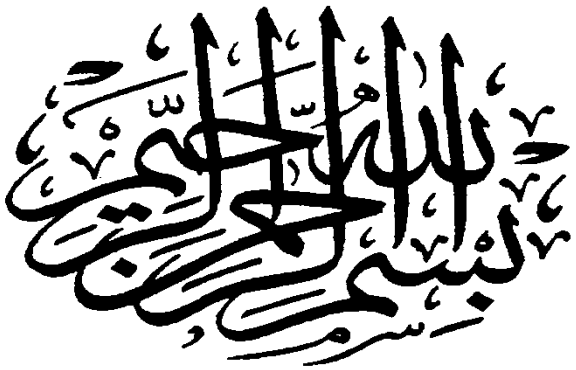
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الشكر والثناء لله سبحانه وتعالى الذي وفقني إنجاز هذا العمل،

وأعانني على تخطي كل الصعاب، نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدى

لنا يد العون وأخص بذكر أستاذي المشرف" علاق محمد "على ما بذله

من جهد في مساعدتنا، وما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات كانت لنا

العون الكبير في ظهور هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ ، وكل عمال جامعة عمار ثليجي

خاصة عمال المكتبة

كما لا ننسى كل طلبة قسم التاريخ

و إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد

العيدي عمار　　*نوار منصورة*　　*جابر الله ناجي*

إهـــــــداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى :

من قال فيهما الله تعالى:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

* إلى من جلها الرحمان ، و نهضت لأجلها الأوطان ، إلى من تغنى بها الشاعر والفنان إلى من وسع حنانها سعة الزمان، إلى من يعجز عن وصفها اللسان، إلى التي لولالها لما وصلت إلى هذا المكان، إلى أمي الحبيبة " فاطمة" حفظها الله تعالى وأنار دربها وسدد خطاها

* إلى ينبوع الرحمة والحنان، والسبيل للفوز بالجنان، إلى من تعب في الحر والقر لأجلي حتى أرى النور، إلى من أحس بالأمان في وجوده إلى لهيب طموحي، إلى العزيز الذي لم أنساها، إلى الذي ضحى بالكثير في سبيل نجاحي أبي الغالي عطاء الله رحمه الله وجعل الجنة مثواه.

* إلى فخري واعتزازي أخي الأكبر "بشير"، إلى وردة عائلتي: أختي الوحيدة "العيفة"

* إلى أخي وجوهرة روحي محمود، إلى سر سعادة منزلنا أخي الأصغر " علي"

* إلى روح صديقي الغالي "عبد القادر بن الشيخ" طيب الله ثراها

* رفيق العمر، من شاركني الأفراح و الأقراح، صديقي وأخي " مصطفى بن سعد"

* إلى كل أصدقائي: بلقاسم العيدي، عبد القادر وذناني، سعيد بن صالح، محمد العابد، قزم بلخير،الطاهر قويدري، عيسى الزبيري، جلول عويسي، منير بن صحراوي، عطاء الله بونعجة الطاهر حمدي، زعتري عطية، العيدي الطاهر.

* إلى زملائي في إنجاز مذكرتي ورفقائي في مسيرة الدراسية ناجي جاب الله و منصورة نوار

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأعتذر لمن لم تتسع لهم ورقتي فقد إتسع لهم قلبي

عمار العيدي

إهـــــــداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى:

من قال فيهما الله تعالى:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

* إلى من جلها الرحمان ، و نهضت لأجلها الأوطان ، إلى من تغنى بها الشاعر والفنان إلى من وسع حنانها سعة الزمان، إلى من يعجز عن وصفها اللسان، إلى التي لولاها لما وصلت إلى هذا المكان، إلى أمي الحبيبة حفظها الله تعالى وأنار دربها وسدد خطاها
* إلى ينبوع الرحمة والحنان، والسبيل للفوز بالجنان، إلى من تعب في الحر والقر لأجلي حتى أرى النور، إلى من أحس بالأمان في وجوده إلى لهيب طموحي، إلى العزيز الذي لم أنساها، إلى الذي ضحى بالكثير في سبيل نجاحي أبي الغالي رعاه الله.
* الى زوجتي الغالية حفظها الله وابني الغالي " ادم " .
* الى اخوتي واخواتي رعاهم الله وازواجهم وابنائهم .
* الى جميع اصدقائي من قريب او بعيد .
* إلى زملائي في إنجاز مذكرتي ورفقائي في مسيرتي الدراسية عمار العيدي و منصورة نوار

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأعتذر لمن لم تتسع لهم ورقتي فقد إتسع لهم قلبي

جاب الله ناجي

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي وبالغ شكري للذي خلقني لكي ارب المحامد كلها بخواطري وجوارحي ولساني ان وفقتني في اتمام هذا العمل اليك قاصدة وجهك الكريم وراجية رضاك وعاملة بأمرك

الي امام الانبياء وسيد المرسلين وصاحب شفاعة يوم الدي إليك يا طب النفوس ودوائها ونور القلوب وجلائها اليك يارسول الله

إلى اغلي ما املك في هذا الوجود الى القلب الرحيم والصدر الحنون الى بحر العطاء الدائم الى النبع الدافئ التي سقتني حنانا مدى عمري الى روحي عيناي وروحي جسدي الى شمعتي التي ذابت لتنير حياتي، إلى التي جعلت الجنة تحت اقدامها ..امي الغالية رقية

الى من كلله الله بالهدى والوقار وعلمني العطاء دون انتظار الى من شيد لي طريق النجاح وكان العون والسند وعلمني الاعتماد على النفس وابعد عني من قاموسي كلمة ياس ابي الحبيب بوليفة

الى البحر الهادئ الى الحضن الدافئ الى من لم تنسى ولم تتخلي عني بسندها ودعائها

امي الثانية واختي الغالية فاطمة

الي من شاركوني رحم امي واسمي تاج اهدته لي الحياة مبعث فخري واعتزازي اخوتي الاعزاء محمد. سعيد.عبد القادر

الى اخواتي العزيزات خضرة.مباركة.مروة.ذهيبة.الهاشمية

الي ازواج اخواتي عثمان .بن سالم

الي اولاد اختي مباركة.الحاج عيسي .ذهيبة.عطاءالله

الى براعم البراءة يوسف. اسراء سرين اكرم مهدي هبة شيماء هدي محمد سهيلة الي

رفيقات الدرب والنصف الثاني رزيقة نوال نعيمة ذهيبة

الى صديقي ورفيقي في مشواري الدراسي عمار

الى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل وزملائي وزميلاتي في الجامعة

الي كل من وسعهم قلمي ولم تسعهم ورقتي كل طلبة التاريخ دفعة تاريخ حديث ومعاصر

الي كل سكان تاجموت

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الترجمة	تر
الجزء	ج
العدد	ع
الدار السعودية للنشر	(د، س، ن)
الصفحة	**ص**
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	(ش، و، ن، ت)
دون تاريخ	(د، ت)
دار القصبة للنشر	(د، ق، ن)
منشورات متحف المجاهد	(**م، م، م**)
دار الغرب الاسلامي	(د، غ، إ)
المؤسسة الوطنية للكتاب	(م، و، ك)
دار الأمة	(**د، أ**)
نجم شمال إفريقيا	(ن، ش، إ)
ديوان المطبوعات الجامعية	(د، م، ج)
دار الهدى	د،هـ
دار غرناطة	د،غ
الطبعة	ط
منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية	(م،م، و، د، ب، ح، و)

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

إن البحث في تاريخ الثورة التحريرية لايزال في تطور وبحث مستمر حيث يفتح أفاقا جديدة امام الباحثين الجزائريين ويلفت نظرهم إلى مواضيع لم تدرس من قبل أو لم تتوفر حولها المادة العلمية الكافية ولا يفهم هذا من باب البحث عن المغامرة ولكن هذه الدراسة تهدف بدرجة أولى إلى القيام بالبحث في ضوء المستجدات المتوفرة حديثا . وفي هذا الاطار ومنذ اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية عمل قادتها على شكل قاعدة لمؤسساتها وذلك لتنظيمها وضمان استمراريتها لبلوغ الهدف المرجو .

ولهذا فإن إعداد دراسة شاملة ومتكاملة في موضوع تطور الهيئات القيادية للثور التحريرية بمختلف جوانبه وزواياه، و الحديث عن التجربة الجزائرية في الكتابة التاريخية حول الثورة التحريرية يهدف إلى تفسير الخلفية التي تسببت في الحصاد اليسير والمتواضع لهذه التجربة بعد أكثر من نصف قرن في ظل الاستقلال, إضافة إلى ذلك فإن النتائج التي انتهى إليها تراكم إسهامات الباحثين والمؤرخين وشهود الذاكرة من الجزائريين لم ينته إلى حد الأن إلى بناء صورة جلية ومتكاملة حول تطور هيئات القيادة الثورية خلال حرب التحرير، إلى درجة أن بعض الاسهامات حوت الثورة في عدد من الهيئات القيادية في ضبط تواريخ وقرارات دقيقة كاستشهاد القادة وانعقاد اجتماعاتهم.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك اسباب عديدة دفعتنا لدراسة هذا الموضوع تتلخص في مايلي :

- اغلب الدراسات التي تناولت تاريخ الثورة الجزائرية ركزت على الأحداث الكبيرة دون التفصيل في جزئياتها
- الرغبة الشديدة في دراسة و فهم تاريخ الجزائر خلال مرحلة الثورة التحريرية.
- معرفة الغموض الذي حل حول الصراعات الداخلية في صفوف قيادة الثورة.
- الوصول إلى حقيقة تاريخية واضحة حول التصفيات التي مست قيادات الداخل والخارج والتي عكفت الكثير من الشاهدات التطرق لها والخوض في غمارها.

إن المبتغى الأساسي في هذه الدراسة هو تسليط الضوء بصورة تحليلية ونقدية على الملامح الأساسية لتطور الهيئات القيادية الثورية من خلال تتبع المسار الذي انتقلت من خلاله الثورة عبر مراحل مختلفة انطبعت كل مرحلة منها بميزات معينة ، لأن تلك المراحل كانت في جانب من جوانبها نتاجا لمبادرات القادة وتطور العلاقات فيما بينهم حينا وانعكاسا لوضعية هيئات القيادة الثورية حينا آخر.

مقدمة

وقد كان اختيارنا للبحث في هذا الموضوع هو فضولنا في معرفة من هم أهم القادة وكذا التطورات التي خاضتها الثورة التحريرية، على الرغم من تناول بعض الكتابات الجزائرية لهذا الموضوع إلا أنها لم ترق إلى مستوى الدراسات الدقيقة ، بل كانت في بعض الأحيان تتغاضى عن الكثير من المسائل وتكون بعيدة عن الموضوعية، ويمكن أن نقول بأنه حتى تلك المنجزة بالغة الفرنسية بأقلام جزائرية مثل مؤلفات حربي وسليمان الشيخ ولم تعطي كل المساحات المتعلقة بتطور الهياكل السياسية والعسكرية للثورة في الداخل والخارج، كما نحاول في هذه الدراسة الدفاع عن الذاكرة الجماعية من منطلق أن تاريخ الثورة لم يكن في يوم ما ميراث نخبة معينة، وان التجربة التاريخية الخصبة التي قدمتها لنا حرب التحرير لا يمكن القبول بإخراجها من سياقها التاريخي ، كما نأمل من خلال دراستنا هذه للوصول إلى حقيقة تاريخية ، وارتأينا موقف الحياد دون الميول إلى طرف معين حتى نكون موضوعيين.

اشكالية البحث:

تهدف الدراسة إلى محاولة الاجابة عن الاشكالية التالية :

الاشكالية الرئيسة:

كيف كان تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962؟

الاشكاليات الفرعية:

ماهي التغيرات أو التنظيمات التي عرفتها الهيئات القيادية؟

وما هي الأسباب والدوافع الحقيقة للصراع بين قادة الثورة؟

وهل كان فعلا منصب القيادة والريادة هو الدافع الحقيقي والوحيد في الصراعات التي ظهرت بين القادة أم أن هناك دوافع أخرى؟

خطة البحث:

للإجابة عن التساؤلات قسمنا الموضوع إلى مقدمة وأربع فصول وأنهينا بحثنا بخاتمة ومجموعة من الملاحق، حيث حاولنا التمهيد للموضوع بصورة عامة في الفصل الأول حيث خصصنا عنونا المبحث الأول لمفهوم النخبة الثورية والثاني الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية والثالث الميول الايديولوجي والانتماء السياسي للنخبة والرابع كان بعنوان التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية ثم الفصل الثاني كان تحت عنوان التنظيمات الثورية والهيئات القيادية الأولى للثورة حيث كان المبحث الأول اللجنة الثورية للوحدة والعمل أما الثاني لجنة الاثنين والعشرين والمبحث الثالث لجنة

الستة والرابع القيادة الميدانية أما المبحث الخامس الوفد الخارجي لجبهة التحرير، اما الفصل الثالث فكان بعنوان أبرز الهيئات القيادية للثورة واخترنا ان يكون المبحث الأول تحت عنوان الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة أما المبحث الثاني فكان بعنوان الهيئات القيادية الخارجية للثورة أما الثالث فعنوناه ب: الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني ثم المبحث الأخير هيئة الأركان العامة، أما الفصل الرابع والأخير اخترنا أن يكون مسار تطور القيادات وعوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة التحريرية فقد كان عنوان مبحثه الأول تطور قيادة كل من الولايتين الأولى والثانية والمبحث الثاني تطور قيادة كل من الولايتين الثالثة والرابعة أما المبحث الثالث فكان بعنوان تطور قيادة كل من الولايتين الخامسة والسادسة والبحث الرابع عوامل التأزم الداخلي في هيئات القيادة أما الخامس والأخير كان بعنوان حركة التمرد على قيادة الثورة ،وفي النهاية خلصنا إلى خاتمة حاولنا خلالها الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها خلال دراستنا.

أما فيما يخص الدراسات السابقة نذكر منها أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر من اعداد عبد النور خيثر والتي كانت تحت عنوان تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية ، ورسالة ماجستير بعنوان تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1956/ 1958) من اعداد رضية قرني و ميلود طيبي،

منهج البحث:

إن المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي التحليلي النقدي من أجل انجاز هذه الدراسة بهدف تحقيق هدف اسمى وهو ذلك الذي يتعلق بالإسهام في الكشف عن الثغرات الكثيرة التي لاتزال تعتري الكثير من الكتابات التاريخية حول الثورة التحريرية .

المصادر و المراجع:

أما في ما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدنا عليها في اعداد هذه الدراسة فقد سعينا إلى جمع ما أمكننا من المصادر واعتمدنا إلى التنويع بين مصادر ومراجع قصد الإلمام بالموضوع قدر الإمكان ومن بين أهم المصادر التي تناولتها دراستنا كتابات محمد حربي مثل كاتب حياة تحدي وصمود ، ويوسف بن خدة في كتاب شهادات ومواقف، بالإضافة إلى المراجع مثل أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية و وكتاب أفكار جامحة وكتاب قبسات من ثورة أول نوفمبر للحاج لخضر لعبيدي، ومن بين المذكرات والدراسات التاريخية التي كتبت بأقلام عدد من القادة والاطارات الثورية كمذكرات علي كافي ومذكرات عبد الرزاق بوحارة وغيرهم من نماذج مهمة كما استعنا ببعض المجلات والمقالات المختلفة .

صعوبات الدراسة:

طبعا لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لاشك في ارتباطها بإمكانيات الباحث وموضوع بحثه وفي دراسة هذا الموضوع واجهنا مجموعة من الصعوبات لانجاز مذكراتنا هذه نذكر من بينها مشكلة أن المصادر والمراجع تشير الى تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية كجزئية وليس كموضوع متفرد بذاته.

إضافة إلى ضيق الوقت لأن موضوع الهيئات القيادة يتطلب استغراق وقت كبير للاحاطة بكل جوانبه وخباياه والوقت القصير خاصة وأن الفترة التي اخترناها كانت كبيرة(1954إلى 1962) ،مما تعذر علينا عدم التعمق بشكل كبير في هذا الموضوع ، إضافة إلى تضارب المؤرخين في تقصي الحقيقة التاريخية.

الفصل الأول (تمهيدي):

المسار التاريخي للنخبة الثورية

المبحث الأول: مفهوم النخبة الثورية

المبحث الثاني: الجذور الاجتماعية للنخبة

المبحث الثالث: الميول الاديولوجي والانتماء السياسي للنخبة الثورية الجزائرية

المبحث الرابع: التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية

الفصل الأول: المسار التاريخي للنخبة الثورية

إن النخبة الثورية من خلال المسار التاريخي الكامل الذي سارت عليه الثورة شملت إلى جانب المؤسسين الذين يعرفون بالتاريخيين (المجموعة التي فجرت الثورة) والمجموعة المحايدة داخل حزب الشعب (الفئة التي عارضت تفجيري الثورة في البداية) خلال فترة التأزم الداخلي في السنوات التي سبقت مرحلة الشروع في العمل المسلح، عددا كبيرا من مناضلي حزب جبهة التحرير وأعداد معتبرة من الوجوه البارزة من بقية التيارات الوطنية، ويمكن أن نضيف إليها نخبة لم تكن منتمية حزبيا عند انخراطها في صفوف جبهة وجيش التحرير، مما يسمح باعتبارها نتاجا للثورة ذاتها.

وما يجدر بنا الإشارة إليه في مدخل هذه الدراسة ، هو أن النخبة الثورية الجزائرية ضمت عناصر هامة من القيادات السياسية والعسكرية و الكفاءات المتعلمة طيلة سنوات الثورة ، ولم تنحصر في الفئة القليلة الذي أشرفت على تفجير الثورة والاشراف على قيادتها في المرحلة الأولى .

كما أنها لم تكن في صلب التيار أو الحزب الذي كان له الفضل في بداية العمل المسلح، بل تجاوزت ذلك خاصة بعدما انفتحت جبهة التحرير الوطني على بقية النخب التي ارتبطت بحركة التحرير و بأهدافها، ويعد العمل الجماعي أو المشترك من أبرز ملامح الحركة الوطنية ولكن محدودية النتائج السياسية التي حققتها تجارب المؤتمر الإسلامي(1936-1937) و حركة أحباب البيان والحرية(1944)والجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها في عامي (1952/1951) كانت لها انعكاسات سلبية أدت إلى إحداث تباعد بين النخب الإصلاحية والليبرالية والاستقلالية واليسارية في أعقاب الفشل الذريع الذي منيت به تلك التجارب.

المبحث الأول: مفهوم النخبة الثورية الجزائرية

1/- النخبة الثورية الجزائرية

لقد كانت الثورة التحريرية مرحلة تاريخية حاسمة في مسار التطور السياسي للجزائر، حيث أنها أدت إلى ظهور نخبة ثورية متعددة المشارب والاتجاهات تولت قيادة الحرب والإشراف عليها قبل أن تتحول مجموعات من هذه النخبة الثورية إلى" نخبة سياسية حاكمة " في الدولة الوطنية المستقلة ، فتسببت بذلك بحدوث تغيير عميق في تركيبة النخبة التقليدية الموروثة من العهد السابق للفاصل الاستعماري .

ولما كان مصطلح " النخبة " مصطلحا كثير الشيوع في الكتابات التاريخية حول الحركة الوطنية الجزائرية، فقد كان لزاما وقبل الولوج في صلب هذا الدراسة تسليط الضوء على عدم توافق تسمية " النخبة " (التيار الاندماجي المتفرنس) في الحركة الوطنية مع مختلف المفاهيم التي تضمنها مصطلح "النخبة "الذي عكف على صياغته وتحليله عدد من الفلاسفة وعلماء السياسة والاجتماع الغربيين المعاصرين[1].

2/- مفهوم النخبة كمصطلح سياسي:

قبل ظهور مصطلح النخبة تم استخدام ألفاظ عديدة للدلالة على مجموعات متميزة في المجتمع كانت تمثل في جوهرها فئات من النخبة الموجودة فعليا، فقد كان" الكبراء" و"الوجهاء"والأعيان " و"العقلاء "و "الرياس "و"الأشراف " و"الأجواد " مسميات للحكام والولاة والعلماء وقادة الجيش والفرسان و الأسر الدينية.

وكان مجموع هؤلاء ينتمون إلى" الخاصة " أو" الصفوة" والتي أصبحت تعرف اصطلاحا " بالنخبة[2]"

ويعد مصطلح النخبة من المصطلحات الحديثة التي اختلف المؤرخون الغربيون في تحديد مفاهيم و تعريفات دقيقة للمصطلح ذاته .

---

[1] –ابو الاعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية ، (د،س،ن) ، جدة ، 1984، ص ص 217 – 218

[2] تشير دراسة حديثة للباحث الإيطالي جيوفاني بوزينو إلى أن لفظ النخبة مشتق من فعل لاتينيELIRE المشتق من , eligereوهذا الفعل كان مستخدما في القرن ال 12 م ويعني الانتخاب والاختيار , ثم أصبح لفظ النخبة يحمل الدلالة على الإشارة إلى عناصر مميزة في مجال ما أوفي مجتمع ما , فيقال"نخبة العلماء " و "نخبة الجيش , " أو" نخبة المجتمع" . أنظر دانيال ريغ: رجل الاستشراق، تر: عبد القادر صحراوي، الجفان والجابي للطباعة، قبرص، 2000، ص 56

فقد عرفه فلفيريدو باريتو (1848/ 1923) بأنه مصطلح يستخدم للإشارة إلى القلة التي تمارس القيادة في المجتمع، بشطريها الحاكم والذي ينازع على الحكم أي النخبة الحاكمة والنخبة السياسية (المعارضة).

و يمكن تفسير مثل هذه الاختلافات في تحديد النخب بتمايز جماعات النخبة من مجتمع إلى أخر في أصولها و ثقافتها وتوجهاتها، ولكن على الرغم من هذه الاختلافات إلا أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن المصطلح يفيد في دلالته الأولى إلى الإشارة إلى القلة الأكثر مكانة و تأثيرا في المجتمع في مختلف الميادين، ويمكن أن نستدل هنا بالتوافق الشديد بين بعض التصورات الإسلامية والغربية، فقد كان بعض مؤرخو الغرب يعتبرون أن" النخبة " نقيض" للجماهير "لأن الأولى منظمة ومتجانسة ومؤهلة للقيادة وتضمن الحقوق والحريات للجماهير.

ويذهب المفكر الإسلامي المعاصر أبو الأعلى المودودي[1] إلى الكشف عن اتفاقه مع المفكرين الأوربيين من دعاة "النخبوية" الذين كانوا من المعارضين لفكرة أن الجماهير العامة بإمكانها أن تلعب دورا خلاقا في التاريخ بمعزل عن قيادة نخبة نشيطة وفعالة، عندما توجه إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه" النخبة " في المجتمع بقوله ": إن القوة الحقيقية في الأمة لا تكمن في العامة ولكن في صفوتها التي تمتلك القدرة على فرض النظام الصالح أو تتسبب في حدوث انهياره بالفوضى والتفكك" ...

وإذا ما حاولنا إسقاط تحليل المفكرين والفلاسفة الايطاليين لمفهوم النخبة من الناحية السياسية وذلك من خلال سياق شرحهم لتداول النخب الذي جاء فيه ": لا يتم تغيير وضعية نخبة ما حاكمة إلا إذا حدث اختراقها من طرف عناصر جديدة تنظم إليها وتنجح في طرح أفكارها وتصوراتها، ولكن إذا حدث أن تبنت هذه العناصر أفكار النخبة التي انضمت إليها فإنها تذوب فيها وتتحول في النهاية إلى عناصر حليفة وخادمة مثل الحركات الوطنية في مصر والجزائر.

ويكمن الطرح الثاني في الخطأ الشائع الموروث عن الكتابات الاستعمارية التي حصرت مفهوم النخبة في طائفة محظوظة في علاقتها بالإدارة الاستعمارية، والتي كان أغلب عناصرها من العائلات الكبيرة

[1] . هو أبو الأعلى ابن سيد أحمد، المودودي ولد في 25 سبتمبر 1903م، كاتب ومفكر هندي، دافع عن الاسلام وترأس الجماعة الاسلامية في الهند، له العديد من المؤلفات منها: الحضارة الاسلامية، ونظرة الاسلام السياسية، توفي عام 1979. أنظر أبو الأعلى المودودي، الحضارة الاسلامية، ص 126

ذات النفوذ و المال من جهة، وذات السوابق في خدمة الوجود الأجنبي منذ بداية الاحتلال من جهة أخرى، والجدير بالتوضيح هنا أن مصطلح النخبة الشائع في الكتابات التاريخية الجزائرية اليوم لا يحمل الدلالة الحقيقية للتعريف الدقيق للنخبة كمصطلح سياسي، و إنما يحمل في جوهره الإشارة إلى التيار الاندماجي في الحركة الوطنية الذي تزعمته العناصر المتفرنسة ثقافيا واجتماعيا[1]

3/– النخب السياسية وتعددها في النخبة الثورية الجزائرية:

على نقيض من تلك النخبة المصطنعة، تمخضت جهود فردية لثلة من العمال المهاجرين في فرنسا عن ميلاد تيار سياسي استقلالي في منتصف العشرينيات، و تكللت مساعي مجموعة من العلماء في الجزائر بتأسيس حركة إصلاحية شاملة(جمعية العلماء) في مطلع ثلاثينيات القرن 20 وسرعان ما استقطب أعدادا غفيرة من الجزائريين مقارنة بما حققه الجناح الليبرالي المنشق عن الاندماجيين.

إن النخبة الثورية في الجزائر تمثل في جوهرها عينات مختلفة من النخب التي حوتها بقية تيارات الحركة الوطنية، و يمكن القول أنها كانت من العناصر الأكثر تصميما و إيمانا بالقضية الوطنية كالاتجاه الاستقلالي الذي يعد المدرسة الأولى التي تخرجت أبرز العناصر القيادية فيها.

كما أن مطالب الفئة المتفرنسة الشهيرة في تجربة الحركة الوطنية بالنخبة الاندماجية كثيرا ما كانت تعبر عن مصالح ضيقة لتلك الفئة ولم تتجاوز المطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية و بالتجنس والترقية الاجتماعية وكان ذلك حلا أوليا تعبر فيه عن إيمانها بإمكانية التحرر الذاتي أو بقدرة الشعب الجزائري على تقرير مصيره خارج الإطار الاستعماري، و هو ما مكن هذا التيار فيما بعد من امتلاك بنية تنظيمية شبيهة بتلك التي كانت تتوفر عليها الأحزاب اليسارية الكبرى في أوروبا ، كما سمحت له الأصول الاجتماعية و التجربة السياسية الطويلة لقادته المؤسسين بفعل احتكاكهم بالأوساط اليسارية الفرنسية من جهة وبشريحة عريضة من العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا من جهة أخرى من تحقيق نجاح كبير.[2]

كما أن المفهوم البديل للنخبة الثورية يتجاوز الاعتبارات السياسية للتاريخ الرسمي، و يمكن لأي باحث أن يقوم باستقراء قوائم عناصر النخبة التي تزعمت قيادة حرب التحرير حتى يقف على

[1] – ابو الاعلى المودودي، مرجع سابق ، ص ص 256 – 257

[2] –عبد الحميد زوزو ، دور المهاجرين الجزائريين في فرنسا ، (ش، و، ن، ت) ، الجزائر ، (د، ت) ، ص 97

الحضور المتعدد الأوجه لمختلف نخب تيارات الحركة الوطنية في مختلف مستويات القيادة، وهذا ما يجعل كل محاولة لوضع تعريف دقيق للنخبة الثورية من منظور التاريخ الرسمي مسألة غير موضوعية من الناحية التاريخية، و في ظل الحقيقة التاريخية التي تجعل من ميلاد جبهة التحرير الوطني النجاح الوحيد للعمل المشترك بين تيارات الحركة الوطنية في الفترة الممتدة من منتصف الثلاثينيات إلى انطلاقة الثورة. وأهم ما نود الإشارة إليه في مدخل هذه الدراسة حول النخبة الثورية، هو أنها ضمت كل عناصر الصفوة في القيادات السياسية والعسكرية و الكفاءات المثقفة طيلة حرب التحرير الوطني، وأنها تتجاوز الفئة القليلة الذي أشرفت على تفجيرها و قيادتها في المرحلة الأولى من مسيرتها ، و التي كانت في مجموعها من صلب الجناح النشيط في حزب الشعب[1] ، كما أنها تجاوزت الانتماء إلى التيار الذي كان له الفضل في الشروع في العمل المسلح .[2]

المبحث الثاني: الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية

ان أغلب الكتابات الفرنسية التي تناولت دراسة الجذور الاجتماعية للنخبة الثورية الجزائرية ومن وراءها بعض الدراسات الجزائرية ، حاولت إخضاع المجتمع الجزائري إلى التقسيمات الطبقية التي تجعل من صراع الطبقات محركا رئيسيا لطبيعة ردود الفعل الجزائري على الواقع الاستعماري، ويعد هذا التوجه ركيزة اعتمد عليها المؤرخون الفرنسيون الذين كتبوا حول المقاومات الشعبية في القرن 19 أمثال بول أزان و لويس رين

1/- النظرة الفرنسية المضللة حول تركيبة وتطور المجتمع الجزائري:

تلقف المؤرخون اليساريون من أمثال شارل أندري جوليان[3] و أندري نوشي[1] وغيرهم هذا التوجه وقاموا بتظليله بمسحة ماركسية تقوم على إبراز الطابع الحقيقي للتيار الاستقلالي في الحركة الوطنية من

[1] حزب الشعب: بعد حل نجم شمال إفريقيا تأسس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937 بقيادة «مصالي الحاج»، حافظ الحزب على نفس التنظيم الهيكلي الذي كان متبعاً في عهد النجم.أنظر عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة ، الجزائر، 2004، ص96

[2] - عبد الحميد زوزو، نفسه ، ص 190 - 192

[3] شارل أندري جوليان ولد بمدينة كان الفرنسية عام 1891 وتوفي عام 1991، مؤرخ وصحافي فرنسي مختص في شؤون المغرب العربي أبرز كتبه تاريخ افريقيا الشمالية .أنظر محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص78

أجل التأسيس لفكرة أن المنطلق الطبقي كان المحرك الرئيسي في الصراع مع الاستعمار ، وهذا ما يكشف عليه أيضا إصرار هؤلاء على إبراز الانتماء البورجوازي الليبرالي للنخبة المتفرنسة والانتماء البرجوازي المحافظ للتيار الاصلاحي، كما أن أغلب النتائج الاجتماعية التي تنتهي إليها الكتابات الفرنسية كانت تمثل مقدمات ومنطلقات لتصور يقوم على الربط بين الجذور الاجتماعية والانتماء الطبقي وأشكال معينة من ردود الفعل الجزائرية على السياسية الاستعمارية.[2]

إن الفوارق الاجتماعية الفاصلة بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري كانت ضئيلة خلال العهد الاستعماري، إذا ما استثنينا فئة محدودة العدد من الأعيان والأسر الكبيرة ذات الارتباط التقليدي بالإدارة الاستعمارية، حيث تم تقسيم المجتمع الجزائري تحت الاحتلال إلى فلاحين ريفيين وبروليتاريا وبرجوازية محافظة وبورجوازية حضرية، و كان يلعب الجزائريين دورا ثانويا في كل المجالات.

و يعود السبب في فشل النخب السياسية الأولى في تحقيق الحضور السياسي الشعبي وإحداث التجاوب مع المطالب الشعبية، إلى عزلة تلك النخب عن محيطها الاجتماعي الأصلي وقوة ارتباطها بالإدارة الاستعمارية ، وهو الأمر الذي جعلها أشبه ما تكون بالأندية منها بالنخب السياسية المؤثرة[3] وفي هذا السياق يمكن الجزم بأن تجربة التيار الاستقلالي في المهجر كانت قفزة تاريخية ذات دلالة عميقة ، لأنها تعد في جوهرها الخطوة الأولى للفئات الهامشية الجزائرية (العمال ذو الأصول الريفية) في ميدان الممارسة السياسية بعد احتكاكها القصير بالأوساط النقابية واليسارية الفرنسية.

إن تجربة نخبة التيار الاستقلالي في العقدين الأولين لنشأته كان تعبر عن انبعاث جديد للأوساط الجزائرية الأكثر تضررا ومعاناة من السياسة الاستعمارية ، ولذلك تميز تطوره بنجاح ، سريع و عريض

---

[1] اندري نوشي ولد يوم 10 ديسمبر 1922 بمدينة قسنطينة و المختص في التاريخ المعاصر جميع أبحاثه خلال سنوات الأربعينيات و الخمسينيات للتاريخ الاقتصادي للجزائر، أنظر حربي، نفسه، ص 114

[2] دانيال رين، رجل الاستشراق، ترجمة عبد القادر صحراوي، ط 1،الجفان والجابي للطباعة،نيقوسيا، قبرص،2000،ص86

[3] محمد حربي، حياة تحدي وصمود(مذكرات سياسية 1945-1962) ، تر عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 114

في حشد قاعدة نضالية معتبرة و نخبة راديكالية[1] نشيطة تميزت بتبنيها لخطاب شديد اللهجة تجاه الاستعمار و لبرامج سياسية جريئة تدعوا إلى تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية

2/– التمثيل الاجتماعي في صفوف النخبة الثورية:

لم تعد الانتماءات الاجتماعية من ناحية معايير الانتماء الأسري قائمة ، ولم تعد من ناحية الأصول المهنية مجرد عينات فردية وإنما أصبحت تعبر عن حضور عريض لفئات وشرائح مهنية كثيرة ومتنوعة كالأطباء والمحاميين و التجار والحرفيين والعمال والطلبة في صفوف النخبة الثورية ، وتعد تشكيلات المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومسارات تطور قيادات الولايات في الداخل نماذج مفيدة ومعبرة عن التنوع الكبير في الانتماءات الاجتماعية داخل النخبة الثورية، وهذا بفعل انفتاح الثورة على مختلف شرائح المجتمع بعد سنتين من انطلاقتها.

اضافة الى تميز أغلب القادة بانتمائهم إلى طبقة الحرفيين والأجراء البسطاء مثل رابح بيطاط[2] الذي كان أجيرا في مصنع للتبغ بقسنطينة والصادق دهيليس[3] الذي كان سائقا لسيارة أجرة

و انتسب جل القادة الميدانيين في العاصمة خلال القترة التي تعرف ب"معركة الجزائر العاصمة " (نوفمبر 1956/ ماي 1957) إلى طبقة الحرفيين و الأجراء، لتشهد الثورة بعدها انخراط عناصر جديدة من الشبان الذين التحقوا بالولاية الرابعة في نهاية 1956 وسرعان ما أصبح العديد منهم قادة للمناطق قبل أن يصل بعضهم إلى مجلس قيادة الولاية نفسها في أواخر حرب التحرير.

كان معظم العناصر الوافدة من الطلبة والأطباء والمثقفين من أمثال يوسف الخطيب[1] ، بحيث أن هذا التنوع في الأصول الاجتماعية كان مؤشرا على ارتفاع المستوى الثقافي في صفوف النخبة الثورية .

---

[1] الريديكالية: هي فلسفة سياسية تؤكد الحاجة للبحث عن مظاهر الجور والظلم في المجتمع واجتثاثها، فالراديكاليون يبحثون عما يعتبرونه جذور الأخطاء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع ويطالبون بالتغييرات الفورية لإزالتها. أنظر دانيال رين، مرجع سابق، ص59

[2] رابح بطاط(1925–2000): مناضل في حزب الشعب الجزائري ثم التحق بالمنظمة السرية سنة 1948 وهي الفترة التي انتمى خلالها الى حركة انتصار الحريات، ليكون بعدها واحد من مجموعة 22 التاريخية وكان قائدا للمنطقة الرابعة. أنظر زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص132

[3] سليمان دهيليس "العقيد الصادق": أحد أعضاء حزب الشعب في الأربعينات ، إنضم للثورة يوم 1954/11/02، شارك في مؤتمر الصومام، ممثلا للولاية الرابعة، التي أصبح قائدا لها بعد ذهاب أوعمران إلى تونس سنة 1957 رقي بعدها إلى رتبة عقيد قائد ولاية، أنظر، عبد كريم مباركي، مجلة سلسلة ذاكرة وتاريخ، ص 416

واذا تكلمنا عن الولاية الرابعة فهي نموذجا فريدا فيما يتعلق بتطور ظاهرة التنوع في صفوف النخبة الثورية ، لأن مختلف مستويات القيادة داخل الهيئات السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني كانت تتشكل من عناصر ذات انتماءات اجتماعية متعددة من حيث الأصول المهنية والأسرية ، وهو ما كان يعبر عن حضور كل فئات المجتمع الجزائري في صفوف النخبة الثورية ، حتى وإن طغى عليها حضور العناصر التي تنتمي الى المستويات الوسطى والبسيطة (الفلاحين والتجار والأجراء)، حيث كانت من الناحية التاريخية القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي.[2]

المبحث الثالث: **الميول الاديولوجي والانتماء السياسي للنخبة الثورية الجزائرية**

إن محاولة تحديد معالم الانتماء الأيديولوجي للنخبة الثورية الجزائرية، لا يقل صعوبة عن دراسة مستويات التكوين الثقافي لتلك النخبة، وذلك بفعل الترابط الشديد بين الموضوعين وعلاقتهما المباشرة بالمسألة الجدلية المتعلقة بالمحتوى الفكري والأيديولوجي للحركة الوطنية بشكل عام.

ويعود السبب الأهم في هذا إلى عدم توفر المعطيات الكافية حول الميولات الايديولوجية المعلنة عند القادة والإطارات الذين أشرفوا على قيادة وتسيير الثورة ، مما يفرض على أي باحث جمع المعطيات المتناثرة من قواميس التراجم الشخصية و المذكرات التاريخية وبعض الدراسات المتخصصة في مواضيع تتعلق بصورة مباشرة بجبهة وجيش التحرير، وبالتطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية عموما

1/– الروافد الفكرية والسياسية المؤثرة في النخبة:

يتفق عدد من الباحثين في الأصول الفكرية والايديولوجية للحركة الوطنية الجزائرية على تعدد التيارات السياسية التي أثرت في النخب الجزائرية المختلفة، ويكاد هؤلاء يجمعون على حصرها في ثلاثة تيارات فكرية كبيرة هي : الاتجاه الإسلامي الذي خرج من صلبه التيار الإصلاحي الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين، والحركة الاشتراكية التي تمخض عنها ميلاد الفدراليات ثم الحزب الشيوعي الجزائري، وأثرت

[1] يوسف الخطيب: أحد أعضاء جبهة التحرير، تولى القيادة بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة(الونشريس)، وبعد استشهاد سي الجيلالي بونعامة في 8أوت 1961 خلفه على رأس الولاية الرابعة إلى غاية الاستقلال. أنظر عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ص96

[2] عبد كريم مباركي، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية: بطلان يتحدثان: العقيد يوسف الخطيب والعقيد صالح بوبندير، مجلة سلسلة ذاكرة وتاريخ ، ع1، دار مارينو، الجزائر، 1998، ص 60، 61

أيضا في ظهور نجم شمال افريقيا الذي كان من ثمار احتكاك المهاجرين الجزائريين بالنقابات والتنظيمات اليسارية في فرنسا مهما في ظهور مختلف تنظيمات النخبة الليبرالية في [1]

بالإضافة الى الدور الكبيرة الذي لعبه الإسلام في التأثير على توجهات الحركة الوطنية، ومن النماذج الجيدة في هذا السياق ما كتبته المؤرخة الاجتماعية الفرنسية فاني كولونا[2] حول التأثير السياسي لظاهرة النهضة في الجزائر في العقود الأولى من القرن المنصرم ، فقد اعتبرت ":أن حركة النهضة المعبرة في مضمونها عن الفكر الديني الإسلامي تحولت إلى فكر ذي نزعة جدلية مع الغرب ، وإلى تيار يسعى لتنقية وتطهير العقيدة ، ثم انطلق الإصلاح الذي أصبح تعبيرا جزائريا للنهضة في حركة كبرى من أجل بعث اللغة العربية وبناء مدرسة تاريخية وطنية، وفي تنظيم حركة نشيطة في المناطق البربرية، وانتهت الباحثة إلى نتيجة صريحة عندما اعتبرت ":إن رجال سنة 1954 يعتبرون الورثة والمكملون لأمور ذات أهمية كبرى تربطهم بالماضي السابق لهم ، فعلى الرغم من تعارضهم السياسي مع الإصلاحيين من العلماء ، إلا أن رجال نوفمبر 1954 كانوا في الواقع نتاجا لمدارسهم ، وكانوا يتوجهون إلى مجتمع متأثر بشكل عميق في الفترة 1931 /1954 بالتصور العربي والإسلامي.

كما كان للإسلام دور كبير في التأثير على التيار الثوري في الجزائر ، لأن التوحيد الديني كان يعطي للثورة صورتها المتجانسة، ولقد كتب جون لوكا في عام 1994 مقالا بعنوان " انفصام الشخصية الثقافية للجزائر الفرنسية "أوضح فيه أن تلك الأعراض كانت بفعل السياسة الاستعمارية التي حاولت طمس الهوية الأصيلة للجزائر التي وصفها قائلا " : الجزائر العربية الإسلامية هذه الجمهورية الحاضرة منذ الأبد , المسلمة حتى من قبل الإسلام ليست من وحي الخيال الصرف"

كما تستدل بعض المصادر على البصمات اليسارية في النمط السياسي والهيكلي الذي اعتمده التيار الاستقلالي في تأسيس تنظيماته السياسية المتعاقبة من نجم شمال إفريقيا في 1926 إلى حزب الشعب الجزائري في 1937 ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1946 وصولا إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني في1954 .

---

[1] ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية، ج2، ط3، (ش،و،ن،ت)، الجزائر، 1983، ص 337، 360

[2] ولدت فاني كولونا سنة 1934 بالجزائر و هي كاتبة فرنسية مختصة في تاريخ الجزائر و شمال افريقيا، عاشت كولونا بالجزائر الى غاية سنة 1993ثم انتقلت الى فرنسا و توفيت بها في 19 نوفمبر 2014.أنظر سعدي بزيان صفحات من الصراع الدموي بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا، (م، م، م)، الجزائر، 1995

كما ظهرت آثار التأثير اليساري في الحركة الوطنية، في تبني الشيوعيين الجزائريين والتيار الاستقلالي للكثير من المطالب الاجتماعية والأفكار الاقتصادية التي كانت تهدف إلى رفع القهر وتخفيف العبء الثقيل الذي كانت تعاني منه فئات عريضة من المجتمع الجزائري المستعمر، ومن أبرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حولها المطالب الأساسية بالنسبة للتيارين المذكورين القضايا والمطالب المتعلقة بالعمل النقابي والإصلاح الزراعي والمساواة في الأجور و الحق في العمل و بإدانة الاحتكار والاستغلال والتمييز في الوظائف والحقوق الاجتماعية و غيرها، اضافة الى المطالبة بحقوق المواطنة وحرية التجمع والتعبير، و المساواة في الحقوق والواجبات ، وحرية الممارسة السياسية والحق في التمثيل النيابي وغيرها من المطالب التي تقاطعت في الكثير منها مع بقية فئات النخبة الجزائرية[1].

2/– تباين الانتماء السياسي والايديولوجي في صفوف النخبة الثورية:

إن الثورة الجزائرية عند انطلاقتها كانت في جوهرها تعبيرا عن القطيعة مع كل أشكال الممارسة السياسية التي تميز بها أداء الحركة الوطنية من قبل، وشكلت إرهاصا لانتقال أسلوب المقاومة ضد الاستعمار من مستوى العمل من داخل النظام الكولونيالي إلى الشروع في عملية التغيير لهدم ذلك النظام وإقامة أرضية جديدة لبناء الدولة الوطنية المستقلة على أنقاضه.

كما أن الثورة امتلكت منذ بدايتها شرعية عميقة جعلتها أقرب ما تكون إلى الحتمية التاريخية ، باعتبارها آخر الحلول العملية لحل المشكلة الاستعمارية في الجزائر ، بعد فشل كل محاولات التغيير انطلاقا من المؤسسات والقوانين التي كان يقوم عليها النظام الكولونيالي في الجزائر[2].

لقد كانت انطلاقة الثورة من هذا المنطلق بمثابة إدانة ضمنية لكل تجارب المشاركة السياسية والعمل الشرعي العلني في ظل الإدارة الاستعمارية ويتوافق هذا الطرح مع ما جاء به بيان النخبة الثورية النشيطة التي فجرت الثورة في نوفمبر 1954 ، التي وصفت أداء الحركة الوطنية بالعقم والانسداد.

و الجدير بالإشارة هنا إلى أن الثورة كانت أيضا في انطلاقتها نتيجة لتأزم داخلي طويل داخل صفوف التيار الاستقلالي ،ولم تكن ثمرة لمبادرة جماعية من لدن ذلك التيار على الرغم من تبنيه لفكرة و مشروع الثورة لفترة طويلة ، وإنما بفعل امتلاك ثلة قليلة في صفوفه لقدر كبير من روح المبادرة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 73،75 .

[2] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (م، م، م) الجزائر ، 1994، ص 227، 230

إن الأحكام السلبية الكثيرة التي تراكمت في تصور النخبة الثورية التي كان لها السبق في تفجير الثورة حول الأفاق المحدودة التي أتاحها الإطار الاستعماري للجزائريين ، وفي تقييمها للنتائج التي تمخضت عن نشاط الحركة الوطنية ، جعلتها تتبنى نزعة راديكالية تقوم على الإقصاء حينا وعلى الاحتواء حينا آخر في علاقتها مع نخب التيارات الوطنية الأخرى بما فيها النخبة المؤسسة والقيادية للتيار الاستقلالي وسرعان ما استحالت تلك الترعة إلى ما يشبه التعاقد بين العناصر الثورية الرائدة التي حاولت تحصين الثورة من الانحراف عن خطها، و إلى سيطرة هواجس الاختراق و التحفظ بفعل الإحساس بالريبة وعدم الارتياح لانضمام العناصر الوافدة من بقية التيارات[1] .

3/- نسب تنوع الانتماء السياسي داخل النخبة الثورية:

صنف كل من (وليام كوانت[2] و محمد حربي) في كتاباتهما النخبة الثورية إلى أربعة مجموعات وهي (الثوريين/ الراديكاليين (مناضلي التيار الاستقلالي بما فيهم المركزيين)/اللبراليين/ اللامنتمين) حيث درس وليام عينة من 41 عضو من قادة الثورة عند انطلاقتها، ثم انتهى إلى وضع قائمة ب 87 شخصية تطور مسارها في الفترة (1954 /1958) ، بينما لم يتناول محمد حربي سوى ثلاثة عينات من القادة الثوريين ،تضم الأولى منها القادة الميدانيين(قادة الولايات وهيئات الأركان)، وتضم العينة الثانية قوائم(المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة)، أما العينةالأخيرة فقد تضمنت قائمة لأعضاء مجالس قيادة الولايات التاريخية في مارس1962 .

ويرى بعض المؤرخين بأن النخبة الثورية تنتمي في جذورها السياسية إلى أربعة تيارات في الحركة الوطنية ، وينتمي السواد الأعظم منها إلى التيار الاستقلالي ، ويعد التيار الإصلاحي (الإسلامي) ثاني التيارات من حيث الحضور في صفوف تلك النخبة الثورية ، ويليه التيار النخبوي الليبرالي[3] الذي شغلت عناصره وظائف قيادية عليا في الثورة على المستويين السياسي والعسكري ، و هو ما يمكن

[1] جمال قنان، نفسه، ص 222

[2] وليام كوانت: أبرز خبراء أمريكا في شؤون الشرق الأوسط والنزاع العربي الاسرائيلي، وهو كبير الباحثين في مؤسسة بروكنجز، من أشهر كتاباته الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي. أنظر: دانيال رين، رجل الاستشراق، ص104

[3] النخبة الليبرالية : هي امتدادًا لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد انتخابات 1919 ترأسه الدكتور ابن التهامي وأصدر جريدة التقدم الناطق الرسمي للحركة. أنظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 156

اعتباره مفارقة كبيرة بالنظر إلى حجم الحضور السياسي له في الجزائر في القترة التي سبقت حرب التحرير.[1]

أما التيار اليساري فإنه كان من أضعف التيارات السياسية حضورا في النخبة الثورية من الناحية العددية، لكن عناصره القليلة تميزت بأداء أدوارا بالغة الأهمية في ما يتعلق بالتنظيم وصياغة النصوص و القوانين ، وفي محاولة توجيه الثورة نحو تبني الخيارات والتوجهات اليسارية ، كما كانت لها مشاركة محدودة في ممارسة العمل المسلح ميدانيا.

والجدير بالتوضيح هنا ، أن التيار الاستقلالي الذي شكل الرافد الأساسي للنخبة الثورية التي قادت الثورة، بحيث لم يكن متجانسا في صفوفه الداخلية بصورة كلية ، وإنما تشكل بدوره من ثلاثة مجموعات متمايزة في تصوراتها للمشروع العملي للثورة ، وتعد مجموعة قدماء المنظمة الخاصة النواة الصلبة داخل التيار الاستقلالي وفي صفوف النخبة الثورية في آن واحد، لأنها صاحبة الفضل في المبادرة والتخطيط لتفجير الثورة، و تليها مجموعة المركزيين التي جمعت في صفوفها النخبة القيادية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي التحق أعضاؤها بالثورة بعد تفجيرها بعدة أشهر .

أما المجموعة الثالثة داخل التيار الاستقلالي فقد كانت تضم قطاعا عريضا من المناضلين السابقين فيه ، وينتمي إليها الكثير من أعضاء مجالس الولايات والمحافظين السياسيين و قادة المناطق والنواحي ، كما كانت تضم الجزء الأكبر من الفدائيين والمسبلين في المناطق الريفية والحضرية[2].

المبحث الرابع: التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية

إن موضوع التكوين الثقافي للنخبة السياسية الجزائرية بمفهومها العام، هو عدم توفر الباحث على المعلومات الكافية في موضوع التكوين الثقافي للنخبة القيادية في الثورة، الذي أهملت الكتابات التاريخية الجزائرية الخوض فيه بشكل مستفيض، مما جعله يبقى حكرا على مجموعة قليلة من المؤرخين والباحثين من أمثال وليام كوانت ومحمد حربي الذي استلهم العديد من كتاباته حول جبهة التحرير الوطني، وقد رأى محمد حربي أن الحركة الوطنية في جوهرها كانت أحزاب مقاومة ومعاقل للنضال من أجل التحرر، ولم تكن أحزابا سياسية بالمعنى الدقيق وذلك لتبرير النقص الفادح في الدراسات حول

[1] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق ، ص 181

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، (د، غ، إ)، ط1، بيروت، 1997، ص 167

مستوى وطبيعة التكوين الثقافي عند النخبة التي أشرفت علي قيادة حرب التحرير قبل أن يتحول جزء كبير من عناصرها إلى نخبة سياسية وعسكرية أشرفت على قيادة الدولة المستقلة.[1]

1/- تباين مساعي تيارات الحركة الوطنية:

لقد حوت الحركة الوطنية مجموعة من الأحزاب والهيئات سعت إلى إيجاد حلول مختلفة للقضية الوطنية، واختلفت برامجها السياسية في التصورات العملية التي تؤدي إلى تغيير النظام الاستعماري ، فتوجه كل من النواب(النخبة اللبرالية) والشيوعيين الجزائريين إلى عقد آمال عريضة في الخلاص من الاستعمار بحدوث انعطاف " إصلاحي " في السياسة الاستعمارية ذاتها.

وفي المقابل توجه العلماء إلى ترسيخ" ثقافة الصمود" في أوساط الشعب الجزائري من خلال الإستماتة في الدفاع عن مقومات الشخصية الجزائرية، و سرعان ما أدركوا أن الاستعمار لم يكن العقبة الوحيدة أمامهم، لأنهم بعدما عاينوا حصاد قرن من الاحتلال وجدوه في تفشي مظاهر الجهل والتخلف والفقر و الاندماج و التفرنس ، ولخص الشيخ بن باديس[2] سبيل الخلاص في التعلم والتكوين بقوله "الشعب المتعلم لا يستعمر. "

وعلى النقيض من النخبة اللبرالية والمجموعة اليسارية الصغيرة والعلماء ، تميز التيار الاستقلالي منذ نشأته برفض التصورات السياسية التي كانت تؤمن بإمكانية تغيير النظام الاستعماري من خلال العمل من داخل مؤسساته وفي ظل قوانينه امتلك هذا التيار برنامجا سياسيا تحددت فيه أهم أهدافه[3] وهكذا انخرطت مختلف فئات النخب السياسية الوطنية في الفترة الممتدة من 1936 إلى 1952في العمل السياسي ضمن تيارات ضيقة حينا(الانتخابات) و في سياق تجمعات أو جبهات سياسية حينا آخر كما حدث في المؤتمر الإسلامي عام 1936 وحركة أحباب البيان في1944

إن تركيز تيارات الحركة الوطنية كل جهودها صوب إيجاد حلول مختلفة للقضية الوطنية كان عاملا رئيسيا في ضعف إنتاجها الفكري و الايديولوجي، وفي تناقض وتصادم مساعيها في أغلب الأحيان،

---

[1] ابو القاسم سعد الله، افكار جامحة، (م، و، ك)، الجزائر ، 1988، ص 24

[2] ولد عبد الحميد بن باديس في 1889/12/5بقسنطينة، وهو رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأحد أعلام الحركة الاصلاحية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، توفي في 1940/04/16. أنظر: حساني عبد الكريم، أمواج الخفاء، (م، م، م)، الجزائر، 1995، ص57

[3] ابو القاسم سعد الله، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، (د، غ، إ)، بيروت، 1996، ص 14،15

ويمكن التدليل على هذا بتخصص كل تيار في المطالبة بقضايا معينة تحولت إلى عنوان لكل تيار على حدة، بحيث أنه في الوقت الذي كان فيه حزب الشعب يطالب بالاستقلال كان الحزب الشيوعي الجزائري يختزل تطلعات الجماهير في الحصول على" الخبز "كمرحلة أولى للتحرر، وبينما كان العلماء يحاولون ايقاض المجتمع وبعث مشاعر الانتماء والوطنية فيه، كان الليبراليون يجهدون في إقناع الساسة الاستعماريين بصهر ذلك المجتمع وتذويبه في الثقافة والحضارة الغربية[1].

وما نستخلصه هو أن معظم التيارات السياسية في الحركة الوطنية لم يكن لها رصيدا فكريا نظريا يعبر بصورة حقيقية وفعلية عن أصالة وتماسك برامجها ومطالبها ، يمكن التدليل عليه بكون أغلب ما توفر لديها لم يكن يتجاوز سوى إسهامات صحفية و بضعة منشورات لمؤسسيها.

وهذا ما جعل الدكتور سعد الله يقول: "لم تنتج الحركة الوطنية منظرين أو فلاسفة مثلما هو حال حركات وطنية أخرى ،ولم يكن لدينا عشية الثورة (ماتزيني[2] ولا غاريبالدي[3])....."

وهذا ما يعني بتعبير آخر أن الحركة الوطنية تمخضت بصورة عسيرة عندما آلت جهودها إلى انسداد كبير في الأفق مع بداية الخمسينيات ، ثم ولدت ثورة تحريرية دون أن تمتلك منظرين سياسيين مثلما هو شأن أغلب الثورات الكبرى المعاصرة، وقد اتضح استمرار هذه الثغرة بشكل جلي عندما اقتصرت تجربة الثورة التحريرية على إنجاب القادة الميدانيين فقط.

2/– تحديد التمايز الثقافي بين القادة ونسب حضور النخب في القيادة الثورية:

قسمت الدراسات النخبة القيادية الثورية إلى مجموعتين وهما النخبة المعربة والنخبة المفرنسة، ولكن هذا التصنيف يكمن في تحول العناصر ذات التكوين الثقافي الفرنسي إلى المجموعة الأكثر حضورا في صفوف القيادة الثورية، بعدما كانت النخبة المتفرنسة في تجربة الحركة الوطنية في العقود الأولى من القرن العشرين تشكل التيار الأكثر قبولا بالسياسة الاستعمارية و تحالفا معها، وهذا ما يقودنا إلى

[1] محمد صايكي(النقيب)، مذكرات ثائر من قلب الجزائر، ط1، (د، م)، الجزائر، 2002، ص 155،158

[2] جوزيبي ماتزيني(1872/1805):فيلسوف وسياسي ايطالي أسهمت جهوده السياسية في قيام الدولة الإيطالية الحديثة واستقلالها عن القوى الخارجية التي كانت تحرك ولاياتها المختلفة حتى القرن التاسع عشر. أنظر دنيال رين، مرجع سابق،ص156

[3] جوزيبي غاريبالدي: ولد في مدينة نيس في 1807 كان أحد رجال الدين في ايطاليا. أنظر دانيال رين، نفسه، ص169.

تعليل ذلك بفشل المدرسة الكولونيالية وسعيها للمسخ الثقافي والاحتواء الحضاري للقلة الوثيقة الارتباط بالسياسة الرسمية[1].

و تثبت المصادر التاريخية أن الغالبية من قادة كل أجهزة الثورة الجزائرية كانوا من خريجي المدرسة الفرنسية، و تعد عينة القادة التاريخيين المؤسسين لجبهة التحرير الوطني وقادة الولايات التاريخية و أعضاء التشكيلات المختلفة للحكومة المؤقتة نموذجا لهذا ، ولكن ذلك لم يكن ليعنى أن المستوى الثقافي لديهم كان رفيعا ، حتى أنه تواجد في صفوفهم عدد ممن يمكن وصفهم بالعصاميين مثل زيغود يوسف[2] و رابح بيطاط، و كان السواد الأكبر منهم لا يمتلك من المؤهلات العلمية سوى الشهادة الابتدائية مثل ما هو حال كل من (محمد بوضياف و كريم بلقاسم ومصطفىبن بولعيد)[3] دون أن نغفل عن بعض الاستثناءات القليلة مثل أيت أحمد حسين وعبان رمضان.

ولم تعرف صفوف الهيئات القيادية تطورا في مستويات التأهيل الثقافي إلا بعد انضمام جماعة المركزيين و عناصر التيارين الإصلاحي إلى صفوف الثورة إلى جانب شريحة معتبرة من الطلبة الجزائريين.

وقد لاحظ بعض المؤرخين أن المستوى الثقافي كان يتمايز بشدة بين العينات الرئيسية الأربعة التي تشكل الهيئات العليا للقيادة السياسية والعسكرية لكل من جيش وجبهة التحرير و تتمثل في:

1/ التاريخيين.

2/ قادة الولايات و قادة هيئات الأركان لجيش الحدود.

3/ أعضاء الهيئات القيادية : لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة.

4/ إطارات الحكومة المؤقتة والمنظمات الجماهرية..

ففي نظرهم كان المستوى الثقافي للعينة الأولى يكاد لا يتجاوز المستوى الابتدائي لأنه من بين التاريخيين لا يمكن إثبات مستوى ثقافي أعلى من ذلك إلا لشخصية واحدة فقط، و لكن المهم على

[1] مغنية الازرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كرم، (م، أ، ع) بيروت، 1980، ص 86

[2] زيغود يوسف: ولد سنة 1921 انخرط في صفوف حزب الشعب، ومع بداية الثورة عين كنائب أول لقائد المنطقة الثانية ديدوش مراد، شارك في هجومات الشمال القسنطيني، وبعد أن رقي إلى رتبة عقيد في 1956/9/23 سقط زيغود شهيدا أنظر: محمد عباس، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 106

[3] (محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بطاط): القادة التارخيون من مجموعة الستة. أنظر الملحق رقم 1

الرغم من هذا أنهم لاحظوا أن هذا المستوى على بساطته كان يميز هذه المجموعة عن الغالبية الأمية من الجزائريين آنذاك.

و تختلف العينة الثانية عن سابقتها من حيث العدد والمستوى، لأنها كانت تضم33 شخصية يمثلون 29من قادة الولايات و 04 من قادة هيئة الأركان .و كان المستوى الثقافي لعناصر هذه العينة ينقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

المستوى الابتدائي بالنسبة ل 18 عضوا ، والمستوى الثانوي ل 12عضوا، والمستوى العالي بالنسبة ل 03أعضاء[1].

أما من حيث طبيعة التكوين الثقافي في هذه العينة فقد كان حوالي ثلثي هذه المجموعة ذوي ثقافة فرنسية بينما كان الثلث الباقي من المعربين، وتم استنتاج ذلك من خلال اللغة المستخدمة في الولايات التاريخية الستة.

وتتشكل العينة الثالثة من 87 شخصية يمثلون أعضاء تشكيلات الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية والفدراليات الثلاث والوفد الخارجي .و كان مستوى التكوين الثقافي لدى عناصر هذه المجموعة:

نسبة % 45.3 منهم ذات مستوى ابتدائي ، ونسبة % 25.3 حازت على المستوى الثانوي ، وحازت نسبة 26.7 منهم على تكوين عالي، و هذا ما يوضح بشكل جلي تطور مستوى التكوين الثقافي كلما ابتعدنا عن عينتي كل من المؤسسين وقادة الولايات . ولكن ما يميز هذه العينة هو ارتفاع نسبة خريجي المدرسة الفرنسية إلى أربعة أضعاف المدارس العربية،أما العينة الرابعة التي تشكلت من 91 شخصية ، و قد كانت تتكون من إطارات الحكومة المؤقتة ، كما ضمت في صفوفها مجموعة من رؤساء مكاتب جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يمثلون الثورة في الخارج .وتعد هذه العينة الفئة الأرقى من حيث المستوى الثقافي مقارنة ببقية العينات التي سبقت الإشارة إليها . إذ تعد نسبة الحائزين على المستوى الابتدائي % 20.9 هي الأقل حضورا مقارنة بالحائزين على المستوى الثانوي و الذين بلغت نسبتهم% 27.5 ، و بنسبة التأهيل العالي التي تجاوزت 51% بقليل.[2]

[1] محمد صايكي ، مصدر سابق، ص 46

[2] جمال قنان، مرجع سابق، قضايا ودراسات، ص 213، 214

الفصل الثاني:

التنظيمات الثورية والهيئات القيادية الأولى للثورة "1962/1954"

المبحث الأول : اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المبحث الثاني: مجموعة 22 التاريخية

المبحث الثالث: لجنة الستة

المبحث الرابع: القيادة الميدانية

المبحث الخامس: الوفد الخارجي للثورة الجزائرية

الفصل الثاني: التنظيمات الثورية والهيئات القيادية الأولى للثورة (1962/1954)

عرفت الثورة الجزائرية ما بين سنتي 1956/1954 وذلك سواءا قبل بروز نجم أول نوفمبر أو حتى بعده، العديد من التنظيمات الثورية والهيئات القيادية التي ساهمت بشكل أو بأخر في إعطاء لمسة نوعية لمسار الثورة وإحياء روح النضال، ومن بين هذه التنظيمات و الهيئات نذكر اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تعد من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشطة في التيار الاستقلالي قبل أشهر قليلة من انطلاقة الثورة "مارس 1954" ، ومن أبرز منح الحركة الوطنية قيادة ثورية عاقدة العزم على مبادرة العمل.

وبعد أشهر قليلة أحس أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بأن بقاء الوضع بدأ يتدهور وان بقي على حاله فسيدفن المشروع الثوري وكل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر مسيرتها، وتم الاتصال بين أعضاء اللجنة واتفقوا أن يعقدوا اجتماعا ليكون ذلك في 52 جوان 1954 والذي سمي باجتماع مجموعة 22 التاريخية، ليكون ذلك بمثابة تحول كبير في المسار الذي قام به مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة والعمل "مارس 1954"

1/– ظروف بروز اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة "OS" سنة 1950 عملت السلطات الفرنسية بسياسة قمعية استهدفت بها العناصر الثورية الشابة التي من شأنها أن تشكل أي تنظيم عسكري ثوري جديد، في حين أن قيادة حزب الشعب تأثرت بالأفكار الإصلاحية (الانتخابات) إلا أنها ما لبثت أن وقعت في أزمة عميقة، في مقدمتها الصراع بين المصاليين والمركزيين.

والسبب الجوهري لتلك الأزمة حسب بن خدة[1] هو" :أن مصالي[2] طالب بالسلطة المطلقة له لإدارة الحزب وهو الشيء الذي رفضته اللجنة المركزية لأنها تؤيد مبدأ السلطة الجماعية وترفض الفردية [3]."

أما التشكيلات السياسية الأخرى ويأتي في مقدمتها العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA) والحزب الشيوعي(PCA) فإنها كانت في ذلك في قعر الموجة فقد كونت في ذلك الوقت بالضبط مع حزب الشعب(PPA)ومع حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MLTD) والجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها (FADRL)في 25جويلية1952 ووجهت نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من إحباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية إضافة إلى الدعوة بإلغاء الانتخابات الماضية وانهاء تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الديانة الإسلامية، ووضحت جميع أهدافها بمصادقة جماعية من اللجنة التأسيسية للجبهة في بلاغ نشر عنها.

وأمام هذه الأزمة لم تتوقف همة أعضاء المنظمة الخاصة على مواصلة العمل النضالي وبذلك وقفوا موقف الحياد في تلك الأزمة وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري الفعلي بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتؤثر على المصاليين والمركزيين على حد سواء وتكون قيادتها جماعية وسياستها الكفاح المسلح، وتكون مستقلة تماما عن قيادة الحزب وكتيار

---

[1] بن يوسف بن خدة: قائد ثوري وأحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى. أنظر الملحق رقم: 04

[2] مصالي الحاج: ولد سنة 1898 وهو زعيم وطني جزائري مؤسس حزب(ن، ش، إ)الذي تحول إلى (ح، ش، ج) ثم إلى (ح، إ، ح، د) وأخيرا (ح، و، ج) جند في ح، ع1، سجن عدة مرات حيث نادي باستقلال الجزائر منذ العشرينات، مات بفرنسا في 3 جوان 1974. أنظر: بنجامين سطورا، مصالي الحاج، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر ،2002 ، ص 36

3 بنجامين، نفسه، ص 211، 214

ثالث بعيد عن المصاليين والمركزيين، وللتوفيق بين جناحي الحزب تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954والتي جمعت بين بعض قدماء المنظمة الخاصة وعلى رأسهم محمد بوضياف[1] وبعض عناصر اللجنة المركزية[2].

وتعتبر اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشطة في التيار الاستقلالي قبل أشهر قليلة من انطلاقة الثورة التحريرية، وتمثل تاريخيا أول هيئة ثورية تم إنشاؤها دون العودة إلى زعامة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو استشارتها، فقد كانت الجنة الثورية في جوهرها ثمرة لمبادرة قام بها عدد من المركزيين و بعض نشطاء التيار الاستقلالي بهدف إعادة بعث المشروع الثوري الذي تم إجهاضه من طرف الشرطة الاستعمارية في ربيع سنة 1950 ، و تزامن تأسيسها مع اشتداد حالة التأزم الداخلية في صفوف تلك الحركة التي انشقت في نفس السنة إلى تيارين متصارعين و نخبة مترقبة[3]

ان اللجنة الثورية للوحدة والعمل يرى البعض أنها وليدة لمبادرة قامت بها مجموعة مكونة من خمسة أشخاص ينتمون في مجموعهم إلى المنظمة الخاصة وهم : بوضياف محمد وديدوش مراد بن بو العيد مصطفى ورابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي . بينما تذهب كتابات تاريخية كثيرة إلى دحض هذا الطرح وتؤسس بدورها لطرح مخالف يجعل من قادة اللجنة المركزية الآباء المؤسسين للجنة الثورية و ينسب إليهم الفكرة المبدئية قبل انضمام قدماء المنظمة الخاصة إلى صفوفها فيما بعد.

وقد أشار محمد بوضياف إلى أن مشروع تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان من طرف مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة وهم ديدوش مراد وبيطاط وبن مهيدي وبوضياف ثم التحق بهم بن بولعيد وعندما اتفقت هذه المجموعة على الفكرة توجهت إلى عضو بارز في اللجنة المركزية وفي

---

1 محمد بوضياف: (23 جوان 1919 المسيلة–29 جوان 1992)ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وأصبح مسئولا في المنظمة الخاصة عن الشمال القسنطيني، عضو مجموعة 22 ،وفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956،عُين رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 ،اغتيل بعنابة في 29 جوان 1992. أنظر محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، (د، هـ)، الجزائر، 2003،ص15

2 محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 165،166.

3 محمد عباس ، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 192، 198

التنظيم السياسي الداخلي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو رمضان بوشبوبة[1] ، ويذكر بوضياف أن التنسيق معهما سرعان ما انتهى إلى تشكيل لجنة رباعية ضمت كل من بوضياف، بن بوالعيد ، دخلي ، بوشبوبة ، وهذه اللجنة هي التي أعلنت عن ميلاد اللجنة الثورية في 23 مارس .1954 [2]

2/- أهداف وبرامج اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

أما عن برنامج الجنة الثورية فلم يكن لها برنامجا سياسيا مدونا يتضمن أهدافا مرحلية محددة زمنيا، لأن ظهورها جاء في فترة كان فيها التيار الاستقلالي يمر بمرحلة حرجة وعصيبة تميزت بانتقال الصراع حول قيادة الحزب بين مصالي وأنصاره مع المركزيين إلى القاعدة النضالية التي سرعان ما انقسمت .

وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف: "...واتفقنا على عمل شيء ما لوقف التصدع وابعاد القاعدة النضالية عن الانقسام الخطير الجاري على مستوى القمة وعن هذا اللقاء تولدت فكرة تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "وكان إلى جانب بوضياف، العربي بن المهيدي ورابح بيطاط، ومصطفى بن بولعيد إلى جانب داخلي ومساعده بوشبوبة ، وكان أول لقاء في العاصمة في مدرسة الرشاد في القصبة وحدد في هذا اللقاء أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي نلخصها فيما يلي:

- وحدة الحزب بتنظيم مؤتمر ديمقراطي قصد تزويد الحزب بقيادة ثورية والابتعاد عن النزعات القيادية.
- نشرة داخلية " الوطني " وهي إعلامية سياسية تدافع عن هذه المواقف الحيادية وتركزت على توعية المناضلين بخطورة الوضعية، وكانت نشرة الوطني أداة وصل وتوجيه وبث أفكار جديدة.
- تحقيق وحدة الصف داخل التيار السياسي المتأزم من خلال الوساطة حينا وبالدعوة على عقد مؤتمر جامع يضم الأطراف المتنازعة يوكل إليه تعيين قيادة جديدة متجانسة حينا آخر وذلك للتأليف بين الوطنيين الجزائريين والتمهيد للثورة.
- ويمكن القول بأن هذا الهدف كان مشتركا بين الطرفين المؤسسين للجنة و لكن لغايات مختلفة
- منح الحركة أو اللجنة قيادة ثورية، عاقدة العزم على مبادرة العمل.[3]

---

[1] رمضان بوشبوبة " سي موسى": ولد ببومرداس سنة 1924، كان أحد أعضاء (ل، م)، ثم عضو في (ح، إ، ح، د) وفي مارس 1956 أصبح أحد أعضاء (ل، ث، و، ع). أنظر محمد عباس ، لرواد الوطنية، مرجع سابق، ص 59

[2] محمد عباس، حلم احاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر ، 2001، ص 112

[3] احمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر،2002، ص 369، 371

3/– اللجنة الثورية من حل الأزمة الى الوقوع فيها:

ورغم ما حاولت به اللجنة لحل الأزمة القائمة في الحزب إلا أنها فشلت في ذلك، وما لبثت أن ضربتها حمى الأزمات وعرفت أزمة بين مسؤولي الجناحين المشكلين حيث وقعت مواجهة بين بوضياف ودخلي حيث اكتشف هذا الأخير أن شبكة تابعة للمنظمة الخاصة تنشط منذ أشهر عديدة قبل انفجار أزمة الحزب ولم يعلم دخلي بذلك فاعتبر هذا العمل خارج عن الإطار الذي حددته اللجنة الثورية، وانعدمت الثقة بين الطرفين في أواسط شهر ماي من نفس السنة وحينها أعلن بوضياف لزميله عبد الحميد مهري أن اللجنة الثورية انتهت، واستمرت اللقاءات رغم ذلك وفي الشهر الموالي للأزمة اجتمع قادة اللجنة مع دخلي وبوشبوبة بالبليدة وطرح سؤال عليهما " :ها هو مصالي قد عزم على تنظيم مؤتمر خاص بأنصاره ومن المحتمل أن تحذوا اللجنة المركزية حذوه، ومع ذلك أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد فشلت في مهمتها وهي توحيد صفوف الحزب من جديد فما العمل يا ترى؟[1]."

وبعد ذلك السؤال كان جواب دخلي ان على اللجنة ان تواصل مساعيها مع ذلك ومن هذا ما كان على بوضياف ومن معه سوى التحضير للثورة المسلحة.

وعموما فاللجنة الثورية للوحدة والعمل تحمل بعدًا سياسيًا جديدًا أكثر واقعية لكنها تحمل مشروعا يتماشى والطموحات ذات النزعة الثورية، و أصبحت تعرف بأنها حركة تجنح إلى العنف لمواجهة العنف وتؤمن فقط بالعنف الثوري كأداة ووسيلة لاسترداد الحق الضائع، أي مشروع العمل المباشر في أقرب وقت، تلك هي الميزة التي ضمنت ثقة المناضلين في الجنة الثورية للوحدة والعمل عكس خصومها المصاليين والمركزيين المنهمكين في نزاعاتهن العميقة ،كما أن أكبر استحقاق تاريخي للجنة الثورية للوحدة والعمل هو تمكنها من توفير القوة الثورية الصحيحة الوحيدة فلقد حشدت هذه اللجنة كتيبة الأنصار المقاتلين المتصادمة والمشتتة بعد تفكيك المنظمة الخاصة، كما أرسلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بريقا في الوقت المناسب رافضة أن تسمع إلى المؤجلين من الفريقين المتعادلين إضافة إلى هذا فقد نظمت لقاء للقطيعة مع الماضي والإيديولوجية السياسية المرابطية للوطنية التوافقية.

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية(1954–1962)، (د، م، ج)، الجزائر،2012، ص 11

وبالرغم من ذلك إلا أنها لم تعمر طويلا بسبب النزاعات والأزمات الداخلية خاصة بعد مؤتمر المصاليين المنعقد في" هورنو" ببلجيكا والذي قد أقصى أعضاء اللجنة (ل.ث.و.ع) والتي تشكلت قصد إنقاذ وحدة الحزب، و لم يعد لوجودها معنى مادام مؤتمر هورنو قد حقق تقسيمه، وبعد أن تأكدت العناصر الثورية بأنها حققت إلى حد ما ما كانت تنتظره، و بعد حل اللجنة الثورية مباشرة دعا بوضياف و رفاقه إلى اجتماع ال22 [1]

المبحث الثاني: مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية

تنسب هذه اللجنة في تسميتها إلى مجموعة مكونة من اثنين وعشرين عضوا من قدماء المنظمة الخاصة ، و لا تعتبر من الناحية التاريخية تنظيما سياسيا وعسكريا قائما بذاته، ولكن بوسعنا أن نعتبرها بمثابة الجمعية التأسيسية الثورية التي أخرجت جبهة التحرير الوطني إلى الوجود في نوفمبر 1954 ،بالنظر إلى أنها أول هيئة قيادية للثورة انبثقت منها و خرج من بين صفوفها أبرز قادة المناطق والولايات التاريخية في السنوات الأربعة الأولى من حرب التحرير[2].

1/- اجتماع مجموعة 22:

لقد أحس أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بأن بقاء الوضع على حاله سيدفن المشروع الثوري وكل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر مسيرتها كما تأكدوا أن أي تأخير في صالحهم، وتم الاتصال بين أعضاء اللجنة واتفقوا أن يعقدوا اجتماعا يكون بعيدا كل البعد عن المصاليين والمركزيين في جو من التحضير الدؤوب والأعمال الكثيفة والاجتماعات المتكررة.[3]

فانعقد الاجتماع الذي تمخض عن تشكيلها في 25 جوان 1954 وكان بمثابة تحولا كبيرا في المسار الذي قام به مؤسسو اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، ليس من منطلق أن ذلك الاجتماع كان يمثل الأنفاس الأخيرة لتلك اللجنة فحسب ، وإنما لأنه شكل بداية التوجه العملي نحو الشروع في التحضير للثورة بالنسبة للعناصر النشيطة من المنظمة الخاصة الذين كانوا يتواجدون في الجزائر آنذاك .[4]

---

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص 93، 95

[2] بنجامين سطورا، مصالي الحاج، مرجع سابق، ص 216

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، (د، غ)، الجزائر، 2009، ص 83

[4] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)، دار هومة، الجزائر، ص 59

وكان قرار الاجتماع نابعا من القيادة وفيه يقول بوضياف" :هذه المرة سنكون أسياد أنفسنا"، واعتبر ذلك كإعلان بانفصال اللجنة الثورية للوحدة والعمل عن الفريقين المتنازعين والقيام بأول خطوة نحو العلم المسلح بالدعوة إلى اجتماع 22 ، وكان كل المشاركين في هذا الاجتماع من قدماء المنظمة الخاصة رغم أنهم كانوا مطاردين من طرف الشرطة فقد واصلوا نشاطهم وحافظوا على الاتصالات مع المناضلين الموثوق بهم في الجهات التي كانوا فيها مسؤوليين، هذا ما جعلهم مجموعة متجانسة اقرب إلى حزب منها إلى بناء جبهوي، كما يوصف هؤلاء أيضا بالمناضلين الحياديين نسبة إلى موقفهمم وتم بذلك الاجتماع بحي المدينة (صالومبي سابقا) بمبادرة من بوضياف، ديدوش مراد[1] وبن بولعيد[2] وذلك في 25جوان1954 ،وقد ترأس الاجتماع الذي عقد بمنزل إلياس دريش، المناضل بن بولعيد بينما قام بوضياف وبن المهيدي وديدوش بتقديم تقارير ة عن ما يجري في الساحة السياسية.[3] وقد سمي الاجتماع " باجتماع مجموعة 22" نسبة للمشاركين فيه وهم :

[1] ديدوش مراد(سي عبد القادر): (13 جويلية 1927 العاصمة–18 جانفي1955)انضم إلى حزب الشعب سنة 1942 يعد من أبرز مناضلي المنظمة الخاصة ،ساهم في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل عُين على رأس المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)،من محرري بيان 1 نوفمبر 1954 .استشهد في 18 جانفي1955.أنظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 137

[2] مصطفى بن بولعيد: (05 فيفري1917 أريس باتنة – 22 مارس1956) بدأ نشاطه في صفوف حزب الشعب منذ الأربعينات ثم المنظمة الخاصة ، أنشأ مع رفاقه اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، أصبح مسئولا عن المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) استشهد في 22 مارس 1956 إثر انفجار مذياع مفخخ ألقته القوات الاستعمارية. أنظر: مسعود عثماني، مصطفى بن بو العيد، مواقف و أحداث، ط2، (د، هـ)، الجزائر، 2009، ص 21

[3] مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص 278

01	مصطفي بن بولعيد	12	رابح بطاط
02	ديدوش مراد	13	الزبير بوعجاج
03	رابح بطاط	14	سليمان بوعلي
04	محمد العربي بن مهيدي	15	بلحاج بوشعيب
05	سويداني بوجمعة	16	عبد الحفيظ بوصوف
06	عثمان بلوزداد	17	عبد السلام حبشي
07	محمد بوضياف	18	عبد القادر لعمودي
08	رمضان بن عبد المالك	19	محمد مشاطي
09	مصطفى بن عودة	20	سليمان ملاح
10	لخضر بن طوبال	21	محمد مرزوقي
11	زيغود يوسف	22	الياس دريش

وهؤلاء المشاركون في الاجتماع يتوزعون حسب انتماءاتهم الجغرافية على كل جميع أرجاء الجزائر من الشرق قسنطينة و الأوراس ومن الشمال البليدة والجزائر ووهران في الغرب ومن الجنوب أيضا، إلا أن الملاحظ للمجتمعين يلاحظ تمثيل لكل جهات الوطن عدا القبائل التي كانت مفرطة في إخلاصها وولائها لمصالي الحاج وفي اليوم الموالي للاجتماع عمل ديدوش وبن طوبال وبن عودة على إقناع كريم بلقاسم وأوعمران، وذلك لأهمية المنطقة جغرافيا ولوجود عدد كبير من المناضلين ورغبة في كسبهم إلى صف المجموعة، ورغم أن أوعمران وكريم بلقاسم كان يضنان وبكل صدق أن مصالي هو رجل الثورة إلا أنهما لاحظا تخلفه عن ركب الثوار.[1]

2/- النقاط المطروحة والقرارات التي خرج بها الاجتماع:

ركزت مجموعة 22 في اجتماعها على عدة نقاط ذات أهمية بالغة محاولة بذلك ايجاد حلول مناسبة، وكانت تلك المسائل المطروحة في الاجتماع كالتالي:

- ✓ تاريخ المنظمة من نشأتها إلى ذوبانها.
- ✓ تقرير حول فضائح الهيئة المخرجة لإدارة الحزب.

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، (م، و، ك)، الجزائر، 1985ن ص 119، 120

- ✓ العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة بين 1954/1950.
- ✓ أزمة الحزب وأسبابها العميقة.
- ✓ تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
- ✓ مناقشة أزمة المصاليين والمركزيين ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة .
- ✓ واعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟[1]

وانتهى التقرير بالعبارة التالية ":نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا، وانطلاقا من هذا خصصت الجلسة المسائية لمناقشة التقرير وبرز خلال هذا موقفين:

الاتجاه الأول: يوصي بالانتقال إلى العمل المسلح فوريا كوسيلة لتجاوز الوضعية المأساوية ليس للحزب فقط بل للحركة الوطنية الثورية كلها.

أما الاتجاه الثاني فكان يرى بأنه لم يحن أوان العمل المسلح، ليستقر الجميع على الرأي الأول[2]" وهناك اتخذ القرار التاريخي بتفجير الكفاح المسلح، كما تم اختيار لجنة متكونة من خمس مناضلين كقيادة لتحديد موعد تفجير الثورة وبانضمام كريم بلقاسم اصبحوا ستة وهي ما تسمى بلجنة الستة وهي النواة التي تشكلت منها قيادة الثورة في الداخل،وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن اجتماع لجنة 22 كان اول ثمار تلك الجهود التي تعود الى مطلع 1954. [3]

المبحث الثالث: لجنة الستة [4]

1/- لمحة تاريخية عن اللجنة:

تعد هذه اللجنة بمثابة النواة التي تشكلت منها قيادة الثورة في الداخل ، ظهرت بفعل الجهد الذي بذله أعضاء لجنة الخمسة التي أقرها اجتماع ال 22 كمشروع لانطلاقة الثورة المسلحة اضافة إلى سعيها في استمالة أبرز رفاقهم من قدماء عناصر المنظمة الخاصة في منطقة القبائل ، ولم تكن تلك المساعي يسيرة بفعل الولاء الكبير لمصالي الحاج في أوساط أغلبية مناضلي (ح،إ،ح،د)

[1] عبد الحفيظ امقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النظال والجهاد، دار الامة، الجزائر، 2010، ص 35

[2] الغالي غربي ، مرجع سابق، ص 84

[3] خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص 139

[4] أنظر الملحق رقم 1 المرفق مع هذه الدراسة، ص 102

فضمت هذه اللجنة أعضاء من المنظمة الخاصة منذ مارس 1950 ومن الدائمين في"ح.إ.ح.د " و قد ترأس هذا الاجتماع الشهيد مصطفى بن بولعيد العضو الأكبر سنا (كان عمره 32 سنة) وقد اختارته المجموعة لتشكيل لجنة التحضير للثورة والتي كونت من خمسة أفراد و هم" مصطفى بن بولعيد"،"العربي بن مهيدي"،"محمد بوضياف"، "رابح بيطاط"، "ديدوش مراد"[1]

وبعد أن حسم اجتماع 22 تم تشكيل لجنة مشرفة حولت الأنظار إلى منطقة القبائل ذات التوجه المصالي، وأبرز شخصية هي كريم بلقاسم فكلفت اللجنة كلا من بوضياف وبن بولعيد بالاتصال به واقناعه بالانضمام للجنة الخماسية ،امتنع في البداية و بعد أن أدرك أن الثورة عند المصاليين و المركزيين في منطقة القبائل هي مجرد فلسفة و تصور، أعلن عن تأييده للجنة وانضم إليها في أواخر أوت 1954 و صارت تعرف ب"لجنة الستة"،ولقد كان الاتفاق الحاصل بين" لجنة الستة"و ممثلي منطقة القبائل حاسما في انتصار أصحاب العمل المسلح على المصالية، فحاولت الجنة البحث عن اسم معروف تسند إليه زعامة الثورة خاصة أنهم لم يكونوا معروفين بعد فاتصلوا ب" مصالي الحاج" الذي رفض ليتم الاتصال ب"الأمين دباغين " الذي لم يكن يعارض الانتفاضة بل كان يتساءل عن مدى نجاحها، و هكذا قرروا بأن تكون القيادة جماعية للثورة و بدأ التحضير للعمل المسلح في جميع أنحاء الوطن.ويعود السبب في تأخر اتصالات أعضاء اللجنة الثورية بقادة القبائل إلى ما بعد منتصف جويلية 1954، إلى احتفاظ قدماء المنظمة الخاصة في تلك المنطقة بالولاء لمصالي ظاهريا خلال الأزمة التي كانت تعرفتها صفوف التيار الاستقلالي.[2]

2/– مهام وبرامج لجنة الستة وأبرز العمليات التي قامت بها:

تولت لجنة الستة عدة مهام حاولت ابرازها لتحقيق أهدافها المسطرة نذكر منها:

- التنسيق والتنفيذ والتمثيل وإصدار القرارات وضبط مختلف العمليات.
- دراسة أهم القضايا التي يمكن أن تعرقل انطلاق الثورة أو التي يمكن أن تدعم مسار الحركة وتقويه هذا ما جعلها تسمى أيضا بلجنة التنسيق والتنفيذ.
- تكفل اللجنة بمهمة التدريبات و التمرينات على حرب العصابات و كذلك على صعيد الأسلحة و معرفة مقتنيات المواطنين .

[1] زليخة زيدان، جبهة التحرير الوطني وجذور الازمة، (د،ه)، الجزائر، 2009، ص 78

[2] محمد عباس ، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، (د، ق، ن)، الجزائر، 2007، ص 56، 66

- القيام بإجراء فترات تربص لتكوين المناضلين على صنع القنابل التقليدية والبداية كانت بتربص وطني اشرف عليه بن بولعيد شخصيا بمساعدة بيطاط في الجوانب التطبيقية والذي تم إجراءه في أوت 1954.
- قيادة الثورة وتكثيف وتنظيم العمل المسلح
- تحديد اليوم والساعة التي سيعلن فيها الكفاح المسلح، و تم الاتفاق على أن يتم على الساعة الصفر ليلة الاثنين1 نوفمبر 1954، و اتفقوا على الالتقاء يوم 23 اكتوبر 1954 لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف بمساعدة الصحفي محمد العيشاوي. [1]

وفي 23 اكتوبر 1954 عقدت لجنة الستة آخر اجتماعاتها، كما تم الاتفاق سابقا بدار مراد بوقشورة بحي الرايس حميدو غرب باب الواد، أين راجعوا بيان أول نوفمبر وفيه تم الإعلان عن تأسيس حركة وليدة سميت" جبهة التحرير الوطني"،وبعد أن استقرت لجنة الستة عمدت الى تأسيس لجنة القادة التاريخين التسعة والتي لعبت دورا هاما في مساندة ودعم جيش وجبهة التحرير.[2]

3/– من لجنة الستة الى لجنة التسعة

بعد تشكيل لجنة الستة التي تولت مهمة قيادة الثورة وتكثيف وتنظيم العمل المسلح قامت هذه اللجنة بتأسيس لجنة ممتدة لها وهي لجنة التسعة، وبذلك تكون قد حققت العناصر الثورية داخل التيار الاستقلالي اللمسة ما قبل الأخيرة في عملية تشكيل أول هيئة قيادية سياسية عسكرية للثورة كما يعود الفضل لهذه اللجنة في بناء أول هيكل سياسي لجبهة التحرير الوطني، وتتكون هذه اللجنة من "آيت أحمد حسين" و"أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" إضافة إلى أعضاء لجنة الستة الذين ذكرناهم سابقا، ويعتبر هؤلاء الثلاث الوفد الخارجي[3] حيث كلف بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج.[4]

وطول فترة الصيف أعطى قادة الداخل الأوامر باستخراج السلاح من المطامر لفرزه وتوزيعه تحضيرا للثورة، واستكمالا للاستعدادات عقدت اللجنة اجتماعا للقادة قبل انطلاق الثورة بأيام قليلة والذي

[1] عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف واحداث، ط2، (د، هـ) ، الجزائر، 2007، ص 31، 32

[2] رابح بيطاط ، كيف حضرنا لثورة اول نوفمبر1954، مجلة النائب، عدد خاص، المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، 2004، ص10

[3] أنظر الملحق رقم: ص 103

[4] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 200

تقرر فيه تسمية الواجهة السياسية لهم جبهة التحرير الوطني، والواجهة العسكرية جيش التحرير الوطني، كما تقرر في هذا الاجتماع تقسيم البلاد إلى خمس مناطق للكفاح[1]:

- المنطقة الأولى(الأوراس) : بقيادة مصطفى بن بولعيد .
- المنطقة الثانية (قسنطينة) :بقيادة ديدوش مراد.
- المنطقة الثالثة (القبائل) : بقيادة كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة (الجزائر) :بقيادة رابح بيطاط .
- .المنطقة الخامسة (وهران): بقيادة العربي بن مهيدي.[2]

وتمخضت عن تلك الاجتماعات أيضا أن اتفق القادة على:

- جمع 1.4 مليون فرنك قديم مقابل صفقة أسلحة حيث كلفت بيطاط بنقل هذا المبلغ إلى سويسرا.
- كلف بن بولعيد بالسفر إلى طرابلس لبحث موضوع الأسلحة مع بن بلة
- سفر بوضياف وبن مهيدي إلى الريف الاسباني لتكوين شبكة اتصال استعدادا لاستقبال ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وتهريبها إلى الداخل.[3]

كما أجمع القادة على نقطتين أساسيتين:

1/- اللامركزية :نظرا لاتساع التراب الوطني والظروف المحيطة كان يستحيل وجود هيئة قيادية مركزية لهذا تقرر ترك كامل الحرية لكل ولاية (منطقة).

2/-أولوية الداخل على الخارج :وهو مبدأ عادل في جوهره بقدر ما يدل على أنه لا يمكن القيام بأي شيء دون موافقة الذين كانوا يكافحون في الميدان.

اضافة الى تحضير منشور يعلن عن الثورة، وهذا المنشور هو بيان أول نوفمبر الشهير.

وللإشارة فان هؤلاء التسعة لم يكونوا سياسيين محنكين ولا قادة عسكريين بارعين ولا ذوي خبرة واسعة في هذا المجال لكنهم كانوا قادة ملهمين اجتمعت فيهم خصال نادرة قلة ما تتوفر في غيرهم من الرجال مثل الإخلاص التام والوفاء بالعهد والصدق في العمل والشجاعة النادرة.

---

[1] أنظر الملحق رقم:03، ص 104

[2] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة موسى اشر نثور وزينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 96،97

[3] محمد عباس، مرجع سابق، ص 5، 7

لأن قادتها المؤسسين كانوا من العناصر المغمورة التي لم تكن تمتلك حضورا مؤثرا في الساحة السياسية الجزائرية آنذاك، حتى أن أحمد محساس ذهب إلى الاعتراف بأن تأثير العناصر الثورية لم يكن يتجاوز نطاق المجموعات الصغيرة من المناضلين المحيطين بهم.[1]

المبحث الرابع: القيادة الميدانية (قيادة المناطق التاريخية)

كان اجتماع لجنة ال 22 أول خطوة نحو تشكيل أول هيئة أركان للقيادة الميدانية للثورة التحريرية، واكتملت تلك الهيئة في أواخر أوت 1954 بانضمام كريم بلقاسم إلى الجنة الخمسة أين تحصلت منطقة القبائل على وضع تنظيمي خاص بها في ظل التقسيم السياسي العسكري للتراب الوطني الذي أشرفت لجنة الخمسة على إعداده في أعقاب اجتماع 25 جوان1954 بعدما كان التصور الأول يذهب إلى إدراج منطقة القبائل ضمن نطاق منطقة الجزائر العاصمة.

و في مقابل خيبة آمالهم العريضة أيضا في جر المركزيين نحو التأييد المعلن للمشروع الثوري، استمر أبرز قادة اللجنة المركزية في تشكيكهم بجدوى الخيار المسلح و حول فرص نجاح المبادرة بإعلان الثورة ، ولم يتوقف المركزيون عند مستوى الخطاب المعارض وإنما سعوا إلى عرقلة جهود الثوريين ميدانيا عن طريق القيام بحملات دعاية مضادة لفكرة التعجيل بالعمل المسلح في أوساط القاعدة النضالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر[2]

1/– الاندفاع نحو العمل المسلح في ظل الانشقاق السياسي:

ان جهود الثوريين باتجاه المركزيين والمصاليين لم تكن في الواقع ذات أولوية على حساب التحضيرات العملية للشروع في العمل المسلح ، ولم تكن اجتماعات لجنتي الستة والتسعة ما بين جويلية و أكتوبر 1954ذات علاقة بالمبادرات السياسية داخل الحزب المتأزم، و إنما كانت بهدف وضع اللمسات النهائية للترتيبات الميدانية التي كان يجري الإعداد لها في الأوراس و الشمال القسنطيني خصوصا.

ولم يكن من الصدف أن يتركز ثقل الثورة في العامين الأولين في الأوراس و من وراءها منطقة القبائل بدرجة أقل، فقد كان قائد المنطقة الأولى يشرف على 39 فوجا من المجاهدين في مختلف أنحاء

[1] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص 88

[2] عبد الكريم حساني، امواج الخفاء، (م، م، م)، الجزائر ، 1995، ص 185، 192

المنطقة الأولى عشية أول نوفمبر1954، بينما كان قائد المنطقة3 يشرف على 24 فوجا،وقد شكلت وحدات جيش التحرير في المنطقتين نسبة ثلاث أرباع ذلك الجيش على المستوى الوطني.[1]

ليشرع كل من ديدوش وبن مهيدي آنذاك في محاولة تشكيل أفواج شبه عسكرية في عنابة و تبسة وسوق أهراس و يعد بيطاط أقل قادة المناطق خبرة عسكرية و أضعفهم جمعا للعناصر الثورية عند الانطلاقة ، و قد يكون ذلك بسبب الخلل الذي اعترى الخطة الأولى في توزيع قيادة المناطق بين أعضاء لجنة الستة ، لأن رفض مجموعة قسنطينة لإشراف بيطاط على المنطقة الثانية على الرغم من أنه كان من أبناءها تمت معالجته بتخلي ديدوش لبيطاط عن المنطقة الرابعة و هو ما جعل بيطاط يقود منطقة لا يعرف عددا كبيرا من رجالها ولا يعرف مسالكها ودروبها.

لم يكن قادة المناطق الخمسة يشرفون على المجموعات الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني بصورة مباشرة، إنما اعتمد كل منهم على عدد من المساعدين المخلصين، الذين كانوا في غالبيتهم من قدامى المنظمة الخاصة، و قد شكل معظم هؤلاء عناصر الصف الثاني في قيادة الثورة في مرحلة الانطلاقة، و أتيحت الفرصة لبعضهم أن يرتقي إلى مراكز قيادة المناطق ما بين 1955 /1956.[2]

فلجأ قادة المناطق إلى تعيين مساعدين لهم في فترة سابقة لاجتماعات لجنة الستة في10 و 23 أكتوبر1954، وهو ما يؤكد أن اعتماد مبدأ الاستقلالية لكل منطقة في الأداء السياسي والعسكري في مرحلة الانطلاقة .

ومن أبرز الشواهد المؤيدة لهذا الطرح ذلك الاجتماع الذي جمع بين كل من بن بولعيد وديدوش وباجي مختار[3] في سوق أهراس في جوان 1954 ، وذلك للنظر في ما تم تحقيقه من خطوات عملية في تكوين الأفواج وجمع الأسلحة، وقد تمخض عنه تعيين ديدوش لباجي مساعدا له وقائدا على ناحية سوق أهراس، كما شكل ذلك الاجتماع بداية التأسيس لعملية التنسيق بين قادة المناطق.[4]

---

[1] عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 69

[2] الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية(1954-1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 40 .

[3] باجي مختار(1919): أحد زعماء المنظمة الخاصة، كلفه ديدوش بتسيير القاعدة الشرقية، استشهد في 1954/11/19. أنظر: الحاج لخضر العبيدي، قبسات من ثورة أول نوفمبر، دار الشهاب، الجزائر، (د، ت)، ص 48.

[4] مذكرات الرائد سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، (د، م)، الجزائر، 2001، ص 41ن42

كان ديدوش يعتمد على كل من باجي مختار وزيغود يوسف، و كان إلى جانب بن بو العيد كل من شيحاني و عباس لغرور ، أما كريم بلقاسم فقد كان يحيط به كل صادق دهيليس وعلي ملاح،و اجتمع حول بيطاط كل من سويداني و عثمان بلوزداد وبوعجاج وبوشعيب و مرزوقي ، كما اعتمد بن مهيدي على كل من الحاج بن علا وبن عبد المالك رمضان وأحمد زهانة و بوصوف.

ليتحول أعضاء لجنة ال 22 بدورهم إلى قادة ميدانيين عند انطلاقة الثورة،ولكن معظمهم أصبح خارج الأحداث قبل نهاية عام 1956بفعل استشهاد البعض مثل ديدوش وبن بو العيد وباجي وزيغود أو باعتقال البعض الآخر مثل بيطاط وبلوزداد[1].

وإذا ما استثنينا مسار عناصر قسنطينة الذين انسحبوا من لجنة ال 22 ، و انخرطوا في صفوف الثورة كعناصر بعيدة عن مهام القيادة الميدانية العليا، فإن ما تبقى من قادة في صفوف الثورة من تلك المجموعة التي كانت وراء أول مؤتمر تأسيسي لجبهة التحرير الوطني لم يعد يتجاوز خمسة عناصر فقط عند انعقاد مؤتمر الصومام ، وهذاما يكشف حجم الصعوبات التي اعترضت تطور الثورة[2]

2/- ايمان القيادة الميدانية بضرورة تفجير الثورة:

أقر عدد من مفجري الثورة بأن الانطلاقة كانت أشبه ما تكون بالمغامرة التي لا يعلم أحد حجم عواقبها، لأن ما ذهب إليه بوضياف وصفه للظروف الحقيقية التي عرفتها بداية الثورة تكشف أنهم كانوا في وضع لا يمكن تصوره.

ولم تكن انطلاقة الثورة بفعل توفر روح المغامرة عند مفجريها فحسب ، وإنما كانت نتيجة لروح ثورية مفعمة بالتفاؤل حتى أن بن بولعيد كان يعد رفاقه في قيادة المناطق الأخرى بإمكانية صمود الأوراس لمدة عام ونصف، وكان ديدوش يؤمن بأن بندقية واحدة ورصاصتين كانت كافية للبدء في دحض قوة استعمارية عاتية، ولم يكن زيغود يرى في جدوى انتظار وضع قواعد إمداد خلفية خارج الوطن لأنه كان يرى أن السلاح متوفرا في أيدي جنود الاستعمار وأنه بعزيمة الرجال يمكن الحصول عليه.[3]

---

[1] محمد بلوزداد: (03 نوفمبر 1927 العاصمة -14 جانفي 1952)انخرط في صفوف حزب الشعب 1943 ، قيادي في (ح، إ، ح، د)،أول رئيس للمنظمة الخاصة (فيفري1947) ثم خلفه آيت أحمد نتيجة لمرضه.

[2] مذكرات سعدي بن الحاج، (د، أ) ، ط1، الجزائر، 2000، ص 11،12

[3] شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية(1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر، 2001، ص 13، 14

الا أن تلك الروح التفاؤلية الموغلة في الإيمان بالنصر سرعان ما اصطدمت بالكثير من العقبات على أرض المعركة ، فقد كان واضحا منذ البداية أن تواجه أول قيادة ميدانية للثورة جملة من المشاكل السياسية و العسكرية، كان بعضها نتيجة لاستمرار تداعيات التأزم الداخلي في صفوف التيار الاستقلالي، وكان البعض الآخر بفعل النقائص الكثيرة التي اعترت التحضير للمشروع الثوري .

إن مشاكل القيادة الثورية كانت نتيجة للجوانب السلبية التي اكتنفت المبادئ التنظيمية الأولية التي اعتمدتها قيادة الثورة قبل مؤتمر الصومام.

لقد حققت العناصر الثورية خلال الأشهر القليلة التي سبقت الانطلاقة جملة من مكاسب المشروع الثوري، و يعد جمع شتات قدماء المنظمة الخاصة ثم البدء في حشد الرجال وجمع العدة من أهمها، كما نجحت في إقناع قادة منطقة القبائل بالانضمام إلى صفها ، وألحقت الهزيمة بكل من المركزيين والمصاليين وتمكنت من الانقلاب على حركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة،ولكن في مقابل تلك المكاسب كان الإخفاق شديدا في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وأيضا في منع حدوث الانشقاق داخل الحركة ، ناهيك عن الإخفاق المطلق في استمالة العناصر الفاعلة المؤيدة لمصالي الحاج الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في أوساط القاعدة النضالية ،وهذا ما تؤكده الأرقام حيث ان عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني لم يكن يتجاوز الألف على المستوى الوطني عند بداية الثورة، بينما كانت القاعدة النضالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية تتجاوز آنذاك ال 20 ألف مناضل.[1]

3/– قادة معزولون وقيادة بدون قائد:

ان فشل النخبة الثورية الأولى في تدعيم جبهة التحرير الوطني بوجه سياسي بارز عند الانطلاقة، كان من أهم الأسباب التي فرضت على جبهة التحرير القيام بجهود طويلة لكي تتخلص من الطابع الانفصالي والانشقاقي الذي ألحق بها خلال العامين الأولين من حرب التحرير، كما أنه كان العامل الأساسي الذي أدى إلى استمرار الغموض والترقب في المواقف عند كل من الطبقة السياسية الوطنية و الجماهير الشعبية، حتى أن بعض المصادر أشارت إلى قيام السكان بتسليم بعض المجاهدين الأوائل للشرطة الاستعمارية في المنطقة الخامسة .

[1] محمد حربي ، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 275، 286

إن لجوء القادة التاريخيين إلى تبني مبدأ القيادة الجماعية لم يكن تعبيرا عن رفضهم للزعامة الفردية التي عايشوا بعض سلبياتها في صفوف التيار الاستقلالي منذ عام1947 ، وإنما كان يخفي في آن واحد فشلهم في إيجاد زعامة سياسية صورية للثورة ، كما وجدوا في ذلك المبدأ الحل الوحيد لإقصاء الطموحات الشخصية المعلنة والمستترة داخل مجموعتهم[1] .

وإلى جانب مبدأ القيادة الجماعية اعتمد مفجرو الثورة على مبدأ اللامركزية في القرارات وأولوية اتخاذ القرار في الداخل، و كان هذا يعني ترك الحرية في المبادرة لكل قائد من قادة المناطق الخمسة في الإشراف على النشاط الثوري، ولسد الثغرات المحتملة أوكلت إلى محمد بوضياف مهمة التنسيق بين القادة الميدانيين و المجموعة التي كان يتشكل منها ما عرف بالوفد الخارجي ،وتشير بعض الكتابات إلى أن مؤسسي جبهة و جيش التحرير في آخر اجتماع لهم قبل الثورة 23 أكتوبر 1954 افترقوا على توصية نصت على ضرورة عقد اجتماع تقييمي لحصيلة الثلاثي الأول من العمل الثوري، و تم تحديد ذلك الاجتماع المفترض ببداية جانفي 1955، و يكشف تحديد موعد عقد اجتماع تقييمي في أجل قصير بعد التفجير عن توجس شديد يكون قد راود القادة حول نجاعة المخطط الثوري الذي تم إعداده في ظروف استعجالية غلب عليها التوتر الشديد في صفوف التيار الاستقلالي .[2]

لكن بعد أشهر قليلة من بداية حرب التحرير لم يتم عقد اجتماع 05 جانفي المتفق عليه ، وتأجل الحسم في الكثير من المشاكل التنظيمية التي واجهت الثورة بفعل الغموض في تحديد المهام وانعدام الضوابط التي تحدد عملية استخلاف القادة في المستويات العليا من القيادة الميدانية ، و تلك التي تتعلق بالمجال المحدد لصلاحيات قادة المنطقة ، و قد أدى ذلك الفراغ إلى تكريس عزلة كل منطقة عن باقي المناطق حتى أن بن طوبال وصف أداء الثورة في سنتها الأولى بأنه تميزت بأشكال مختلفة ومتباينة، وذهب بن طوبال إلى حد التصريح بأن الثورة قبل مؤتمر الصومام كانت "تمتلك خمسة قيادات وخمسة جيوش وخمسة جبهات تحرير وطنية"،و هذا ما جعل بعض المؤرخين يلمحون إلى أن تطور الثورة العسكري كان أسرع من تطورها السياسي في مرحلة الانطلاقة.[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، الخطوات الاولى في التطبيق الميداني لاهداف الثورة، (م، م)، العدد2، 1999، ص 27، 28

[2] حباسي الشاوش، من وثائق الثورة الجزائرية، مجلة دراسات انسانية، العدد 1، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص 299

[3] حباسي الشاوش، مرجع سابق، ص 305

4/- الانعكاسات الأولية لعمل القادة وغياب التنسيق والترتيبية:

إن مبدأ القيادة الجماعية كان مبهما على أرض الواقع، لأنه كان يتناقض مع اللامركزية في اتخاذ القرار بسبب انعدام الشرط الأساسي بينهما والمتمثل في استمرار التنسيق بين قادة المعاقل في الداخل ومع وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة ، و يعود السبب في ذلك إلى فشل محمد بوضياف في القيام بالمهمة التي كلف بها عشية الشروع في العمل المسلح، ويرجع البعض ذلك الفشل إلى رفض مجموعة الوفد الخارجي للاعتراف بسلطة بوضياف، ويمكن التشكيك بصحة ذلك لأن التراتبية داخل لجنة التسعة لم تسمح في جوهرها بإعطاء صلاحيات قيادية مميزة لأي عنصر من عناصر تلك القيادة، وهذا ما نجم عنه الشلل الميداني في عملية التنسيق وكشف عن طبيعة مبدأ القيادة الجماعية في الإشراف على النشاط الثوري [1]

إن فشل بوضياف الميداني في القيام بمهمة التنسيق لا يمكن تفسيره بسبب تحفظ بعض عناصر الوفد الخارجي على دوره المحوري فقط، و إنما كان في الجزء الأكبر منه بسبب تخلي بوضياف نفسه عن المهمة التي أوكلت له لصالح الانخراط في معركة سياسية حاسمة في مواجهة التأثير المصالي الشديد على القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي في فرنسا، و يعد بوضياف صاحب الفضل والمبادرة في تأسيس أول مكتب لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

ولم يكن غياب التنسيق بين المناطق ومع الوفد الخارجي العامل الوحيد الذي أدى إلى ضعف وتراجع النشاط الثوري في الداخل، لأن عملية التنسيق كان تعاني من خلل شديد حتى على مستوى نواحي المنطقة الواحدة، مثلما حدث في المنطقة الخامسة في الأشهر الأولى لحرب التحرير، و المنطقة الأولى ابتداء من تاريخ اعتقال بن بولعيد في فيفري1955 .

ويعود السبب الرئيسي في ضعف التنسيق بين نواحي منطقة ما إلى المشاكل و التوترات الداخلية التي كانت غالبا ما تنجم عن الفراغ الذي كان يتركه غياب القائد الأول للمنطقة، و تعد منطقة الأوراس التي كانت العرين الأول للثورة نموذجا للمنطقة التي شهدت تفككا كبيرا بفعل الصراعات حول استخلاف القائد الأول، بحيث تحولت تلك المنطقة بمجرد اعتقال ثم استشهاد مصطفى بن بو العيد

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 453، 457

في مارس 1956 إلى مستنقع يموج بالخلافات حول قيادة المنطقة و بالمجموعات الرافضة للخضوع لأي قيادة مركزية للثورة.[1]

و قد أدى اعتقال بيطاط في مارس 1955 إلى حدوث نقلة نوعية في قيادة المنطقة الرابعة التي لم تتمكن من تجاوز الفراغ الذي تركه غياب القائد عن طريق القيام بمبادرة من داخلها وإنما تم ذلك بفعل تدخل قادة المنطقة الثالثة لتسوية المعضلات التنظيمية التي أحدثها ذلك الاعتقال، و تم إسناد قيادة المنطقة لأوعمران الذي استعان بعبان رمضان من أجل إعادة تنظيمها.

ان التطورات الميدانية التي عرفتها المنطقة الرابعة في المرحلة الأولى أضفت الكثير من المصداقية على تشبث كريم بلقاسم بمطلبه القاضي بإعطاء منطقة القبائل الوضع التنظيمي المستقل عن منطقة الجزائر خلال اتصالات لجنة الخمسة معه في صيف 1954 ، لأنها كانت الأكثر تنظيما وفعالية من المنطقة التي كان يفترض أن تدمج فيها كناحية، ولا غرابة في الجزم بأن الفضل في استعادة المنطقة الرابعة لتماسكها وقوتها في الفترة التي سبقت مؤتمر الصومام إنما يعود إلى المنطقة الثالثة بشكل كبير .

ولم تحدث في المنطقة الثانية مشاكل حول عملية الاستخلاف على رأس القيادة، إذ خلف زيغود ديدوش في جانفي 1955 دون أدنى خلاف مع بقية القادة الميدانيين ، ولكن ذلك الاستقرار على مستوى قيادة المنطقة كان يخفي خلافات شديدة على استخلاف قادة النواحي، وتعد منطقة سوق أهراس مثالا بارزا على ذلك ، فقد تحولت في أعقاب الاستشهاد باجي مختار إلى ميدان للتصفيات بين مساعديه.[2]

و يذهب بعض المؤرخين إلى وصف أداء قيادة المنطقة الخامسة في مرحلة الانطلاقة بأنه كان انتكاسة شديدة العواقب، وذلك بالنظر إلى الفشل الذريع للعمليات الأولى التي تم إجهاض معظمها في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 ، و انتهت بسقوط بن عبد المالك رمضان مساعد بن مهيدي شهيدا في إحدى الغابات القريبة من مدينة وهران في 06 نوفمبر 1954 ،وقد أدت تلك التطورات إلى تراجع بن مهيدي إلى المناطق الحدودية مع المغرب بعدما اتضح له الضعف الشديد الذي كان يميز صفوف جيش التحرير، والعزلة الشديدة للمنطقة الخامسة عن بقية المناطق، وفي مقابل ذلك لا يمكننا تتبع الكتابات التاريخية التي تنفي أي وجود لعملية التنسيق بين قادة المناطق لأنه على الرغم

[1] عثمان سعدي بن الحاج، مذكرات الرائد عثمان سعدي، ص 76، 77

[2] نفسه ، ص 81

من عدم توفر قيادة مركزية لإدارة النشاط الثوري، إلا أنه يمكن تسجيل مبادرات ذاتية عديدة للتنسيق بين النواحي وبين المناطق، ويعد تطور العلاقة بين المنطقتين الثالثة والرابعة في سنتي1954 /1955، مثالا واضحا على وجود توجهات تكاملية بين المناطق التاريخية، كما أن هجومات 20 أوت 1955 كانت تحمل في طياتها شعورا دفينا بالمسؤولية المعنوية والمادية لمنطقة الشمال القسنطيني تجاه الأوراس الذي تحمل بمفرده عبئ الثورة لمدة قاربت عشرة أشهر .

وقد كشفت التطورات السلبية التي عرفتها المنطقة الأولى بعد مارس 1956 و بالنسبة للولايات التاريخية فيما بعد أهمية امتلاك الثورة لقيادة تنفيذية عليا تشرف على تسوية مشكلات الاستخلاف عن طريق تعيين قادة لسد حالات الشغور قبل استفحال حمى الصراع و الانشقاق .

كما يمكننا أيضا أن نرجع الكثير من السلبيات التي طرأت على سير النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة إلى سبب جوهري وأساسي أغفلته معظم الكتابات التي أرخت للثورة التحريرية، والذي يتعلق بغياب جبهة التحرير الوطني عن المعركة في الأشهر الأولى من الثورة .وقد يبدو هذا الطرح غريبا للوهلة الأولى، ولكنه يصبح منطقيا عند نعلم أن القادة الميدانيين للثورة كانوا من الناحية النظرية مؤسسين لجبهة سياسية ولجناح عسكري تابع لها، ولكنهم انشغلوا بأداء مهام عسكرية في الغالب مع بعض الجهود السياسية المحدودة في نطاق ضيق لم يتجاوز مناطقهم إلا نادرا بسبب انقطاع التواصل بينهم.

و كان بإمكان عناصر الوفد الخارجي سد مثل ذلك الفراغ بالنظر إلى هامش الحركة الذي كان متاحا أمامهم بعيدا عن أرض المعركة الخطرة .ولكن العائق المتمثل في مبدأ أولوية اتخاذ القرار من الداخل من جهة، و غياب دور المنسق الوطني من جهة أخرى أصاب الأداء السياسي لجبهة التحرير الوطني في الشهور الأولى من الثورة بالعقم، ولم يتم تخصيب ذلك الجانب إلا بمبادرة عبان رمضان في شهر جوان عام 1955 عندما وقع الوثيقة الثانية في الثورة بعد البيان التاريخي الشهير باسم جبهة التحرير الوطني بعنوان " تعليمات " ، ثم وقع وثيقة أخري في منتصف ذلك الشهر أيضا باسم جبهة التحرير الوطني، وتضمنت دعوة الشعب الجزائري إلى مقاطعة التدخين وتعاطي الكحول.[1]

[1] مذكرات علي كافي ، دار القصبة للنشر، 1999، ص 87

المبحث الخامس :الوفد الخارجي للثورة الجزائرية 1954/ 1956[1]

1/– المسار التاريخي للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني:

تلتقي أغلب الكتابات حول انطلاقة الثورة وتطورها السياسي والعسكري عند الفكرة التي تقسم أول قيادة للثورة إلى جناحين، أحدهما ميداني في الداخل (قادة المناطق)، والآخر للدعم والإسناد الخلفي في الخارج وكان يتشكل من خيضر وأيت أحمد وبن بلة ثم بوضياف في آخر المطاف، ولكن أغلب تلك الكتابات لم تتحر الدقة في تحديد طبيعة الدور القيادي للجناح الخارجي في المرحلة الأولى من حرب التحرير.

كان محمد خيضر أول من حط رحاله بالقاهرة عام 1950 ، بعد فراره من الجزائر في أعقاب اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الشرطة الفرنسية التي اكتشفت أيضا أن خيضر شارك في عملية بريد وهران إلى جانب رفاقه وقام باستغلال صفته التمثلية كنائب في البرلمان الفرنسي في مساعدة رفاقه على نقل الأموال إلى العاصمة، وسرعان ما أصبح خيضر في القاهرة عضوا أساسيا في لجنة تحرير المغرب العربي كممثل حزب الشعب الجزائري في صفوف تلك اللجنة حتى التحق به حسين آيت أحمد في 22 جويلية 1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي، أما أحمد بن بلة فقد التحق برفيقيه في القاهرة في عام 1953 .

لم يكن بن بلة يرغب في مغادرة التراب الوطني لكن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التي كانت تشعر بالقلق من تجمع قدماء المنظمة الخاصة أرغمتهم على اللجوء إلى فرنسا ،و هناك تم توجيه بن بلة إلى القاهرة[2] .

وكان محمد بوضياف هو أخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي، وتختلف الكتابات التاريخية حول تحديد التاريخ الدقيق لالتحاق بوضياف برفاقه الثلاثة في القاهرة، فمنهم من حدده بتاريخ 27أكتوبر 1954

كما أنه لا يمكن لنا اعتبار ذلك الجناح الخارجي بأنه كان يمثل "الوفد الخارجي للثورة" قبل تاريخ انخراط عناصره الثلاثة الأولى خيضر ،أيت أحمد و بن بلة في مشروع لجنة ال 05 ، وإذا ما أثبتنا رواية محمد بوضياف حول التحضير لأول نوفمبر 1954 ، فإن التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد

[1] أنظر الملحق رقم: 03 المرفق مع هذه الدراسة، ص104

[2] علي محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، تر: مسعود مسعود، (م، و، م)، الجزائر ، 2002، ص 386

الخارجي للثورة كان في شهري جويلية وأوت 1954 ،وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الجزائري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تحرص على إبقاء عضويتها في صفوف مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي منذ عام1947 .[1]

وتواصل مسعى الوفد الخارجي مع محمد بوضياف في محاولته الأولى لبناء أول هيكلة تنظيمية لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في مطلع عام 1955 على حساب فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية هناك ، والتي كانت تنتصب كعائق كبير بفعل الولاء والتأثير المصالي.

لم يكن دور الوفد الخارجي واضحا في مرحلة الانطلاقة، ولم يكن موقعه في قيادة الثورة معلنا بدرجة تسمح له بالمبادرة كما كان الشأن بالنسبة للقادة الميدانيين في المعاقل، وهو ما يدفع كل محاولة للبحث في هذا الموضوع إلى أن تتوقف عند طرح تساؤل جوهري عما إذا كان ذلك الوفد يقوم بمهمة الدعم والإسناد الخلفي للثورة (الإمداد بالسلاح)، أم أنه كان يجمع بين تلك المهمة إلى جانب القيام بدور الواجهة السياسية المفقودة للثورة في المرحلة الأولى من حرب التحرير، وعلى الرغم من أن الكتابات التاريخية تقدم لنا شواهد كثيرة على هذا الدور المزدوج ، إلا أنها لم تبرز في الغالب موقع عناصر الوفد الخارجي في قيادة الثورة في سنتي 1954/ 1955

و يعد توتر العلاقة ما بين الوفد الخارجي و النواة الأولى للقيادة الوطنية المركزية للثورة في الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى أكتوبر 1956 أول حلقة من حلقات تجاذب النخب القيادية الثورية ، لأن تلك العلاقة التي تميزت لأول مرة خلال حرب التحرير بالتواصل المستمر ظاهريا بين الداخل والخارج كانت تخفي في جوهرها توترا شديدا وضع عناصر من المجموعة التاريخية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني في صفوف الوفد الخارجي في مواجهة مجموعة جديدة من القادة الذين لم يكونوا مع موعد الانطلاقة ، ولكنهم تمكنوا من ملأ الفراغ الكبير الذي طرأ على النشاط الثوري في الداخل منذ ربيع سنة 1955 ، وشرعوا في إضفاء لمسات هامة في مسار حرب التحرير.[2]

2/- إرهاصات تكوين القيادة الثورية المركزية:

عرفت الثورة في بداية مرحلة الانطلاقة فترة حرجة بشكل كبير، إذ تمكنت القوة الاستعمارية من إضعاف منطقة الشمال القسنطيني والقطاع الوهراني في وقت قصير، وتعرض تنظيم الثورة في منطقة

[1] محمد حربي ، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص ص 105، 125

[2] ادريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص 30

العاصمة إلى التفكيك بعد خمسة أشهر من بداية العمل المسلح، أدى اشتداد ذلك العمل إلى ازدياد القمع والتصميم الاستعماري، وانتهت جولة المواجهة في السنة الأولى من حرب التحرير إلى حصيلة ثقيلة بالنسبة لقيادة الثورة التي فقدت عددا كبيرا من قادتها الميدانيين في الشهور الأولى من باجي مختار في 18 نوفمبر 1954 وديدوش مراد في 18 جانفي 1955 واعتقل البعض الآخر منهم **مثل** مصطفى بن بو العيد في فيفري 1955 ، و قد أدى ذلك إلى ظهور حالات كثيرة للشغور في مواقع القيادة الميدانية، واستحالت تلك الحالات في الكثير من الأحيان إلى خلافات حول الزعامة و أفرزت أولى الحركات الانشقاقية عن جيش التحرير الوطني في المناطق التي كانت عند الانطلاقة من أبرز معاقله، وزاد انقطاع القادة في الداخل عن بعضهم ومع رفاقهم في الوفد الخارجي في تكريس عزلة مناطق بأكملها.

لكن مع بداية ربيع سنة 1955 التحقت مجموعة من المناضلين السابقين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بصفوف الثورة، وكان من أبرز هؤلاء عبان رمضان[1] بعد أسابيع قليلة من خروجه من السجن الذي قضى فيه خمسة سنوات كاملة بتهمة الانتماء إلى المنظمة الخاصة، تم بعدها تكليفه للقيام بمساعدة رابح بيطاط في مجال الدعاية للثورة . [2].

لم ينتظر عبان رمضان طويلا وإنما شرع في القيام بجملة من المبادرات السياسية والتنظيمية التي يمكن أن نصفها بأنها كانت الخطوات الأولى نحو تأسيس قيادة ثورية مركزية، ولم يلبث عبان إلى أن تفطن إلى الغموض الذي تسبب فيه غياب النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني منذ بداية حرب التحرير فقام بتحرير ثاني منشور باسم جبهة التحرير بعد بيان أول نوفمبر في شهر جوان 1955 بعنوان " تعليمات من جبهة التحرير الوطني إلى مناضليها " وتضمن توضيح للعلاقة التكاملية بين التنظيمين السياسي والعسكري للثورة الجزائرية[3].

ولم يفوت عبان رمضان في المنشورات الأولى الفرصة لتحديد وشرح مواقف جبهة وجيش التحرير الوطنيين من التطورات و المستجدات التي كانت تشهدها الساحة السياسية في البلاد .

---

[1] عبان رمضان(10جوان1920) هو قائد ثوري جزائري كان له دور رئيسي في تنظيم الكفاح المسلح في الثورة الجزائرية من أجل استقلال الجزائر. انظر: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص113

[2] محمد عباس، نفسه ، ص 159

[3] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 77

و في 20سبتمبر 1955 أرسل عبان أول رسالة له إلى أعضاء الوفد الخارجي وأوفد الأمين دباغين[1] لرئاسة ذلك الوفد في القاهرة ، و في شهر نوفمبر وصل عمارة رشيد مبعوث عبان إلى زيغود يوسف في الشمال القسنطيني بهدف ربط قنوات اتصال منتظمة بين المنطقة الثانية والمنطقة الرابعة ،و حدث تبادل الآراء حول فكرة عقد اجتماع وطني لتقييم حصيلة النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة، ثم تكررت الاتصالات عن طريق سعد دحلب في بداية عام 1956 حيث أرسله عبان رمضان في مهمة لتقصي تطورات الأوضاع في المنطقتين الأولى والثانية[2] .

وأهم ثمار تلك الاتصالات كانت تتمثل في بعث فكرة عقد مؤتمر وطني يضم كل قادة الثورة.

3/- تأزم العلاقة بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي:

في مقابل المكاسب التي تم تحقيقها في توحيد الجبهة السياسية الداخلية لم تثمر جهود عبان باتجاه أعضاء المجموعة الأولى التي تشكل منها الوفد الخارجي نتائج عملية على الرغم من تواصل المراسلات التي استمرت من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 بصورة مستقرة ساهمت ظاهريا في كسر العزلة بين الداخل والخارج .لأن ذلك النجاح النظري لم يكلل بنتائج ميدانية ايجابية بالنسبة للأهداف التي كان عبان يتوخاها من تلك المراسلات .ويعود السبب الرئيسي في الفشل إلى المنحى التصادمي الذي كان ميز تطور العلاقة بين القيادة الثورية المركزية الناشئة في العاصمة وبين الجناح الخارجي لأول هيئة أركان للثورة.

لقد انكشفت تلك العلاقة المتوترة عن أول صدام معلن بين قائدين بارزين في الثورة الجزائرية، كان الأول منهما ينتمي إلى التاريخين التسعة الذين يعود إليهم الفضل في المبادرة بتحضير وتفجير الثورة، وكان الثاني ينتمي إلى الوجوه الصاعدة في قيادة جبهة التحرير الوطني، التي قامت بسد الفراغ ومعالجة النقائص التي طرأت على النشاط الثوري بعد أشهر قليلة[3].

إن الإطلاع على بريد الجزائر – القاهرة الذي يحتوى على الرسائل المتبادلة بين عبان رمضان والوفد الخارجي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1955 إلى أكتوبر 1956 يتيح لنا أن يقف على جملة من

[1] ولد الدكتورمحمد لمين دباغين بحسين داي في 24 جانفي 1917 أحد مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا وكان لهم دور في الحركة الوطنية والثورة التحريرية. انظر: فركوس صالح، مرجع سابق، ص 498

[2] دانيال ريغ، رجل الاستشراق، ترجمة ابراهيم صحراوي، ط1، الجفان والجابي للطباعة والنشر، قبرص، 2000، ص 46

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ، ص 96

الأسباب التي كانت وراء الصدام بين عبان وبن بلة ، فقد انطلق ذلك الصدام من الانتقادات الشديدة لعبان رمضان لأداء عناصر الوفد الخارجي في ميدان الدعم اللوجستيكي ، ثم تطور إلى تباين شديد بين قيادة الداخل وقادة الخارج في تحديد أولويات النشاط الثوري ، وقد ظهر ذلك جليا في الاتجاهات المختلفة لجهود الطرفين.

ففي الوقت الذي كان فيه عبان يسعى لعقد مؤتمر وطني للثورة في الداخل منذ ديسمبر 1955، كانت اقتراحات أعضاء الوفد الخارجي تعطي الأولوية للشروع في تحضير مشروع إنشاء حكومة جزائرية في المنفى، كما انتقد عبان رمضان الانشقاقات بين عناصر الوفد الخارجي التي حالت دون توحيد وتركيز الجهود، وقد ظهرت دلائل ذلك في فترة مبكرة عندما تراجع بوضياف عن الاستمرار في أدائه لمهمة التنسيق وانسحب إلى القيام بمهام أخرى في فرنسا ثم في الحدود المغربية. ليتأكد ذلك الوضع عندما انصرف أيت أحمد برفقة أمحمد يزيد إلى الجهود الدبلوماسية في نيويورك وبعض المحافل الدولية الأخرى، وظهر أن الوفد الخارجي لم يكن يضم في الواقع سوى شخصيتين مؤثرتين هما بن بلة وخيضر منذ الانطلاقة إلى خريف عام1955 . [1]

حاول عبان احتواء الوفد الخارجي في القاهرة وإخضاعه لإشراف القيادة الثورية المركزية الناشئة في العاصمة، وكانت أولى خطواته في هذا المسعى عن طريق إرسال محمد الأمين دباغين في رئاسة ذلك الوفد، لكن المحاولة فشلت بفعل رفض بن بلة لذلك التعيين الذي فسره بأنه كان يعد تجاوزا للصلاحيات من قبل عبان رمضان.

لكن عبان استمر في محاولته تلك في منتصف عام 1956 عندما قام بتوجيه عدد من أبرز الوجوه السياسية للأحزاب الوطنية التي التحقت بالثورة إلى الانضمام إلى عضوية الوفد الخارجي بالقاهرة الذي أصبح يضم إلى جانب الأعضاء الأوائل كل من توفيق المدني وفرحات عباس وعبد الحميد مهري وأحمد بومنجل وأحمد فرنسيس وغيرهم.

ثم عرف الخلاف بين قيادة العاصمة والوفد الخارجي أو بالأحرى بين عبان وبن بلة منعطفا خطيرا بعدما تم انعقاد مؤتمر الصومام في غياب ممثلين عن الوفد الخارجي، لأنه تحول إلى مواقف علنية رافضة لقرارات ذلك المؤتمر من طرف بن بلة ، ومواقف صارمة في الانتقال إلى وضع تلك القرارات موضع

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط 1، دار المعرفة ، الجزائر، 2000، ص 112

التطبيق العملي من طرف عبان رمضان ، و انتهى أول فصل من فصول تلك المواجهة إلى تشكيل تحالفين يقف كل منهما في مواجهة الآخر في خريف1956 .

إن الدور الذي قام به عبان رمضان في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام ، يقتضي به الابتعاد الصراعات ،لأن ذلك الصراع كثيرا ما يحجب الرؤية الواضحة للبصمات الكبيرة التي تميزت بها جهود عدد من أبرز قادة الثورة[1].

لقد كان عبان رمضان صاحب البصمات الشخصية الأكثر بروزا خلال السنوات الأولى من حرب التحرير، حتى أنه بالإمكان الجزم بأنه نجح في العديد من مواضع فشل النخبة الثورية الأولى، فقد تمكن من إيجاد الواجهة السياسية المفقودة عندما نجح في ضم نخب التيارات الوطنية إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، وأرسى دعائم أول هيئة مركزية لقيادة الثورة عندما تمكن من ربط الاتصالات بالمناطق وقام ببعث النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي شهد مرحلة سبات طويل نسبيا بعد الانطلاقة.

إن أبرز ما تمكن عبان من إنجازه من منتصف عام 1955 إلى صيف 1956 كان يتمثل بعثه لنشاط جبهة التحرير الوطني ثم في توحيد القوى السياسية الجزائرية في صفوفها، و في التفوق بشكل كبير على الدعاية المصالية عندما بادر إلى استئصالها ميدانيا، كما كانت له أيضا لمسات هامة في تشجيع المبادرات التي كانت وراء تأسيس عدد من أبرز التنظيمات الجماهيرية التي قدمت دعما متعدد الأوجه للنشاط الثوري كالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحادين العامين للعمال والتجار الجزائريين التي حاول فيما بعد استثمارها في القيام بأشكال جديدة من العمل الثوري.

كل ذلك حتى نؤكد أن قادة الثورة رغم الصراعات التي كانت بينهم الا أن الهدف كان واحد ولا يمكن لن أن نتغاضى عما قدموه في سبيل تحرير هذا الوطن، وعمان رمضان ما هو الا نموذجا من بين آلاف الزعماء.[2]

---

[1] فتح الدين بن زواو، اديولوجية الثورة الجزائرية 1962،1954، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 181

[2] محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني(1947، 1957)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، 2002، ص 74، 76

الفصل الثالث:

أبرز الهيئات القيادية للثورة

المبحث الأول: الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة

المبحث الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة

المبحث الثالث: الهيئات العسكرية لجيش التحرير

المبحث الرابع: هيئة الأركان العامة

الفصل الثالث: أبرز الهيئات القيادية للثورة

بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بدأت معالم تظهر وبدأت نتائج المؤتمر تتحقق مع مرور الوقت، ومع هذا النجاح الباهر للمؤتمر برزت معالم الهيئات القيادية وتطور بتطور هياكلها وفطنة قادتها، وظهر ذلك جليا في صراعاتها مع المحتل وتحقيقها لنجاحات باهرة في ميدان المعركة في العديد من المرات وفي مختلف مناطقها الخمس.

ومع تشكيل الحكومة المؤقتة زاد نشاط هذه الهيئات وتحققت أغلب الأهداف المتفق علها في المؤتمر، كما بدأت الهيئات القيادية الخارجية للثورة في القيام بمهامها على أكمل وجه وتحقيق العديد من الانتصارات سواءا بالتنسيق مع الهيئات العسكرية لجيش التحرير في بعض الأحيان، أو القيام بمهام فردية أحيانا أخرى نظرا لتأزم العلاقات بين قيادة الداخل والخارج في العديد من المرات.

كما كان لهيئة الأركان العامة دورا بارزا في تأسيس هيئات سياسية وعسكرية للثورة، إلا أن الخلفيات الحقيقية التي تحكمت في تأسيس هيئة الأركان العامة لم تكن تسمح لها بأن تتحول إلى قوة عسكرية مستقلة ومتحررة من وصاية وسلطة اللجنة الثلاثية التي كان أعضاؤها حتى سنة 1961 يتمتعون بنفوذ عريض داخل الولايات الثانية والثالثة والخامسة وفي القواعد الخلفية الحدودية، و بالرغم من الاخفاقات التي منيت بها الهيئة إلا أنها بقيت تبحث لنفسها عن واجهة سياسية للمنافسة على القيادة، فقامت بعد تحالفات لتحقيق غايتها وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول :الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة (1956 /1958)

يعتبر مؤتمر الصومام من القرارات الاولى التي تبنتها مجموعة 22التاريخية حين تفجيرها للثورة، حيث كان من المفترض ان يلتقي القادة مجددا بعد عام من تفجيرها لتقسيم نتائجها وتقدير الصعوبات واعادة تنظيمها وترتيبها لكن هذا القرار لم ير النور في موعده بسبب الاحداث المؤلمة التي يشهدها العالم الاول من بداية الثورة كاستشهاد بعض القادة باجي مختار وديدوش مراد وسويداني بوجمعة واعتقال البعض الاخر كرابح بيطاط ومصطفي بن بولعيد ورحيل بوضياف الى الخارج.[1]

وبعد هجمات 20اوت 1955 وما حققته من نتائج ايجابية دفع ذلك المسؤولين لمحاولة التعرف علي حقيقة الوضع بعد ذلك، وهذا من خلال اجراء اتصالات في سبيل عقد المؤتمر الوطني حيث جرت بعض المحادثات بين قادة الثورة وتم الاتصال والتشاور فيما بينهم واختيرت قرية ايفري الواقعة بوادي الصومام بالقبائل شمال الجزائر لعقد المؤتمر، ومن ابراز الحضاريين عبان رمضان، العربي بن مهيدي، اعمران وزيغود يوسف أما المتغيبون فهم: بن بولعيد وسي الشريف، كما سجل عدم وجود الوفد الخارجي وذلك لصعوبة الوصول الى المكان .[2]

1/– قرارات المؤتمر ونتائجه:

أ– قرارات المؤتمر:

1/أ–علي الصعيد السياسي :

يشمل التنظيم السياسي المهام الأساسية لكل محافظ سياسي وهي :

- تنظيم الشعب في القري والمداشر عن طريق تشكيل الخلايا والمنظمات السياسية الادارية وتنطوي تحتها كل الفئات الشعبية .
- الدعاية والاعلام ونشر اخبار واوامر جبهة التحرير الوطني.
- تحديد القانون الاساسي والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني والمنظمات المسيرة.[3]

---

[1] محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزوائرية(1956، 1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 117

[2] نفسه، ص 131

[3] علي كافي، مرجع سابق، ص 105

ومن القرارات السياسية التي اثارت جدلا كبيرا هو قرار العمل السياسي علي الصعيد العسكري حيث ان القادة العسكريون لم يتقبلوا القرار باعتبارهم قادة المعارك وهو ما أدي الي تجاوزات وصلت الى غاية التصفية الجسدية، وفي حقيقة الأمر ان تذمر الولاية الاولي من قرار ات المؤتمر كان نابعا من شعور العسكريين بعدم أهميتهم وذلك لأنهم يحتلون المرتبة الثانية بعد السياسيين مع أنه في الحقيقة تصور خاطئ اذ ان المؤتمر كان يهدف الى التنظيم وكذلك ترتيب الامور بالصورة المناسبة كما ان الصراعات التي كانت تعيشها قيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري تعود بالدرجة الاولي للتقسيم الجغرافي للولاية اذا سميت بالاستقلالية بحيث اصبح كل قائد يشعر بالسلطة المطلقة علي منطقته ولا يسمح لأحد بالتدخل فيها، كما نشير الى ان قرارات الصومام قد رفضت من بعض قادة المناطق فكان مصيرهم الاعدام مثل ما وقع مع عباس لغرور مسؤول الولاية الأولى الاوراس وهذا لعدم اعترافه بقر ارت الصومام وكذلك لزهر شريط مسؤول النمامشة .[1]

بالإضافة الى قرار آخر أدى الى ظهور الاختلاف بين المسؤولين وهو أولية الداخل على الخارج .

ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤتمر الذي أعطى للثورة انطلاقة جديدة مكنتها من الانتصارات في الداخل واسماع صوتها في الخارج اذ جعلها تكسب تأييد الراي العام العالمي وتؤمن لنفسها طريق النصر النهائي.[2]

2/أ–على الصعيد العسكري :

قسمت البلاد الى ستة مناطق وتم وضع حدود لكل منطقة و ذلك ابتداءا من تاريخ المؤتمر بحيث تغير لفظ المنظمة واستعمل مكانها الولاية والناحية تصبح منطقة والقسم ناحية ويصبح تقسيم الولاية علي النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسم ، ولكل ولاية قائد يساعده عقيد وثلاثة نواب.

وتوحيد النظام العسكري يتمثل في هيكلة جيش التحرير الوطني تركيبه وفق وحدات كالتالي :

أ– الفوج الاول: يتركب من 11جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان

ب– نصف الفوج: يشتمل عل 5جنود من بينهم جندي أول .

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 140

[2] محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 119

بالإضافة الى الفرقة والكتيبة والفيلق أما الالفاظ المتداولة في صفوف جيش التحرير الوطني نذكر منها المجاهد والمسبل والفدائي وكذلك تم تعميم الرتب العسكرية وتحديد المرتبات .[1]

ب/- نتائج المؤتمر:

الى جانب الطعن في الصفة التمثيلية لمؤتمر الصومام من طرف الغائبين عنه ذهب هؤلاء الى اعتبار ان قراراته تضمنت انحرافا خطيرا عن التوجهات الاساسية للثورة عندما تمت اعادة صياغة الهدف الذي تم تحديده في بيان اول نوفمبر بشكل أبعد عن البعد الاسلامي وعن الدولة الوطنية، وعلى الرغم من القراءات المختلفة حول هذه المسألة التي كانت نقطة جدل كبير استطاع عبان رمضان اعطاء اللمسة الروحية في أرضية الصومام ونجح في تجاوز ذلك الاختلاف عندما تمكن من اقناع رفقائه ان ذلك التعبير كان سببه او الهدف منه تسهيل الجهود وكسب تأييد المعتلين والراي العام الفرنسي .[2]

2/-الأولويات مبادئ تنظيمية أم مواقع قيادية:

ان توتر العلاقة بين القيادة الثورية المركزية وبين الوفد الخارجي لم تكن بمستوي ما احدثته المبادئ التنظيمية التي جاءت بها قرارات ذلك المؤتمر من صراعات وتباين في المواقف الى نهاية حرب التحرير ومن هنا نقصد الجدل بين قادة الثورة حول مبدأ أولية السياسي علي العسكري وأولية الداخل علي الخارج .

ولقد توصلوا الى مبدأ أولية السياسي على العسكري بأنه كان يؤسس لانفراد عبان رمضان ولمجموعته المقربة من داخل اول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ بالأشراف على قيادة الثورة، حيث كانت أغلب عناصر تلك المجموعة من المركزين المتهمين من قبل مؤسسي جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954 الذين كانوا ذوي نزعة اصلاحية داخل التيار الاستقلالي، لا سميا أن جبهة التحرير كانت تزاوج بين عسكرة المناضلين وبين تسييس المجاهدين.[3]

ولكن العلاقة بين طبيعة القيادة وأوليتها لم يكن متوفر عند قطاع عريض من القادة الميدانين للثورة ويمكن أن تلاحظ أن كل المواقف الاحتجاجية على ذلك المبدأ أغفلت ما تضمنه بيان أول نوفمبر الذي حدد الطبيعة السياسية للهدف من الصراع مع الاستعمار، وذلك أن الأخذ بمبدأ القيادة

[1] احمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، (ش،و،ن،ت)، الجزائر، 1982، ص 187

[2] يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان ، الجزائر، 2008، ص 69

[3] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، (د، هـ)، الجزائر ، 2004، ص 15

الجماعية الذي اعتمده من طرف أول قيادة للثورة كان كافيا لتبديد المخاوف من نزوع الجهاز التنفيذي الذي أقره مؤتمر الصومام نحو الزعامة الفردية كما أن الممارسة الميدانية في النشاط الثوري كانت تضع العناصر العسكرية في مواضع أولية على المحافظين السياسيين الذين كانوا يخضعون لنظرائهم العسكرين الذين يحملون نفس الرتب وعلى مستوى قيادة الولايات، ولم يكن بالإمكان الفصل بين صلاحيات العقداء كقادة سياسيين وتلك التي تظهرهم كقادة عسكرين .

ان السبب الذي أدى بعبان رمضان وبن مهيدي الى اعتماد مبدأ أولية السياسي على العسكري يتمثل في السعي لتقويم التراكمات السلبية التي تمخضت عنها المرحلة الأولى من الثورة، والتي ظهرت من خلال التراجع الكبير للإشراف السياسي على النشاط الثوري، بحيث كان كل من عبان وبن مهيدي يؤمنون بأن الثورة كانت مرحلة تمهيدية لتأسيس الدولة المستقلة، ولذلك كان أكبر خطر في تصورها يكمن في المنحى الذي كان يتجه بالنشاط الثوري نحوى العسكرة المطلقة الى درجة أن جبهة التحرير لم تعد بعد سنة واحدة من الثورة جناحا موازيا لجيشها وانما مجرد ناطق رسمي باسمه فقط .[1]

ان مبدأ أولية الداخل على الخارج لا يكون موضوعيا اذا ما نظرنا اليه في ظل الظروف التي ميزت العلاقة بين القيادة المركزية في العاصمة وبين الوفد الخارجي في سنتي 1956/1955 لأنه كان مبدا اساسي عند الانطلاقة وبعد الاتفاق عليه في اخر اجتماع للجنة الستة نص على أولية الحصول على موافقة المقاتلين في الداخل قبل اتخاذ القرارات ، ومن هذا نستطيع القول أن مؤتمر الصومام باعتماده لهذا المبدأ كان يهدف بصورة مطلقة الي ازاحة قادة الوفد الخارجي من قيادة الثورة . والى تفسير مناقض يجعل من ذلك المبدأ تحصينا للثورة من المحاولات التي كان خلالها قادة الخارج يسعون الى تنصيب أنفسهم كممثلين حقيقين للشرعية الوطنية على حد تعبير سليمان الشيخ، و تم اقتراح تقسيم القيادة بالتساوي بين الداخل والخارج ثم انشاء حكومة في المنفى، الا أن قيادة العاصمة رفضت فكرة تواجد قيادة للثورة في الخارج.[2]

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 15

[2] احمد توفيق المدني ، مرجع سابق، ص 336

3- قرارات مؤتمر الصومام كعامل في توحيد القيادة الثورية :

ان بالتطورات السلبية التي تراكمت بفعل اختلاف المواقف حول المبادئ التنظيمية التي جاء بها مؤتمر الصومام اضافة الى مناقبه في الجوانب المرتبطة بالهيكلة والتنظيم المداني للهيئات القيادية الثورية السياسية منها وحتى العسكرية، جعلت من ذلك المؤتمر الذي كان عاملا في ظهور أول تحالفين متعارضين على رأس قيادة الثورة، وتسببت المواقف الرافضة لشرعيته التمثيلية في اتهامه بالانحراف عن التوجه الثوري لأسباب عديدة تكاد تكون كلها ذات خلفية صراعية حول مواقع القيادة، ليتحول بعدها الى المؤتمر الوحيد خلال حرب التحرير الذي تمكن من جمع شتات الثورة في المرحلة الأولى لها حيث نجح في اعطاء النشاط الثوري ما كان في حاجته من تنظيم وهيكلة .[1]

4/-الهيئات السياسية الأولى للثورة 1958/1956 :

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام ومن أبرز هذه الهيئات نذكر:

أ/- المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957/1956 :

يعرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأنه كان " برلمان الثورة " بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة في الفترة الممتدة من 1956/ 1962و هو الهيئة التي تمثل "القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني " وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، وكان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية [2].

لم تعرف أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة إلا بعدما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر1954، كما أن تلك القائمة أبقت غموضا شديدا حول مجموعة من الأعضاء الذين تمت الإشارة إليه بأسمائهم الأولى و بأسماء حركية ، و يذكر بعض المؤرخين أن النقاش حول المعايير التي تم الأخذ بها في تحديد أهلية العضوية في المجلس كان شديدا في جلسات الصومام ،فقد حدثت مواجهة عنيفة بين بن مهيدي المؤيد لفكرة انضمام عناصر من النخب الوطنية التي التحقت

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 78

[2] شتواح حكيمة، مرجع سابق، ص 38

بالثورة ، وبين بن طوبال الذي رفض ذلك و أصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة ال 22، و قد أدى ذلك الخلاف إلى رفع زيغود يوسف لإحدى الجلسات للتشاور مع مساعديه قبل أن يتم الاتفاق ثانية على مواصلة تعيين التشكيلة[1] .

ب/– لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى:

لقد جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائري، وكان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية إلى الفصل بينهما لمنع التداخل والغموض اللذين كانا يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة .وكان هدف هته اللجنة يتركز في الاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة، ونقصد بهما التنسيق بين المناطق و مع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات و القرارات الذي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة[2].

تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى من خمسة أعضاء [3]، و تشير بعض المصادر التاريخية أن زيغود يوسف رفض عضوية اللجنة وفضل الاستمرار في قيادة المنطقة الثانية. ثم تقاسم المهام داخل أول تشكيلة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد انتهاء المؤتمر بين أعضائها الخمسة، فتولى عبان رمضان الشؤون السياسية والمالية، وتكلف بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي في منطقة الجزائر العاصمة، وأسندت مهمة التنسيق بين الولايات إلى كريم بلقاسم ، و تولى بن خدة مهمة بالاتصال بالهيئات الجماهيرية والتنظيم السياسي في العاصمة كانت الصلاحيات التنفيذية للجنة واسعة تمتد من إصدار التعليمات والأوامر المتعلقة بالنشاط العسكري، إلى الإشراف الميداني على توزيع وحدات جيش التحرير الوطني و على الأجهزة السياسية والعسكرية للثورة.[4]

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 486

[2] شتواح حكيمة، مرجع سابق، ص 40، 42

[3] أنظر الملحق رقم: 04 المرفق مع هذه الدراسة، ص 105

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر(1954، 1962)، رسالة دكتوراه دولة، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص 256، 257

ج/- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (سبتمبر1957/ سبتمبر1958)[1]

في أوت 1957 فقدت لجنة التنسيق الأولى عضوها الخامس (بن مهيدي)، ورغم ذلك استمرت في العمل ولم تصبح لجنة ثانية جديدة إلا بعد انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة ، كما أن اللجنة الثانية بقيت كذلك على الرغم من أنها فقدت عضوها التاسع (عبان) في سبتمبر1958 ،وكل ما طرأ عليها هو إعادة تقاسم المهام بين أعضائها الثمانية في أفريل 1958 ، أين تم تشكيل دوائر شبه وزارية تمهيدا لتحويل اللجنة إلى حكومة مؤقتة ظهرت للوجود في سبتمبر 1958باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها في سبتمبر 1957 في أجواء تميزت بالخلاف الشديد مع عبان رمضان خلال الأشهر الأولى من عملها، ومع مطلع عام 1958 وقف أبرز قادتها على بعض الحقائق الصعبة التي أصبحت تقف في وجه النشاط الثوري، و كان على رأس الأولويات آنذاك تموين الولايات بالأسلحة و تدمير الخطوط المكهربة، ولكن اللجنة انشغلت بخلافاتها الداخلية[2] لم تكن تجربة اللجنة التنفيذية الثانية شبيهة بسابقتها، لأن طبيعة العلاقات بين عناصر التشكيلتين كانت مختلفة بشكل كبير ، فقد حل التنافس بين الباءات الثلاثة حول المواقع القيادية محل التكامل والانسجام بين عبان وبن مهيدي وبن خدة ودحلب في العاصمة ،كانت اللجنة الأولى مكونة من مناضلين يعملون في السرية في جو من الوئام على الرغم من المخاطر التي كانت تحدق بهم في العاصمة ، بينما تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية إلى هيئة تحت سيطرة الباءات الثلاث. [3] وقد ظهر سريعا أن أداء اللجنة الثانية كان يتمحور حول التنافس على القيادة ، لأن تقاسم المهام بين العناصر التسعة لم يكن يهدف إلى تحقيق مثل ذلك التكامل بقدر ما جاءت لتتوافق مع تركيز السلطات العليا بشكل كبير في أيدي كريم وبن طوبال وبوصوف ، حيث تولى الأول مهام قيادة القوات المسلحة وتولى بن طوبال مهام الداخلية أي التنظيم الداخلي لجبهة وجيش التحرير بينما فضل بو صوف الإشراف على الميدان ا الاستعلامات والاتصالات ،وإلى جانبهم كان محمود الشريف يقوم بالإشراف على الشؤون المالية وأوعمران التسليح والتموين ، وتم إسناد مهام الدعاية و الإعلام إلى فرحات عباس و أوكلت العلاقات الخارجية إلى دباغين والشؤون الاجتماعية إلى مهري،و يمكن القول

[1] أنظر الملحق رقم: 05، ص 106

[2] شتواح حكيمة، نفس المرجع السابق، ص 76، 77

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 143

أن تلك التشكيلة لم تكن تعبر عن امتلاك قيادة الثورة لفريق عمل على رأس الجهاز التنفيذي بقدر ما كانت واجهة تخفي انقسام تلك القيادة إلى مجموعتين متنافستين وبجانبهما مجموعة معزولة وثانوية، فقد كان كريم بلقاسم ومساعديه يقفون في مواجهة بن طوبال وبوصوف ،وفي تلك الظروف يمكن أن نعتبر أن التفاتة قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تفعيل النشاط السياسي في أعقاب صعود الجنرال ديغول كانت تعبر على فشلها الكبير في الجانب العسكري، و هذا ما تكشفه الخلفيات التاريخية التي أحاطت بجهود قادة تلك اللجنة الذين قاموا بتحويلها إلى أول تشكيلة من تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958 .[1]

المبحث الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة1958/ 1962

1/– الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (نموذجا):

كانت هناك عدة ظروف ساهمت في تأسيس هذه الحكومة منها ظروف داخلية بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأخرى خارجية فالظروف الداخلية كان لها تأثير فعال ومباشر على سير الاحداث ساهمت بقدر كبير في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأولها ما يلي :

أ–الظروف الداخلية :

***سياسيا:** بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20أوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ هذه اللجنة التي ضمت عند تأسيسها خمسة 5 أعضاء وهم عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية وكريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد للولاية الثالثة وبن يوسف بن خدة مكلف بالاتصالات خاصة مع الاتحادين الطلبة والعمال الجزائريين لإدارة شؤون مدينة الجزائر وسعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية أما العربي بن مهيدي فكان مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر وعندما تعرضت هذه اللجنة للمضايقة والخناق قد قررت نقل مقرها الى الخارج ومن بين الظروف السياسية التي كانت وراء تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو ظهور أزمة داخلية 1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان حيث أنه في اجتماع CNRA في 28 أوت 1957 اتهم عبان من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للاستحواذ على السلطة، فما كان من كريم الا أن طلب من فرحات عباس

[1] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 227، 230

اقتناع عبان بالعدول عن ذلك الا أن عبان رمضان كان واثقا من أفكاره وصمم على مواجهة القرارات العسكرية فقد كانت هزيمة عبان في اجتماع CNRA خاصة بعد فشل معركة الجزائر حيث اتهمه القادة بالعجز عن تموين الثورة في الداخل بالسلاح هو ولجنة التنسيق والتنفيذ، كما انتقد على فشل معركة الجزائر وأمام تمسكه بأفكاره وانتقاده لتشكيلة لجنة التنفيذ والتنسيق الجديدة اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17و20 ديسمبر 1957من أجل ايجاد حل نهائي ثم الاتفاق على استدراجه الى المغرب وذلك من أجل مقابلة الملك محمد الخامس، وعند وصوله هناك طلب عبد الحفيظ بوصوف من اثنين من رجاله باغتياله بكيفية بشعة كان ذلك في 7ديسمبر 1957 ثم الاعلان الرسمي عن وفاته في 29ماي 1958 وبعد اغتيال عبان لم يبق على مستوى القمة أية توجهات سياسية بل مجرد دوائر متصارعة وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق و خصوصا فرحات عباس الذي فكر بالانسحاب من عضوية البعثة الخارجية.[1]

ان وقوع بعض الاحداث ابان الثورة دلت علي تقليص وتراجع روح الثقة حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد العموري من أخطرها فالقيادة جلبت ضباطا جزائريين كانوا ضمن الجيش الفرنسي واستبدلت بهم الضباط والقيادين الأوائل و قام بتصفيتهم، وقد اعتبر العموري نفسه ضحية من ضحايا هذه السياسة حيث أنه تم ابعاده ونفيه نحو جدة، ثم اعدامه مع مساعديه في ليلة 15 الى 16مارس1959 ،وبعد محاكمة ترأسها العقيد هواري بومدين وبحضور العقيد صادق حيث رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ذلك، بحجة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل اعادة الامور إلى نصابها لان العقداء زرعوا الفوضى .[2]

اضافة الى المناورات السياسية للمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسية الاصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحويلها الى حكومة مؤقتة للجمهورية

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954، 1962)، منشورات (م، و، د، ب، ح، و) ، وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007، ص 88

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 396، 397

الجزائرية من أجل مواجهة سياسية مع ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا وايجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها أن تساهم في التعديل بعملية المفاوضات وايجاد تسوية سلمية.[1]

***عسكريا:** لقد كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة جد حرجة للغاية ، ففي سنة 1958 تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها، وقد عانى القادة في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية وأصبح حماس أول نوفمبر يتناقص.[2]

كما نجد أن قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن وعلى الحدود المسيجة والمكهربة كخط موريس هذا الخط كلف جيش التحرير خسائر في الأرواح والتأخير في وصول شحنات الأسلحة الى المجاهدين في الداخل، مما اضطرهم الى توسيع الهجمات التي كان يقوم بها المجاهدون في الداخل من اجل امتلاك السلاح ونزعه من الفرنسيين نتيجة لعدم تمكين جيش التحرير من اختراق خط موريس، وللتقليل من فقدان الكثير من الشهداء الذين أرادوا اختراقه لجلب السلاح ،وكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ ايجاد مخرج آخر وهذا ما جعلها تنشئ لجنة العمليات العسكرية COM، كما سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود وأصبحت الخصوصيات واضحة بين ضباط جش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها اقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني .[3]

حيث شرعت قوات الاحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود وذلك لتطبيق أوامر سلان الذي أصدر أمرا بحق المتابعة للمجاهدين وهذا ما تسبب في مجزرة ساقية سيدي يوسف بتونس .

قامت السلطات الفرنسية بقنبلة قرية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية بالطائرات وكان ذلك في 8فيفري 1958وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية والبشرية حيث استشهد 79 شخصا من بينهم عشرون طفلا و11امراة وحوالي 1000 جريح وتدمير المرافق وكان الهدف منه ضرب تضامن من التونسيين مع القضية الجزائرية وفك الارتباطات التاريخية والنضالية بين الشعبين،

---

[1] الزبير سيف الاسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 135

[2] محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 38

[3] الغالي الغربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية(الاسلاك الشائكة المكهربة) ، (د، ق، ن)، الجزائر، 2009 ، ص 39

وذلك بالتأثير عليها عسكريا وسياسا ، ليتم بعدها التخطيط لهجومات الشمال القسنطيني 20اوت 1955 من طرف قادة الثورة وأجمع المسؤولين الذين عاصروا تلك الأحداث على أن زيغود يوسف هو صاحب فكرة الهجوم والانتفاضة ومن بين ما أحدثته هجومات 20 أوت1955 نذكر :

-احباط سياسة سوستال بإحداث نهائية بين الشعب الجزائري المستعمرين وادارة الاحتلال التي تمثلهم

- وضع الثورة أمانة في ايدي الشعب .

-الفرز بين الثورة وانصارها والاستعمار واعوانه.

- مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائرية .[1]

ب- الظروف الخارجية :

كان للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزا في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة انشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية و نذكر منها :

-الضغوطات التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف دولتي تونس والمغرب الأقصى حيث أن فرنسا أعلنت حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود، اضافة الى كثرة تواجد عناصر الجيش الجزائري في تراب الدولتين مما أدى الى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قامت فرنسا بقنبلة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1962 وباعتبار عودة ديغول الى السلطة كانت حوادث 13ماي 1958بالجزائر طرفا خارجيا هاما اذ أن هذا الاخير سعى الى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا كما اراد القضاء عليها بالاحتفاظ بفكرة بالجزائر فرنسية ليتم دعوة اوعمران في تقرير للجنة التنسيق والتنفيذ الى ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب وزيادة النشاط السياسي والديبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية و الصديقة.[2]

اضافة الى تأثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية وتوالي سقوط حكوماتها الواحدة تلو الاخرى. كذلك نجاح الثورة العراقية في 14جويلة 1958 التي أدت الى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد، و كان موقف العراق من الثورة الجزائرية موقفا ايجابيا.

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 67

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج 2، دار هومة، الجزائر، (د، ت)، ص 51

كل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتسير البلاد في الداخل والخارج ولتوقيف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية .[1]

2- تركيز القيادة وتوزيع المهام في الحكومة :

لقد كانت التشكيلة الحكومية المؤقتة الأولى شبيهة الى حد كبير بأولى تشكيلات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من ناحية اشتمالها على عناصر تنتمي الى مختلف نخب الطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية، حتى أن يوسف بن خدة قال بأنها كانت تتوفر على مبدأ الوحدة الوطنية التي لم يستثنى منها إلا الشيوعين ولكن تلك النية الظاهرة العددية لم تكن ذات دلالة حقيقية على حدوث انعطاف سياسي عند عناصر الاستقلالي نحو القبول بالمشاركة السياسية الفعلية لبقية التيارات في قيادة الثورة، وذلك ما أوضحه الأستاذ جمال قنان عندما لاحظ أن سيطرة عناصر الثورة الراديكالية على أهم المواقع التنفيذية واستحواذهم على نصيب أكبر من المناصب الوزارية فيها واستمرت الى نهاية الحزب قاعدة ثابتة لم تشهد أي استثناء، حيث لم يكن صعود فرحات عباس على رأس تلك التشكيلة مؤشرا فعليا على تراجع في دور ومكانة القادة الميدانيين لصالح السياسيين المحترفين في صفوف جبهة التحرير الوطني ولكنه كان في الأصل مخرجا لتسوية التسابق المستمر حول القيادة الحكومية المؤقتة بين قادة لجنة التنسيق والتنفيذ البارزين، وقد اشارة عدد من المؤرخين الى تزكية أغلبية عناصر اللجنة لترشيح فرحات عباس بهدف قطع الطريق على الطموح الشخصي، كما أن تعين فرحات عباس رئيسا لتلك الحكومة بالنظر الى مكانته التاريخية كشخصية مثقفة ذات نزوع اعتدالي وترجمته الطويلة على رأس التيار الليبرالي في الحركة الوطنية كان بهدف تسويق صور سياسية وديبلوماسية جديدة للثورة في الساحة الدولية لأن فرحات عباس كان رجلا مناسبا للثورة ويمكن القول بأن ذلك التعيين جاء أيضا في سياق انتهاز العناصر الثورية لفرصة سامحة مكنته من استغلال تلك الشخصية كواجهة سياسية ظلت جبهة التحرير الوطني تفتقدها منذ مرحلة التحضير للمشروع الثوري. [2]

[1] محمد مهري، ومضات من دروب الحياة، مؤسسة الشرق، الجزائر، 2002، ص 76، 77

[2] جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة: نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 4، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 29

لتشكيل أول فريق عمل حكومي ظاهريا من 19عشر شخصية سياسية ولم يكن به من الناحية العملية سوى 10 وزراء فاعلين الى جانب رئيس الحكومة فرحات عباس، كما أن امعان النظر في التركيبة الحكومية المؤقتة الأولى يسمح باكتشاف أن ذلك الجهاز لم يكن هيئة جديدة في جوهرها انما مجرد توسيع الهيئة التنفيذية السابقة وهي لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، لأن عناصر تلك اللجنة احتفظوا في الاشراف على الدوائر الهامة التي اصبحت فيها بعد تمثل بما يعرف بالوزرات الثقيلة التي كانت تتركز مقالة القيادة الفعلية للثورة، وبذلك كان جليا بالنسبة لكل من كريم بلقاسم أن يكون (نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة) ولخضر بن طوبال (وزير الداخلية) وعبد الحفيظ بصوف (وزير الاتصالات العامة والمواصلات).[1]

ويمكن تصنيف الفريق الحكومي الى مجموعتين رئيسيتين تكونت أولاهما من وزارات "سيادة أو السلطة فعلية" وتضم القوات المسلحة والداخلية و الاتصالات العامة والتموين والتسليح والخارجية أما المجموعة الثانية فقد كانت تشتمل على وزارات تقنية يسميها البعض مثل سليمان الشيخ بالوزرات الفنية ضمت كل من المالية والإعلام والشؤون الثقافية والشؤون الاجتماعية وشؤون الشمال الإفريقي.

لقد كان التمايز شديدا من وزارات الصنف الأول التي كان على رأسها مجموعة من القادة الذين كادوا يتقاطعون فيما بينهم في الانتماء إلى النخبة الثورية الأولى باستثناء كل من دباغين ومحمود الشريف، وكانت أغلبيتهم تتمتع بصفة القادة الميدانيين.[2]

و جاء على رأس وزارت الصنف الثاني مجموعة من الشخصيات التي كانت تنتمى إلى ما كان يعرف بالطبقة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية، لأنهم كانوا يشكلون خليطا من المركزين والبيانيين والعلماء، حيث أن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالحضور القوي على مستوى هيئات القيادة التنفيذية للثورة، وفي الواقع إن القول بأن بيئة الجهاز الحكومي الظاهرية كانت تختفي من وراءها ظاهرة تركز مقاليد القيادة بيد مجموعة صغيرة من العناصر الثورية، فالتحضير لتأسيس الحكومة المؤقتة كانت تتضمن تصورات مختلفة ترتكز على مبدأ الإبقاء على الموقع القيادي "الباءات الثلاث" في جميع الأشكال التي كان يحتمل أن يولد بها الجهاز التنفيذي البديل للجنة التنسيق والتنفيذ، حيث اتفق

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 90

[2] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: بيير كوت، دار اليقظة، دمشق، 1965، ص 152

العقداء العشر على فكرة إنشاء هيئتين هما لجنة التنفيذ والحكومة معا، تكون الأولى حكرا على العسكرين والثانية مزيجا منهم إلى جانب السياسيين وكان القصد من ذلك يتمثل في إبقاء سلطة "العسكريين" على ممثلي التيارات السياسية الوطنية الذين كانت تمنح لهم الوظائف الإدارية والتقنية.

ويجدر توضيح أن الاتفاق حول تشكيل هيئتين تنفيذيتين متمايزتين أي لجنة وحكومة كل على حدة لم ير النور بتلك الصيغة المقترحة ، لأن " الباءات الثلاثة " فضلوا التورية على لجنة التنفيذ بإبقائها كنواة تحت مسمى"اللجنة الوزارية المشتركة للحرب " داخل الحكومة المؤقتة التي تم تعديلها في اجتماع ديسمبر 1959- وجانفي 1960 . [1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخلل البنيوي الذي نتج بفعل المناورات في الكواليس لم يشكل حائلا حقيقيا أمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مباشرة نشاطها السياسي والدبلوماسي لكنه فيما بعد أصبح أحد الأسباب الرئاسية التي كرست ظاهرة تعدد القوى في صفوف الجهاز التنفيذي للثورة.

3/- حكومة المنفى ومواجهتها للسياسة الإستعمارية:

لقد تزامنت بداية عمل تلك الحكومة مع ظروف صعبة كان أهم ما ميزها هو استقرار الأزمة السياسية الداخلية الفرنسية بعد صعود ديغول إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة، وكان ذلك إيذانا بانتقال القضية الجزائرية إلى مرحلة حرجة بالنسبة لقيادة الثورة، لأن الجنرال ديغول كان من أكثر الساسة الاستعماريين الفرنسيين اطلاعا بالشأن الجزائري بحكم احتكاكه به في منتصف الأربعينيات، وتميزت الخطوات الأولى للسياسة الديغولية تجاه الثورة بمحاولة تجاوز و تهميش قادتها، و ظهر ذلك من خلال مشروع " الاستفتاء الشعبي" في 28 سبتمبر 1958 ، و أيضا من خلال دعوة القادة الميدانيين للثورة " قادة الولايات" إلى الاستجابة لعرض " سلم الشجعان " في أكتوبر من نفس العام.

إن ما يهمنا في دراستنا بالتفصيل لا يكمن في الصعوبات الميدانية والأزمات الداخلية التي واجهتها الحكومة المؤقتة بتشكيلاتها الثلاث في سياق نشاطها داخليا وخارجيا في الفترة الممتدة من

[1] محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 154

سبتمبر 1958إلى 20 أوت1962 ، بقدر ما نسلط الضوء بالدرجة الأولى على تطور هذه الهيئة التنفيذية التي لعبت دورا بالغا في الأهمية التاريخية خلال السنوات الأربع الأخيرة من حرب التحرير[1] لقد كانت عملية تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى خطوة جريئة وذات أبعاد سياسية مهمة على الصعيد الخارجي ، لأنها كانت تمثل استجابة لحاجة الثورة الملحة في امتلاك واجهة علنية لتلعب دور الناطق السياسي باسم القضية الوطنية و الطرف المفاوض الذي يتمتع بصفة تمثيل الشعب الجزائري أمام الاستعمار و في الأوساط الدولية، و لكن فكرة المنفى ظلت موضع امتعاض شديد من قبل قادة الثورة حتى صيف 1957 الذي شهد بداية استقرار القيادة السياسية في القاهرة وتونس.

لأن " المنفى " في تصور قادة من أمثال عبان رمضان وبن مهيدي كان يتضمن دلالات سلبية كثيرة بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولم يكن هؤلاء يتصورون قبل الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر في ربيع عام 1957 أن المنفى سيصبح الملاذ النهائي والمستقر الأخير للقيادة الثورية. لقد كان قادة لجنة التنسيق والتنفيذ يرون في الاستقرار لفترة قصيرة على مشارف الحدود فرصة سانحة لإعادة ترتيب الأوضاع وتنظيم الصفوف بعد الضربة الموجعة التي تلقاها التنظيم الثوري في العاصمة خلال " معركة الجزائر. " [2]

ويمكن القول أن التأزم الداخلي الذي ظهر في صفوف قيادة الثورة بمجرد خروجها من التراب الوطني وتهافت الباءات الثلاثة على احتكار المواقع الأولى . كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور النزع نحو تفضيل العمل من الخارج بالنسبة للقادة الجدد على رأس الجهاز التنفيذي للثورة ، خاصة بعدما تمت تصفية عبان رمضان وتم إبعاد مقربيه .

و مع تطور الأحداث أصبح " الخارج " وجهة استقطاب شديد لقادة الثورة ولمجموعة كبيرة من السياسيين والعناصر المثقفة الذين التحقوا بالهيئتين التشريعية والتنفيذية في مصر وتونس وبالهيئات العسكرية فيما وراء الحدود الشرقية والغربية . ومركز جاذبية لمجموعات كثيرة من المناضلين والطلبة والضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي الذي شرعوا في التوافد على القواعد الحدودية في تونس و

[1] اندري مالرو، سقوط السنديان ، تر: ساعي الجندي، ط 1، (م، أ، ع)، بيروت ، 1981 ، ص 26

[2] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 363، 364

المغرب ، وشكلوا فيما بعد جزءا مهما من الإطارات الإدارية والعسكرية داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وفي صفوف هيئة الأركان العامة[1].

المبحث الثالث: الهيئات العسكرية لجيش التحرير (1962/1954)

1-لمحة موجزة عن تطور جيش التحرير الوطني (1954-1962)

إن الاعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني وذراعها العسكري في بيان أول نوفمبر كان حقيقة خطوة سياسية تصبو إلى التعريف بالتنظيم الثوري الناشئ ودعوة ضمنية للشعب الجزائري للانضمام إليه ودعمه، ولم تكن تلك الخطة تعبر عن حقائق ميدانية ملموسة في نظر الجماهير الجزائرية لأن جبهة التحرير الوطني لم يكن لها وجودا سياسيا قبيل أو عند الانطلاقة أشهر الغموض حول هويتها حيث لم يكن لها جيشا ثوريا ينظم تحت لواء هيئة موحدة وإنما كان جيش التحرير لحظة ميلاده مجرد مجموعات صغيرة ومبعثرة من المناضلين السابقين في التيار الاستقلالي للحركة الوطنية الذين التفوا حول عصبة من قدامى المنظمة الخاصة .

ولم يكن سواد الاعظم من القيادة والجنود يمتلك تجربة عسكرية إحترافية كما لم يتجاوز تعداد ذلك الجيش بضعة مئات من الرجال عند الانطلاقة على الرغم من أن بعض المصادر تشير إلى أنه كان يبلغ في أقصى التقديرات 1500 رجل، حيث أن أعداد كبيرة من المجاهدين لم يكونوا يحوزون على اسلحة شخصية إلا بعد أكثر من ثلاثة سنوات من بداية حرب التحرير. [2]

لقد حقق جيش التحرير الوطني في فترة قصيرة تطورا مذهلا من الناحية العددية، حتى أنه تضاعف عدة مرات في بعض المناطق خلال الأشهر العشر الأولى مثل ما حدث في كل من الأوراس والقبائل والشمال القسنطيني، وظل عدد الجيش يتضاعف بالآلف في بعض الولايات التاريخية بحيث أن جيش التحرير الوطني استمر في أدائه الثوري شبيها بالعصبات المعزولة في مناطق متباعدة وظل يفتقد إلى الهيكلة والتنظيم على الرغم من ازدياد أعداد المنخرطين في صفوف مختلفة لفئات المجتمع.

ثم جاء مؤتمر الصومام ليقوم بالخطوات الأولى للتنظيم الشامل لجيش التحرير الوطني والمناضلين إلى جيش شبه نظامي يمتلك مهام محددة في مختلف المستويات لأن أغلب تشكيلاته وأهمها من الناحية

[1] جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص 27، 30

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 124

العددية كانت في الاصل شبه عسكرية (الفدائيين والمسبلين) ومجتمعة في الأوساط الشعبية الريفية والحضرية على حد سواء [1].

ولعل من أبرز الشواهد التي تدل على احتفاظ جيش التحرير بعد الصومام بطبيعته الثورية الأولى كان يتمثل في تجنب أغلب قادة الولايات تطبيق التوصيات المتعلقة بإلزامه بوضع الرتب وارتداء الأزياء العسكرية، وكان عدد من هؤلاء يبرر مثل هذا السلوك المتنافي مع التقاليد العسكرية النظامية بالحرص على مراعاة مشاعر الجنود من جهة وعلى عدم ابراز التمايز عن الجماهير الشعبية من جهة أخرى.

لتستمر تلك الصورة المزدوجة لجيش التحرير الوطني في داخل القائمة في معظم المناطق إلى نهاية الثورة التحريرية، ولكن ذلك الوضع لم يكن ذاته بالنسبة لجيش الحدود الذي شرعت القيادة في تشكيل أولى وحداته عند الحدود التونسية والمغربية في نهاية عام 1957 لأن الظروف والخلفيات التي تحكمت في نشأةتطور جيش الحدود كانت تختلف كثيرا عن مثيلتها بالنسبة لجيش التحرير الوطني على أرض المعركة.[2]

2- فكرة تشكيل جيش الحدود:

إن فكرة تشكيل جيش تحرير خارجي لم يتم طرحها أو اقتراحها من طرف أي قائد من قادة الثورة في مرحلة التحضير للعمل المسلح، كما أنها لم تجد أي قبول عند قيادة العاصمة في سنتي(1955-1956)والأدهى من ذلك أن بعض القادة الأوائل مثل ديدوش مراد وزيغود يوسف لم يكونوا شديدي الاقتناع بفكرة انتظار السلاح من الخارج للمبادرة بالعمل المسلح إلى حين امتلاك قدر كبير من العدة العسكرية لمباشرة الثورة، ثم توالت عمليات وضع تأسيس القواعد والمراكز العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني عند المناطق الحدودية الشرقية والغربية، ولكن الشروع في تأسيس جيش الحدود كقوة عسكرية مستقرة في الخارج تأخرت الى نهاية 1956ومطلع 1957.[3]

إن تشكل جيش الحدود لا يبدو ممكنا بمعزل عن الإشارة إلى جملة من العوامل الرئيسية التي فرضت ذلك وكان من أهمها تأثيرا هو اشتداد الخلافات حول مقررات الصومام بين القادة الميدانيين في كل من مناطق الأوراس وسوق أهراس وإلى جانبهم مناصري موقف بن بلة من تلك المقررات بين ممثلي

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام...، مرجع سابق، ص123

[2] محمد العربي الزبيري ، الثروة الجزائرية ...،المرجع السابق ، ص125

[3] عبد الرحمن كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، ومنهم من ينتظر، (د، أ)، ط1، الجزائر، 2005، ص126

لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي كانت تسعى لفرض سلطتها كقيادة عليا ومركزية للثورة، ثم ساهم خروج تلك القيادة التنفيذية من التراب الوطني صوب مصر ثم تونس والمغرب فيما بعد في نقل الصراعات حول بسط النفوذ والإشراف على تلك القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في كل من ليبيا وتونس والمغرب، حيث لم تتوقف لجنة التنسيق والتنفيذ عند حدود إعادة تلك القواعد، وإنما سرعان ما انعطف اهتمامها نحو التفكير في مشروع تشكيل جيش حديث خارج التراب الوطني على إثر خروج القيادة الثورية منه.[1]

ويعد كريم بلقاسم أول من بادر من قادة الثورة بتبني تلك الفكرة بعدما تلقى المساعدة من الرائد ايدير في أول تطور نظري لمخطط انشاء جيش نظامي عند الحدود الشرقية والغربية، وكان ذلك المخطط الذي أعده ايدير في تقرير رفعه الى لجنة التنسيق والتنفيذ في 19جويلة 1958 يحمل آفاقا يمكن القول أنها كانت حالمة وغير واقعية، لأنه كان يتضمن فكرة تكوين جيش محترف يضم أكثر من 160 جندي .[2]

3- أسباب فشل جهود كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود (1960/1958)

إن حجم الجيش الذي تم إنشاؤه واقتراحه من طرف كريم بلقاسم ومدير ديوانه العسكري إلى جانب مستوى التأطير الذي كان يأمل في تحقيقه، لأن إمكانيات جيش التحرير بشقيه الداخلي والخارجي من حيث التعداد والتسليح وتوفر الاطارات كانت في حدود نسبة 20%. وهو يعني أن صاحبه لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة النقص الكبير في الإمكانيات المادية التي كانت تطرح نفسها كأهم معضلة ميدانية أمام تنفيذه حيث أن بعض المؤرخين يرى أن تفسير اندفاع كل من كريم بلقاسم والرائد إيدير بأنهما كانا يريان بأن توفرهما على مجموعة صغيرة العدد من الضباط وضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي كان كفيلا بإنجاح عملية إعادة تشكيل جيش الحدود، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ توجهت نحو أعضاء فيدرالية فرنسا الذين انسحبوا إلى بون في ألمانيا نحو تشجيع مجموعات صغيرة أخرى، حيث أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع 09سبتمر 1958 ضرورة إنشاء مراكز لتكوين الاطارات يتم وضعها تحت إشراف الضباط والاطارات، فإن ذلك الحرص الشديد على استمالة

[1] علي كافي، مذكرات، مرجع سابق، ص278

[2] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص138

هؤلاء الضباط كشف عن نوايا قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم كريم بلقاسم آنذاك في تشكيل جيش الحدود كقوة مستقرة بالقرب منهم كما أنه كان يعبر عن قناعة شديدة عند كل من كريم ومدير ديوانه بأن أعضاء القيادة العسكرية الميدانية للمختصين وأصحاب الكفاءة (ضباط الجيش الفرنسي)هو الوسيلة المثلى لفرض الانضباط في صفوف وحدات الداخل واخضاع الفوضويين (قادة تلك الوحدات)حيث لم يخطر ببال كريم بلقاسم ومساعده أن مشروعهما سوف يتعثر بسب هذا الموقف السلبي الذي كان يختزل دور القادة القدامى لوحدات جيش التحرير الوطني في القيام بأدوار ثانوية على الرغم من أنهم كانوا يضمون عناصر عسكرية محترفة وأقدم في التحاقها بجيش التحرير مثل (محمد عواشرية وسليمان لاصو وشاذلي بن جديد وغيرهم).

وفي صيف 1958 طرح إيدير مخططه وكأن كريم بلقاسم كان يحاول التورية على فشله الذريع في التنظيم العسكري وفي تفعيل نشاط جيش التحرير الوطني عند الحدود عن طريق توجيه أنظار رفقائه في لجنة التنسيق والتنفيذ نحو مخطط عسكري ضخم وهو ما كان يفهم منه أن كريم بلقاسم كان يريد الحصول على فسحة كبيرة من الوقت لتثبيت موقعه كقائد أعلى لجيش التحرير الوطني .[1]

إن مسعى كريم بلقاسم باء بالفشل فلجئ إلى توحيد صفوف جيش التحرير الوطني تحت لوائه حيث تم الرفض من قبل القادة الميدانيين في الولايتين الأولى والثانية وفي القاعدة الشرقية والمعسكرات الحدودية في تونس على سلوك الحاشية المحيطة بوزير القوات المسلحة، فقد تحول هؤلاء إلى عثرة أمام تنفيذ مخطط إيدير في وجه طموحات كريم بلقاسم نحو الزعامة الميدانية المطلقة على حد سواء، بالإضافة إلى مظاهر الرفض لسياسة كريم العسكرية في إدارة جيش الحدود كانت متعددة المستويات واتخذت اوجه متعددة في الكثير من الأحيان، فقد تم تعين بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عل رأس الوحدات التابعة لوحدات الولايات عند الحدود بالرفض والاحتجاج وتعرض بعضهم للإهانة والضرب، كما فشلت مساعي عديدة باتجاه اخضاع المقاتلين القدماء لعملية التكوين تحت إشراف هؤلاء الضباط، وانتقلت عدوى التمرد إلى مستوى العصيان الصريح لأوامر إيدير والعقيد محمدي السعيد الذي كان يشرف على قيادة لجنة العمليات الشرقية وعلى هيئة الأركان الشرقية فيما بعد، وحتى كريم لم يسلم عندما كان مسؤولا عن القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وبعدما

[1] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص315

أصبح وزيرا لتلك القوات في أولى تشكيلات الحكومة المؤقتة تعرض إلى مواقف مشابهة شكلت ارهاصات الحركة التي تطورت في نهاية 1958 الى ما يعرف بمؤامرة العموري.
إن لجوء كريم بلقاسم إلى طرح مبادرات كثيرة لتعديل هيئات القيادة العسكرية عند الحدود الشرقية في سنة 1958حتى 1960 لم تمكنه من تجاوز العقبات الميدانية .
ويمكن تلخيص فشل كريم بلقاسم في تنظيم جيش الحدود في محورين رئيسين تمثل الأول في الإخفاق الشديد والمتزايد لجيش الحدود فيما يتعلق بعملياته التي كانت تهدف إلى تدمير السدود أو اختراقها، وفي تراجع وتيرة وحجم إدخال السلاح إلى الولايات .
أما المحور الثاني فهو ذلك الذي ارتبط بالفشل في فرض الانضباط والنظام داخل المعسكرات الحدودية التي تحول بعضها مثل معسكر الشعباني في الجهة الشرقية الي بؤر متمردة تحت قيادة عدد من ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من أمثال عبد الرحمن بن سالم وغيره ومع منتصف عام 1959 تزامن استمرار إخفاق كريم بلقاسم العسكري في الإشراف على وزارة القوات المسلحة مع ازدياد مخاوف القيادة الخارجية من التطورات المشبوهة في الولايات على إثر اجتماع العقداء في ديسمبر 1958 [1]
بعدما استعرض الأسباب التي أدت إلى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية (الشرقية والغربية) في الفترة ما بين 01اكتوبر و 18 أوت 1959 أبدى بعض العقداء خلال الاجتماع مواقف متباينة عندما طرحت قضية حل هيئة الأركان بشقيها الشرقي والغربي معا، حيث تم الحسم في مصير تلك الهيئة إثر دعوة بن طوبال العقداء للتصويت فانضم علي كافي إلى تأييد موقف بومدين الداعي للإبقاء على الهيئة، وامتنع لطفي عن التصويت بينما صوتت الأغلبية الباقية مثل بن طوبال وبوصوف وكريم بلقاسم وغيرهم لصالح فكرة محمدي السعيد ، فتم بذلك حل الهيئة .

المبحث الرابع: هيئة الاركان العامة 1962/1960:

1/–هيئة الاركان العامة قيادة عسكرية عليا تحت الوصاية :

شكلت هيئة الأركان العامة موضوع جدل وخلاف شديد بين القادة العسكرين قبل إنشائها فيما يتعلق بعدد أفرادها ومجال صلاحيتها ومهامها ومكان تواجد عناصرها، وبعدما تم الاتفاق حول فكرة تأسيسها ومحاصرتها ومنعها من التحول إلى سلطة عسكرية لا يمكن التحكم فيها عن طريق تشكيل

[1] محمد حربي، المرجع السابق، 158، 161

اللجنة الوزارية المشتركة الحربية التي وضعت للإشراف على هيئة الأركان العامة، وللإعلان عن إعادة هيكلة أو تأسيس هيئات سياسية وعسكرية للثورة منذ اجتماع أوت 1957، حيث كان يتمثل في اعتماد كل من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال على مبدأ تقاسم مواقع القيادة الفعلية سواءا كانت سياسية أو عسكرية على الرغم من الاختلافات التي كانت تظهر بينهم وعلى الرغم من تجاوز كل من اجتماع العقداء واجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمسألة تعين قيادة فردية على رأس الثورة ولفكرة وضع لجنة تنفيذية منفصلة تم وضعها للإشراف على هيئة الأركان العامة كانت من ناحية الفعلية هيئة للقيادة السياسية للثورة دون أن يتم الاعلان عن ذلك بشكل صريح.[1]

إن الخلفيات الحقيقية التي تحكمت في تأسيس هيئة الأركان العامة لم تكن تسمح لها بأن تتحول إلى قوة عسكرية مستقلة ومتحررة من وصاية وسلطة اللجنة الثلاثية التي كان أعضاؤها حتى سنة 1961 يتمتعون بنفوذ عريض داخل الولايات الثانية والثالثة والخامسة وفي القواعد الخلفية الحدودية، كما أن تحول تلك الهيئة العسكرية إلى قوة سياسية كانت أفاقها عند نشأتها تكاد تكون مستحيلة .[2]

2/– هيئة الأركان من الإخفاق العسكري إلى المنافسة السياسية على القيادة:

نجحت هيئة الأركان العامة في تثبيت مكانتها كقيادة عسكرية فعلية لجيش الحدود في فترة قصيرة عندما تمكنت من إخضاعه لسلطتها ووضعت حدا لمعظم الاضطرابات التي كانت تميز الجبهة الشرقية، ويذهب عدد من المؤرخين والضباط القدامى في جيش التحرير في كتاباتهم إلى تفسير التطور المذهل الذي انجزته هيئة الأركان العامة في صفوف جيش الحدود من النواحي المرتبطة بالتأطير والتنظيم بعبقرية بومدين وموهبته في القيادة العسكرية، وغالبا ما يذهب هؤلاء إلى توظيف شواهد كثيرة حول التطور العددي والنوعي لوحدات الجيش الخارجي، كما أن هيئة الأركان العامة وجدت نفسها على الرغم من الثقل العسكري الكبير الذي أصبحت تمثله في نهاية 1960 عن الاستمرار في تمرير الأسلحة للداخل .[3]

[1] محمد الصالح، هيئة الاركان العامة لجيش التحرير، اداة الاستقلال واساس الجيش الشعبي، دار الهدى ، الجزائر، 2011، ص 167

[2] نفسه، ص 171

[3] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 151

لقد أصبحت هيئة الأركان العامة مع منتصف عام 1961 قوة عسكرية معتبرة نتيجة لجهود قادتها الذين تمكنوا من تحويل جيش الحدود إلى جيش نظامي شديد الولاء والخضوع لهم . وعلى الرغم من التبرير الذي يقدمه البعض بأن ما حققته هيئة الأركان من تعاظم شديد في صفوفها ومستويات تأطيرها كان ذو أهمية كبيرة من الناحية المعنوية بالنسبة للثورة، لأن ذلك كان يشكل رسالة ضمنية إلى الادارة الاستعمارية حول قدرة جيش التحرير الوطني على الاستمرار لفترة طويلة، إلا أن تجربة المواجهة مع مخطط شال التي تزامنت مع بداية نشاط هيئة الأركان العامة تسمح بإبداء تحفظ شديد .[1]

لقد كانت سلطة هيئة الاركان العامة على معظم ولايات الداخل صورية فقط، لأن إخفاق الهيئة في القيام بالمهام الميدانية تجاه الولايات كرس عزلتها، وتسبب ذلك الاخفاق في انقطاع العلاقة وتورتها مع عدد من قادة الداخل في الولايتين الثانية والرابعة وقد أعطى ذلك الوضع الذي استمر إلى الأشهر الأخيرة من حرب التحرير ورقة ضمان سياسية وعسكرية راهنت عليها كل من الحكومة المؤقتة ولجنتها الوزارية الثلاثية لكبح جماح هيئة الأركان التي قامت بالإعلان عن طموحتها السياسية سنة 1961.[2]

إن المطلب الأخير لضباط هيئة الأركان جاء متجاوبا من الناحية الظاهرية مع احتجاج قادتهم في مذكرة الاستقالة على تماطل الحكومة المؤقتة في تنصيب لجنة حسابات الأمة، ولكنه في الواقع كان يعبر عن رغبة عناصر جيش الحدود في احتواء القيادة السياسية للثورة عن طريق إخضاعها لرقابة القيادة الموحدة لجيش التحرير الوطني التي كانت مستقرة بالقرب من أجهزة الحكومة المؤقتة فيما وراء الحدود ،ولم تكن هيئة الأركان العامة على الرغم من ثقلها العسكري تملك ما يؤهلها لتولي السلطة في الدولة المستقلة والتي أعلن الشروع في مسار المفاوضات والتسوية عن آفاقها القريبة مع بداية 1961، لأن قادة الهيئة وأغلب عناصر الحاشية العسكرية التي كانت تحيط بهم كانوا يفتقدون إلى الصفة الثورية التي كان يتمتع بها خصومهم العسكريين في صفوف الحكومة المؤقتة على رأس معظم ولايات الداخل، بالنظر إلى أنهم لم يكونوا يوما من عناصر النادي الثوري اليعقوبي الذي كان يضم مجموعة من قدماء النخبة الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني، وإنما كانوا من المجموعة التي يمكن أن نطلق

[1] لزهر بديدة، التطور السياسي والتنظيمي للثورة التحريرية، (1957، 1960)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 80، 81

[2] شتواح حكيمة، مرجع سابق، ص 111، 112

عليها تسمية العناصر العسكرية الصاعدة التي أنجبتها الثورة وسمحت لها ظروف حرب التحرير بالارتقاء إلى مواقع قيادية مختلفة .[1]

3/- البحث عن واجهة سياسية للمنافسة على السلطة:

إن الدافع الحقيقي الذي أدى بقادة هيئة الأركان إلى الاستنجاد ببقية التاريخيين المعتقلين في السجون الفرنسية منذ سنة 1956 هو إدراكهم لأهمية توظيف الشرعية الثورية والتاريخية التي كانوا يفتقدونها في مواجهة أبرز أعضاء الحكومة المؤقتة، ولكن الرهان الحقيقي بالنسبة لهم كان في الاحتفاظ بالنفوذ المطلق واليد العليا على جيش الحدود الذي نجحوا في غرس فكرة الإيمان بأنه كان يمثل طليعة الأمة والحارس الامين لمبادئ الثورة . إن ترويج هيئة الأركان لهذه الأفكار في صفوف جيش الحدود الذي كان يعاني من عقدة بقائه على هامش المعركة، كان يهدف إلى تخليصه من انتقادات مناوئيها في الحكومة المؤقتة ومن بين قادة الداخل الذين كانوا يصفونه بجيش الثكنات والاستعراضات كما انه كان ينوي علي تحضيره للسيطرة علي السلطة عند نهاية الحرب .[2]

إن سلطة هيئة الأركان بقيت شكلية على ولايات الداخل إلى غاية عام 1962 وسمعتها في الاواسط الشعبية في الجزائر كانت مغمورة الى حد كبير، فكان لزاما على هيئة الأركان إيجاد حلول لتلك الثغرات وفي ربيع سنة 1962 تم الإعلان عن وقف إطلاق النارفقامت باللجوء إلى توظيف جملة من الوسائل من أن أجل تحقيق مآربها، ومن أهم تلك الوسائل توظيف دعاية مغرضة واسعة النطاق ضد الحكومة المؤقتة في أوساط وحدات جيش الحدود في كل من تونس والمغرب، ثم اتبعتها بالقيام بمحاولات اختراق للولايات من أجل استمالتها إلى صفها في الشهور الأولى من سنة 1962 ،ويمكن القول أن موقف هيئة الأركان الرافض لنتائج مفاوضات ايفيان كان من أكثر مواقفها لأنه لم يكن يتوافق مع مواقعها العسكرية الحقيقية التي كانت بعيدة عن ساحة المعركة وإنما كان يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية دعائية على حساب الحكومة المؤقتة .[3]

إشدت دعاية الإركان ضد الحكومة المؤقتة إبتداء من مارس 1962 وانساق بن بلة وخيضر وبيطاط وراءها وانقلب التاريخيون الثلاثة عن مواقفهم المؤيدة لمسار المفاوضات والتسويات التي تمخضت عنه

[1] مذكرات علي كافي ، مرجع سابق، ص 260، 263

[2] سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص411

[3] محمد حربي، مرجع سابق، ص 293

بسرعة شديدة بعد اطلاق سراحهم، واندفعوا نحو كيل الاهتمامات والشتائم للوفد المفاوض وللحكومة المؤقتة، بعد ذلك تحول إلى جهة عريضة ضمت في صفوفها كل من بن بلة وخيضر وبيطاط إلى جانب ثلاثي هيئة الأركان ومن ورائهم حشد من ضباط جيش الحدود وكذلك عدد من قادة الولايات، ويمكن القول بأن ذلك التجمع لم يكن تحالفا وإنما كان وسيلة لتحقيق مآرب في اتجاهات مختلفة بالنسبة للأطراف التي كان يتشكل منها، وفي مقدمة ذلك التحالف كان بن بلة ورفيقيه، كما أن انضمام ثلاثة من قادة الولايات إلى صفوف ذلك التحالف وانقلاب ضباط ولاية أخرى على قادتهم سمح لها بكسب رهان الحكومة المؤقتة .

ورغم تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة إلا أنه لم يستطع الاستحواذ على السلطة في البلاد عبر الهيئة التشريعية للثورة، إلا أن ذلك التحالف تمكن من فرض سلطة تنفيذية انتقالية للدولة الجزائرية بعدما نجح في تفجير الهيئة العليا للثورة التي استطاعت محاصرة الطموحات الجارفة لعدد كبير من القادة بداخلها لمدة ستة سنوات كاملة. [1]

[1] فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 581

الفصل الرابع:

مسار تطور القيادات وعوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة التحريرية "1962/1954"

المبحث الأول: تطور قيادة كل من الولايتين الأولى والثانية

المبحث الثاني: تطور قيادة كل من الولايتين الثالثة والرابعة

المبحث الثالث: تطور قيادة كل من الولايتن الخامسة والسادسة

المبحث الرابع: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة

المبحث الخامس: حركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة

الفصل الرابع: مسار تطور القيادات وعوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة التحريرية (1954 / 1962)

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية تطورا كبيرا في مختلف قياداتها وهيئاتها الثورية، إلا أن ذلك التطور كانت متباينا من ولاية لأخرى عبر مناطقها الستة، سواء من الناحية العددية أو حتى من ناحية الامكانية المادية من خلال توفر الأسلحة والمؤونة اللازمة، كما ظهر الاختلاف من خلال صرامة القادة سواءا في تحكمهم في الجنود واثبات سلطتهم أو من خلال تحقيق انجازات ميدانية تدل على حنكة وخبرة هؤلاء القادة.

وبالرغم من هذه الانجازات والانتصارات التي حققها قادة ثورة التحرير أمثال مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد وغيرهم سواءا في المجال السياسي أو حتى العسكري منها، إلا أنها واجهت جملة من المشاكل الداخلية التي عرقلت مسارها الثوري ونقلتها من مواجهة العدو إلى مواجهة الصديق.

شكلت هذه العراقيل حالة من التأزم الداخلي وسط هيئات القيادة، وكان ذلك بسبب جملة من الأسباب في مقدمتها الصراع حول السلطة خاصة بعد بداية المفاوضات وبروز نجم الاستقلال في الأفق، فبدأ القادة بتثبيت مراكزهم لتبدأ معها حركات التمرد على القيادة والتي واجهها هؤلاء بتصفية كل المتمردين أم ما يعرف بالمشوشين ، لتقوم بعدها بعملية تطهير واسعة مست مختلف مناطق الوطن وذلك بالقيام بكتابة تقارير حول خيانة هؤلاء المتمردين وارسالها إلى قادة المجس الوطني للثورة ثم القيام بتصفيتهم.

المبحث الأول: تطور قيادة كل من الولايتين الأولى و الثانية

1/- الولاية الأولى "الأوراس" (1962/1956):

تعتبر منطقة الأوراس قاعدة الارتكاز الأولى التي استندت إليها الثورة التحريرية في بداية العمل المسلح ولم تكن الجغرافيا هي العامل الأساسي الذي جعل من هذه المنطقة العرين الأول للثورة ، وإنما يرجع ذلك إلى جهود عدد من رجالها الذين جعلوا منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما وعدة من بقية المناطق الأخرى ، ويعود الفضل في توحيد صفوف قبائلها و في توجيه المنطقة بأكملها نحو المشروع الثوري إلى مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة ومن بعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التفوا حول مصطفى بن بوالعيد قبيل انطلاقة الثورة بعدة أشهر.

أ/- بروز بصمات القائد الأول:

إن أهم ما ميز بن بو العيد هو نجاحه في الاحتفاظ بالتنظيم السري الشبه عسكري للتيار الاستقلالي والذي كان من بين أهم إنجازاته في سياق جهوده الفردية في التحضير للثورة المسلحة ، كما تمكن من تحويل الأوراس إلى ملجأ للعناصر الفارة من المطاردة الاستعمارية ، ليتمكن هذا القائد من تحويل منطقة الأوراس إلى ما يشبه العشيرة الواحدة التي تأتمر بأوامر شيخها عندما قام بدفعها نحو الثورة.[1]

قاد بن بو العيد الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني عند انطلاقة الثورة واستطاع أن يجمع حوله مابين 300 و 396 مجاهدا، كما قام بتقسيم مجاهدي الأوراس إلى تسع وثلاثين فوجا ليلة أول نوفمبر ، كما أسند بن بوالعيد قيادة معظم الأفواج إلى مجموعة تتكون من 27 عنصرا من قدماء المنظمة الخاصة الذين كانوا من أكثر العناصر مقدرة على قيادة مختلف مناطق الأوراس .[2]

لقد كان بن بو العيد يعتقد بأن منطقة الأوراس كانت تمتلك القدرة على الصمود أمام القوات الاستعمارية لفترة طويلة ، وهو ما دفعه إلى تقديم وعود إلى رفاقه في لجنة الستة قبيل الانطلاقة بإمكانية تحمل المنطقة الأولى لعبء الثورة لمدة ثمانية عشر شهرا، لكن تطورات الحرب وتركيز القوات الاستعمارية على محاصرة المعقل الأول للثورة فرضت على بن بو العيد اللجوء إلى تقوية وتعزيز صفوف جيش التحرير بالمنطقة الأولى عن طريق البحث عن مصادر جديدة للتسليح، فترك قيادة

---

[1] جمال قنان، دور الشهيد مصطفى بن بوالعيد في الاعداد لثورة نوفمبر 1954 ، معالم بارزة في ثورة نوفمبر، منشورات جمعية اول نوفمبر، باتنة، 1989، ص 66، 75

[2] العقيد الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، شركة الشهاب للنشر، د . ت، الجزائر، ص 59

المنطقة لنائبه الأول وأوصى مساعديه عجول[1] بالحفاظ على وحدة الصف عندما توجه صوب الحدود الليبية بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها رفقة بن بلة في منتصف أوت 1954 ولكن الحظ لم يحالفه في عبور الحدود التونسية الليبية إذ تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة بن قردان في فيفري1955 ، وبعد فراره من سجن الكدية في قسنطينة في نهاية عام 1955 لم يستطع بن بو العيد جمع الشمل في منطقة الأوراس لأنه أصدم بمواقف رافضة لقيادته من طرف عدد من مساعديه المقربين السابقين من أمثال عاجل عجول الذي لجأ إلى التشكيك في قصة فرار بن بو العيد من السجن وفي خلفياتها.[2]

ب/– انتشار الفوضى في منطقة الأوراس:

بعد استشهاد بن بو العيد بعد أربعة أشهر من التحاقه بالمنطقة الأولى ازداد الوضع تفاقما وازدادت الترعات الداخلية بين القادة المحليين وظهرت أولى الصدامات في شمال الأوراس حول استخلاف بن بو العيد، وكان ذلك بين قبائل الشاوية ثم انتقل نحو قبائل النمامشة التي تحول قادتها إلى زعماء مناطق منفصلة عن قيادة المنطقة الأولى ، و تشتت الصفوف إلى درجة أن بعض القبائل أصبحت تمتلك جيوشا وقادة متنافسين فيما بينهم ، ورافضين للخضوع أو الاعتراف بأية سلطة ثورية عليا.[3]

ويمكن القول أن فشل قادة الأوراس في ملأ الفراغ الذي تركه كل من بن بو العيد و شيحاني كان من الأسباب الرئيسية في بروز المجموعات التي تعاظم دورها في سنوات1959/1956 في الولاية الأولى ، وتحولت إلى قوة معتبرة انتصبت كعقبة كبيرة أمام حركة قوافل السلاح في ذهابها وإيابها من الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية، وعلى الرغم من أن أغلب هؤلاء القادة استمروا في مواجهة القوات الاستعمارية ولم يرتموا في الخيانة والعمالة إلا أنهم ظلوا يشكلون خطرا داهما بالنسبة لمسعى القيادة التنفيذية العليا للثورة الرامي إلى توحيد كل معاقل الداخل ووضعها تحت إشراف موحد سياسيا وعسكريا، فقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها في مواجهة معضلة تنظيمية عويصة في منطقة الأوراس التي حولها مؤتمر الصومام إلى الولاية التاريخية الأولى في التقسيم السياسي العسكري

---

[1] عاجل عجول: مناضل ثوري جزائري و قائد منطقة الأوراس بعد واستشهاد مصطفى بن بولعيد. أنظر: جمال قنان، دور الشهيد مصطفى بن بولعيد ...، ص 114.

[2] عبد الوهاب عثماني، التحضير للثورة في الاوراس وتكوين افواج، جمعية اول نوفمبر بباتنة، الملتقى الوطني الاول حول الثورة، باتنة، 1989، ص 87، 89

[3] الرائد عثمان سعدي بن الحاج، مذكرات، مصدر سابق، ص 104، 107

الجديد الذي أقره، ولكن تلك الخطوة سرعان ما ووجهت برفض شديد لقادة المناطق الذين أعلنوا امتعاضهم من تعيين محمود الشريف قائدا للولاية وتجربته الاحترافية في صفوف الجيش الفرنسي .[1]

و لم تتوقف ردود فعل القادة المحليين في الولاية الأولى المناهضة للقيادة التنفيذية عند مستوى الاحتجاج على تعيين القائد الجديد لمنطقة الأوراس ، وإنما عبروا عن رفضهم للاعتراف بمقررات الصومام وبالهيئات القيادية العليا التي انبثق عنها.

وبذلك لم تتمكن قيادة الثورة ومن وراءها العقيد محمود الشريف من إخماد الأصوات المناوئة لسلطتها في الولاية الأولى ، وفي المناطق الحدودية الشمالية الشرقية إلا بإزهاق الدماء و توظيف القمع والترهيب ، فقد تمت تصفية عدد من أبرز القادة المحليين عندما حاولوا جمع رجالهم لمواجهة قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس ، و يذكر أن عدد الذين تمت تصفيتهم جسديا على يد لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس بلغ18 مجاهدا من أبرزهم عباس لغرور ولزهر شريط.[2]

ج/– الولاية الأولى بقيادتين (ميدانية و خارجية):

استمر محمود الشريف في الإشراف على ولايته من تونس إلا أنه لم يتمكن من فرض النظام بها لأنه لم يكن يتمتع بمكانة مقبولة في أوساط جيش التحرير الوطني بها ، و لعل اختيار الشريف لأسلوب القيادة عن بعد كان بسبب خشيته على نفسه من تبعات التصفيات التي مست قادة محليين كانوا يحظون بمكانة رفيعة في مناطق تبسة وخنشلة وغيرهما، وكان من بين هؤلاء رفيق صباه لزهر شريط .[3]

و أمام تلك الوضعية لم يتمكن محمود الشريف من تسوية مشكلة " المشوشين " الذين ازداد عددهم بسبب لجوء القيادة التنفيذية للثورة إلى استخدام القوة في قمع معارضيها في الأوراس ومنطقة سوق أهراس(القاعدة الشرقية)، وهذا ما فاقم من تأزم العلاقة بين القادة المحليين والقيادة العليا للثورة في الخارج إلى درجة أن بعض هؤلاء القادة أصبح يجاهر بعصيانه وبعدم اعترافه بجبهة التحرير أو جيشها في المناطق التي استمرت بمعزل عن التنظيم السياسي والعسكري للثورة التحريرية. وفي أفريل 1958تمت ترقية عدد من أعضاء مجالس الولايات في الداخل إلى رتبة عقيد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعمل على التحضير لإنشاء قيادتين عسكريتين عند الحدود الشرقية والغربية،

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 441، 443

[2] الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر، مرجع سابق، ص 134

[3] الرائد عمار ملاح، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالاوراس، دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 116، 117

وكان من بين هؤلاء العموري و أحمد نواورة اللذين تم تكليفهما باستخلاف محمود الشريف على قيادة الولاية الأولى و بتمثيلها في قيادة العمليات الشرقية التي أسندت إلى العقيد محمدي السعيد.[1]

لكن تلك التجربة سرعان ما تحولت إلى خلافات شديدة داخل قيادة العمليات الشرقية أدت إلى قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتجميد عملها وإصدار عقوبات بالعزل والنفي في حق هؤلاء العقداء، وعندما صدرت تلك العقوبات شعر قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بأنهم وقعوا ضحية للتعس والتمييز من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي سلطت عليهم أحكاما قاسية مقارنة برفاقهم الآخرين، وقد رأوا بأن كريم بلقاسم وبن طوبال كانت لهما يد في تخفيف الأحكام على القادة المقربين منهما كالعقيدين محمدي السعيد وعبد القادر بن عودة.

وبعد هذه الواقعة مباشرة تحولت انتقادات قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية إلى الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها انطلاقا من الجهاز التنفيذي السابق لها ، و انتقل ذلك التوتر في العلاقة إلى قيام العموري و مؤيديه بالتخطيط للانقلاب على العناصر القوية داخل الحكومة المؤقتة انطلاقا من المعسكرات التابعة لجيش التحرير الوطني في تونس .ولكن تلك المحاولة التي اشتهرت باسم " مؤامرة العموري "و"بمؤامرة العقداء "تم إفشالها من طرف الحكومة المؤقتة التي استعانت في ذلك بالقوات التونسية، وتم اعتقال معظم منفذيها الذين أعدم أبرزهم وسجن بقيتهم فيما بعد.[2]

كما أن نجاح الحكومة المؤقتة في تفادي حركة العموري التي كانت تستهدف عدد من قادتها، لم يؤدي إلى التحكم في المناطق الشرقية التي استمرت كبؤر شديدة التوتر بالنسبة للقيادة الخارجية .

د/–الطريق نحو التحالف مع هيئة الأركان العامة:

في مطلع سنة 1959 تم استدعاء العقيد الحاج لخضر إلى تونس من طرف الحكومة المؤقتة لتقديم تقرير عن اجتماع عقداء الداخل الذي عقد في ديسمبر 1958 ، لأن أعضاء الحكومة المؤقتة رأوا في ذلك الاجتماع مبادرة خطيرة تهدف إلى فصل الداخل عن الخارج، وهو ما يعني أن الجهاز التنفيذي للثورة كان يعتبر اجتماع عقداء الداخل بمثابة محاولة انقلابية على قيادة الثورة في الخارج. لقد كان استدعاء الحاج لخضر إلى الخارج بهدف محاكمته ، ولكن استشهاد العقداء الثلاثة " عميروش وسي الحواس و سي أمحمد بوقرة جنبه ذلك ، ولم يلبث الحاج لخضر طويلا بعد استقراره في

[1] علي تابليت، تنظيم هياكل ولاية اوراس النمامشة، مجلة المصادر، العدد 6، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2002، ص 187، 188

[2] علي كافي، مذكرات، مرجع سابق، ص 116، 119

تونس حتى تلقى دعوة للمشاركة في اجتماع العقداء العشرة ، وتشير محاضر جلسات ذلك الاجتماع إلى أن الحاج لخضر رفض جميع الاقتراحات التي عرضها رفاقه بشأن تعيينه قائدا بصورة رسمية على الولاية الأولى ، وأعلن عن عدم رغبته في العودة إليها، وبعد اصرار بوصوف عليه قبل الحاج لخضر توليته على رأس قيادة الولاية الأولى ، ولم يكن ذلك القبول سوى مناورة من طرف الحاج لخضر للالتفاف على توصية العقداء ، لأنه على الرغم من ذلك التعيين إلا أنه بقي خارج التراب الوطني حتى نهاية حرب التحرير تاركا القيادة الميدانية للأوراس بيد نوابه من أمثال الرائد الزبيري الذي أشرف على إدارة الولاية الأولى بالنيابة في الفترة الممتدة من أوت 1959 إلى أكتوبر 1961 ، وفي نهاية عام 1961 تمت ترقية الرائد الزبيري إلى رتبة عقيد ، ثم تم تعيينه على رأس الولاية الأولى خلفا للعقيد الحاج لخضر ، ولكن الزبيري لم يمكث طويلا بها و اتجه نحو الخارج.[1]

لقد كانت مواقف قيادة الولاية الأولى في الأشهر الأخيرة من الثورة مؤيدة بشكل صريح لهيئة الأركان العامة في خلافها مع الحكومة المؤقتة ، فقد انساق الزبيري وراء تأييد بومدين ورفاقه المتحالفين مع مجموعة بن بلة في تمردهم على الجهاز التنفيذي للثورة بصورة مطلقة ، وظهر ذلك بشكل جلي في أخر اجتماعات قيادة الثورة في الخارج في جوان 1962 بطرابلس، ثم في بداية جويلية 1962 أين لجأ العقي بومدين إليها للاحتماء عند الطاهر الزبيري ، بعدما خشي من تعرضه للاعتقال في تونس على يد الحكومة المؤقتة التي أصدر قرارها القاضي بعزل قادة هيئة الأركان العامة من مواقعهم[2].

2/– الولاية الثانية " الشمال القسنطيني" (1962/1956):

أ/– ضعف انطلاقة الثورة بالولاية الثانية:

يرجع بعض المؤرخين ضعف انطلاقة الثورة بمنطقة الشمال القسنطيني إلى الارتباك الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة أركان الثورة ، ولكن الملاحظ أن المسألة كانت تتعلق في جوهرها بالظروف الاستعجالية التي تمت من خلالها مباشرة العمل المسلح ، والتي لم تتح لمختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة الكافية لحشد الرجال وجمع السلاح، كما لعبت أيضا عوامل التهاون والتقصير عند بعض القادة دورا مهما في عدم مسايرة المنطقة الثانية لكل من الأوراس والقبائل. فعلى سبيل

[1] علي هارون، خيبة الانطلاق، ترجمة الصادق عماري وامال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2002، ص 30، 31

[2] محمد الطاهر عزوي، واقع الثورة في الولاية الاولى بين توحيد القيادة وتفككها، منشورات جمعية اول نوفمبر 1954، باتنة، 1994، ص 49

المثال لم يستطع ديدوش مراد الذي لم يلتحق بمنطقته سوى أياما قليلة قبيل التفجير من استدراك مواضع القصور في الاستعدادات للعمل المسلح في أغلب نواحي الشمال القسنطيني.[1]

ولم يكن التردد والارتباك في المبادرة بالعمل المسلح عند الانطلاقة ميزة خاصة بناحية واحدة من نواحي منطقة الشمال القسنطيني ، وإنما كان علامة ظاهرة في مجموعها ، مع استثناء طفيف لمناطق الخروب وكوندي سمندو(زيغود حاليا) وسكيكدة ، لأنها عرفت قيام مجموعة صغيرة من المجاهدين بإحراق مستودعات الفلين وإطلاق رمزي لعيارات نارية.

ونتيجة لذلك الوضع لم تشهد تلك الناحية أول نشاط ثوري لها إلا في بداية عام1955 ،و كان الحال شبيها في نواحي الونزة وجيجل وميلة وغيرها بفعل الضعف الشديد في التسليح و التنظيم والتجنيد في صفوف الأفواج الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني ، كما بقيت عاصمة الإقليم قسنطينة بمعزل عن الانطلاقة في نوفمبر 1954 نتيجة لتراجع ممثليها الذين شاركوا في اجتماع لجنة ال 22 عن المبادرة بتفجير الثورة إثر خلافهم مع لجنة الخمسة.[2]

ب/– وضعية الشغور في القيادة ومحاولة إيجاد الحلول:

لم يتمكن ديدوش مراد من تجاوز الصعوبات الميدانية التي واجهت انطلاقة الثورة في المنطقة الثانية خلال الفترة القصيرة التي استمر فيها على رأس قيادتها قبل أن يسقط شهيدا رفقة مجموعة من المجاهدين الرواد في وادي بوكركر بالقرب من دوار يعرف بالصوادق في 18 جانفي 1955. ولكن الملفت للنظر أن قيادة الشمال القسنطيني استطاعت تجاوز حالة الشغور التي تركها استشهاد ديدوش مراد قبل إطلاع الجيش الاستعماري على حقيقة نبأ مقتله بعد ذلك بأشهر عديدة ،كما شكل السقوط المبكر لديدوش مراد باعتباره من عناصر النخبة الثورية الرائدة على الصعيد الوطني ، والنخبة القيادية على مستوى المنطقة الثانية مؤشرا حقيقيا على صعوبة المواجهة في مرحلة الانطلاقة التي تكبدت فيها القيادة الميدانية للثورة خسائر فادحة في صفوف المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني .[3]

إن استمرار تطور حرب التحرير على الرغم من تلك الضربات القاسية التي تعرضت لها قيادة الثورة ، فإن استشهاد كل من باجي وديدوش يتيح لنا الوقوف على مفارقة كبيرة فيما يتعلق بالتباين الشديد

[1] محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 123

[2] الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 50

[3] نفسه، ص 56، 57

في النتائج والتداعيات التي كانت تتسبب فيها حالات الشغور في مواقع قيادة الثورة في الداخل على وتيرة النشاط الثوري من منطقة إلى أخرى ، لأن المنطقة الثانية لم تتمكن من تسوية حالة التفكك والتصفيات الداخلية في ناحية سوق أهراس التابعة لها تنظيميا في أعقاب استشهاد باجي مختار ، ولكنها تمكنت من الحفاظ على استمرارية أداء القيادة على رأس المنطقة عندما نجحت في تعيين زيغود يوسف في مكان ديدوش دون حدوث أدنى خلافات مع بقية قادة النواحي الذين كان من بينهم عناصر تنتمي إلى قدماء المنظمة الخاصة و إلى لجنة ال 22 من أمثال لخضر بن طوبال .

إن حرية المبادرة والاستقلالية الذاتية في القيادة أدت إلى ظهور عجز كبير عند بعض المناطق في تفعيل العمل المسلح وأيضا في تسوية المعضلات الداخلية في النواحي التابعة لها ، وقد ظهر ذلك في لجوء زيغود يوسف في صيف عام 1955 إلى القبول بالتخلي عن ناحية سوق أهراس المضطربة لصالح خليفة بن بوالعيد (شيحاني بشير) مقابل الحصول على كميات من السلاح من منطقة الأوراس.

ج/- القيادة الحيوية في الشمال القسنطيني:

بعد تولي زيغود يوسف لقيادة المنطقة الثانية خلفا لديدوش بدأت منطقة الشمال القسنطيني تتجه إلى الانخراط في العمل المسلح بصورة ملحوظة، وقد ظهر ذلك جليا عندما حاول زيغود القيام بمحاصرة مدينة القل و منع وصول التموين إليها إلا عن طريق البحر في شهر ماي 1955 ، ونجح مساعده لخضر بن طوبال في محاصرة مركز للمراقبة العسكرية في مدينة الميلية لعدة ساعات ، وفي المنطقة ذاتها تم أول هجوم على مركز قيادة العقيد دوكورنو الذي كان يشرف على فرقة من المظليين.

ولم تكن تلك العمليات ذات أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والعسكرية بالنسبة للثورة ، لأنها ظلت معزولة و فردية بسبب استمرار الضعف الكبير في صفوف جيش التحرير بالمنطقة الثانية ، فقد أشار بن طوبال إلى أن عدد مفجري الثورة في الشمال القسنطيني لم يكن يتجاوز ال 50 رجلا ،و بعد الانطلاقة بعشرة أشهر لم يتمكن زيغود يوسف من حشد 200 مجاهد عشية القيام بهجمات 20أوت1955 ،إلا أن تلك الوضعية لم تستمر طويلا لأن جيش التحرير نجح في مضاعفة صفوفه مما يوحي بأن ذلك كان نتيجة مباشرة للتداعيات التي أفرزتها الهجومات . [1]

[1] علي كافي، مذكرات، مرجع سابق، ص 93

إن هجومات 20 أوت 1955 التي قادها كل من زيغود وبن طوبال كانت منعطفا كبيرا في مسار الثورة التحريرية ، لأنها حققت كما كبيرا من المكاسب السياسية والعسكرية بالرغم من الخسائر التي تكبدتها بفعل ردود الفعل القمعية الواسعة التي تعرضت لها الجماهير الريفية في مختلف مناطق الولاية.

إن الوقع الكبير الذي أحدثته تلك الهجمات كان من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بعبان إلى البحث عن سبل للاتصال بزيغود الذي تمكن من تحويل الشمال القسنطيني في غضون سبعة أشهر إلى بؤرة ثورية شديدة الحيوية ، و تكللت الاتصالات عن طريق مجموعة من المبعوثين في الفترة مابين نوفمبر 1955 وأفريل 1956 ، بالاتفاق بين القائدين على ضرورة العمل على بعث فكرة عقد اجتماع وطني يشمل جميع القادة الثوريين في الداخل والخارج، و لكن القدر لم يمهل زيغود حتى سقط شهيدا في 23 سبتمبر 1956 بالقرب من مدينة سيدي مزغيش (سكيكدة)، و خلفه بعد ذلك نائبه الأول لخضر بن طوبال و تمت ترقية مجموعة من قادة المناطق إلى أعضاء في مجلس قيادة الولاية الثانية مثل حسين رويبح ، الطاهر بودربالة ، وعلي كافي[1] .

د/– خلفيات استقرار القيادة بالولاية الثانية:

يعد استقرار مجالس قيادة الولاية الثانية في الفترة التي أعقبت مؤتمر الصومام من أبرز الميزات التي كشفت عن تماسك أعضائها ، فقد كانت عملية تعيين القائد الأول والترقيات لعضوية مجلس قيادة الولاية في فترة قيادة بن طوبال التي تمتد من أكتوبر 1956 إلى ماي 1957 و من بعده كل علي كافي من ماي 1957 إلى جوان 1960 ثم صالح بوبنيدر من جويلية 1960 إلى جويلية1962 ، وكانت تتم من داخل الولاية الثانية قبل القيام باستشارة الأجهزة التنفيذية للثورة ، وهذا ما جعلها الولاية التاريخية الوحيدة التي لم تعرف حالة من الشغور في القيادة الميدانية ، كما كشف ذلك عن مدى تمتع هذه الولاية بهامش كبير من الاستقلالية في إدارة المسائل المتعلقة بالترتيبات القيادية.

و يمكن تفسير ذلك بسببين رئيسين : يتمثل الأول في أن الولاية الثانية كانت من بين الولايات الأكثر تنظيما واستقرارا خلال حرب التحرير ، ولم تشهد أية صراعات حول قيادتها إلى غاية صيف 1962حيث تعرضت لانقلاب دبرته هيئة الأركان العامة عندما كانت تحاول كسب ولاء الداخل في صراعها مع الحكومة المؤقتة ، وقد نفذ الرائد عبد القادر برجام تلك العملية في بداية جويلية 1962و أسفرت عن اعتقال عدد من قادتها وعلى رأسهم بن طوبال وبوبنيدر.

[1] محمد حربي، الجزائر سنوات المخاض، مرجع سابق، ص127

ويعود السبب الثاني إلى تمتع هذه الولاية بدعم قوي وتغطية سياسية مؤثرة في أعلى هرم قيادة الثورة ، نتيجة لاستمرار ولاءها وارتباطها بشكل وثيق بالعقيد بن طوبال الذي كان يشكل، شخصية محورية في الهيئات العليا للثورة في الفترة التي امتدت من أوت 1957 إلى أوت1961 ،ولا تعد الولاية الثانية من هذه الزاوية نموذجا فريدا من بين الولايات التاريخية ، وإنما كانت في الواقع شبيهة بكل من الولايتين الثالثة والخامسة اللتين كانتا تتمتعان أيضا بثقل قادتها السابقين مثل كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف وبومدين في المواقع القيادية المتقدمة التي كانوا يشغلونها في السنوات الخمس الأخيرة من حرب التحرير.[1]

المبحث الثاني: تطور قيادة كل من الولايتين الثالثة والرابعة

1/– الولاية الثالثة " القبائل" (1956/ 1962):

أ/– القيادة الثورية الثنائية في منطقة القبائل:

شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني للثورة عند انطلاقتها لأنها استطاعت تجاوز التفكك الذي تعرضت له صفوف المنظمة الخاصة بها بعد مارس 1950 ، ويعود الفضل في ذلك إلى عنصرين بارزين من قدماء التنظيم الشبه عسكري للتيار الاستقلالي وهما كريم بلقاسم و أوعمران اللذين كانا، وعلى الرغم من أن ظروف السرية التي كانت مفروضة عليهما بفعل المطاردة البوليسية الاستعمارية كانت بالنسبة لهما حائلا دون الانخراط في العمل السياسي إلا أن كل من كريم بلقاسم وأوعمران تمكنا من تعزيز مكانتها في منطقة القبائل كقائدين محليين بعدما تمكنا من تشكيل معقل مسلح ضم في صفوفه أكثر من300 رجل، وحسب الاحصائيات فإن هذه المنطقة كانت تشكل % 45 من صفوف جيش التحرير عند الانطلاقة في مجمل مناطق البلاد[2].

تولى قيادتها في المرحلة الأولى من الثورة كريم بلقاسم برفقة أوعمران الذي تركها بعد عدة أشهر ليقوم بالإشراف على المنطقة الرابعة على إثر اعتقال بيطاط في مارس 1955 ، وكان إلى جانب كريم بلقاسم مجموعة من المساعدين الذين توزعوا على قيادة النواحي الخمسة التي كانت تتشكل منها المنطقة الثالثة، ومن أشهر هؤلاء كان علي زعموم و صادق دهيليس وغيرهم، ليصبح بعدها أغلب مساعدي كريم بلقاسم بعد مرحلة الانطلاقة قادة بارزين للثورة في الولايتين الرابعة السادسة ، و

[1] علي كافي، مرجع سابق، ص222 .229

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص18 .19

شغلوا مناصب مهمة في صفوف المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعلى رأس الهيئات العسكرية التي تم إنشاؤها عند الحدود الشرقية والغربية في الفترة التي أعقبت مؤتمر الصومام.

كما تميز الأداء الثوري في منطقة القبائل بالصرامة الشديدة في التنظيم العسكري و بفرض رقابة محكمة على الجماهير الريفية على حد سواء ، واتباع حرب العصابات بهدف استنزاف قدرات الجيش الاستعماري مع المحافظة على الوحدات الصغيرة لجيش التحرير الوطني .[1]

ب/– التداول على القيادة بعد مؤتمر الصومام:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام اتجه عدد من أبرز قادة الولاية الثالثة في مرحلة الانطلاقة إلى تولي مهام قيادية جديدة ، و كان أول هؤلاء كريم بلقاسم الذي غادر الولاية الثالثة في منتصف شهر أكتوبر سنة 1956 متجها نحو العاصمة أين كان عليه الانضمام إلى رفاقه الأربعة في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ، كما غادرها كل من العقيد علي ملاح نحو الولاية السادسة الحديثة النشأة من الناحية التنظيمية ، وصادق دهيليس الذي رافق محمد زعموم وسي امحمد بوقرة إلى الولاية الرابعة لتدعيم صفوف مجلس قيادتها الذي بقي تحت إشراف أوعمران لفترة قصيرة ،قبل أن يتم إرساله إلى تونس من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لمواجهة علي محساس وقادة المناطق الشرقية الذين امتنعوا عن القبول بقرارات مؤتمر الصومام ،ورفضوا الانصياع للهيئة التنفيذية. [2]

أدت حركة الاستنفار في صفوف قيادة الولاية الثالثة إلى صعود عناصر جديدة على رأسها ،كان من أبرزها العقيد محمدي السعيد الذي خلف كريم بلقاسم ، والذي تمكن من تحقيق تواصل كبير بين الثوار والجماهير الريفية في منطقة القبائل ، لأنه كان معروفا ببساطته وبقدرته على استمالة شرائح عريضة من السكان البسطاء.

وإلى جانب العقيد محمدي السعيد كان النقيب عميروش أيت حمودة الذي تمت ترقيته إلى رتبة رائد في بداية عام 1957 تقديرا للجهود التي بذلها في المؤتمرين في الصومام ولنجاحه في تشكيل معاقل قوية من حيث التنظيم والصرامة والحيوية في القبائل الصغرى ، وسرعان ما نجح هذا الرجل في اكتساب سمعة تجاوزت نطاق منطقة القبائل ، و جعلته يعد أحد القادة الثوريين الأكثر حزم وصرامة في مسيرة حرب التحرير ، ويمكن القول بأن عميروش كان شبيها إلى حد كبير في الفترة التي سبقت

[1] عبد الحميد زوزو، محطات ..، مرجع سابق، ص37 .39

[2] عبد الكريم شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2004 ،ص89 .90

مؤتمر الصومام بعلي خوجة في المنطقة الرابعة ، لأنهما كانا يشتركان في الاندفاع القوي نحو العمل العسكري المنظم والمكثف وفي الميولات الثورية الحادة إلى توظيف القوة ضد العملاء.[1]

ج/- مرحلة التأزم والتفكك في قيادة الولاية الثالثة:

بعد استشهاد العقيد عميروش لم تتمكن الولاية الثالثة من الاحتفاظ على وحدة صفوفها طويلا، لأنها انقسمت إلى قيادتين بمجرد عودة الرائد عبد الرحمن ميرة من تونس في منتصف شهر ماي1959 وذلك بسبب التنافس الذي جمعه مع الرائد محند أوالحاج حول أهلية كل منهما لاستخلاف عميروش ، و قد أدى ذلك التنافس إلى سيطرة الأول على منطقة القبائل الصغرى بينما مد الثاني نفوذه وسلطته على القبائل الكبرى ،ولم تتخلص الولاية الثالثة من تلك الازدواجية في القيادة إلا بعد استشهاد عبد الرحمن ميرة في 07 نوفمبر 1959 . [2]

وعلى إثر استشهاد عبد الرحمن ميرة أصبح الرائد أوالحاج قائدا للولاية الثالثة ،انتهج أسلوبا مغايرا لأسوب عميرش في الصرامة والانضباط والمبادرة بالعمل المسلح، لأن أوالحاج كان يتميز بهدوء الطبع وتخفيف المهام على رجاله ،كما تميز العقيد أوالحاج عن نحو مخالف لكل من عميروش وعبد الرحمن ميرة بميوله إلى المهادنة والصلح مع مخالفيه، مثل ما حدث له مع مجموعة من الضباط الذين أعلنوا احتجاجهم على شرعية قيادة الولاية الثالثة في القضية الشهيرة بتسمية" حركة الضباط الأحرار". [3]

لقد حاول العقيد محند أولحاج إلزام الولاية الثالثة باتخاذ موقف محايد خلال الأزمة التي جمعت كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ، ولكن لجوء كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف إلى مدينة تيزي وزو في ربيع عام 1962 من جهة وانضمام عدد من القادة السابقين للولاية الثالثة من أمثال محمدي السعيد إلى المعسكر المناوئ من جهة أخرى أفشل تلك المحاولة ، ولم يتمكن من منع تحول ولايته إلى معقل لتحالف مجموعة تلمسان التي كان يقودها تحالف بن بلة وهيئة الأركان .

و آخر ما قام به العقيد أولحاج خلال التأزم الشديد هو دعوته لقادة الداخل إلى المشاركة في الاحتفال بمناسبة الإعلان عن الاستقلال بالقرب من ساحل سيدي فرج نظرا للرمزية التاريخية للموقع

---

[1] عبد المجيد امقران، مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، دار الامة، الجزائر،ص 149. 150

[2] اسماعيل ميرة، في حق التاريخ، مجلة اول نوفمبر، العدد المزدوج 106. 107، جويلية – اوت، 1989، ص 44. 50

[3] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 413

في الوقت الذي كانت فيه جحافل جيش الحدود تستعد للانقضاض على العاصمة مؤذنة ببداية عهد جديد مزق شمل النخبة الثورية بعدما جمعته وحدة الصفوف في مواجهة الاستعمار الفرنسي.[1]

2/– الولاية الرابعة (1962/1956):

أ/– التعثر السريع لانطلاقة الثورة في الولاية الرابعة:

إن أول ارتباك للثورة في المنطقة الرابعة كان بسبب التغيير الطارئ الذي حدث في فترة متقدمة من التحضير للعمل المسلح على مستوى قيادتها، عندما تنازل عنها ديدوش لرابح بيطاط إثر التأزم الذي عرفته العلاقة بين لجنة الخمسة ومجموعة قسنطينة في أعقاب اجتماع ال22 ،وقد أدى ذلك التغيير إلى تعثر المبادرة بالعمل المسلح في المنطقة الرابعة على نحو شبيه بما حدث في الشمال القسنطيني.

ويمكن القول بأن افتقاد بيطاط لمجال زمني كاف لجمع السلاح وحشد الرجال وتنظيم الصفوف كان أحد العوامل الرئيسية التي دفعت به إلى المبادرة بتفجير الثورة بفئة قليلة من المجاهدين الذين كان أغلبيتهم لا يمتلكون أسلحة شخصية ، وهو ما عبر عنه المجال المحدود للعمليات و طبيعتها ونوعية الأهداف التي تم استهدافها في العاصمة وضواحيها في ليلة أول نوفمبر1954 .[2]

لقد ظهرت نتائج ضعف التسليح من خلال تركيز العمليات الأولى على أعمال التخريب والحرق والتفجير في العاصمة وبوفاريك، وتكاد تكون عملية ثكنة بيزو بالقرب من البليدة الهدف العسكري الوحيد الذي ميز انطلاقة الثورة في المنطقة الرابعة على الرغم من أنها لم تحقق توقعات منفذيها.

كما أن الدعم الخارجي التي تلقته المنطقة الرابعة لم يؤد إلى تفادي السلبيات التي كشفت عن ضعف تسليح الرجال وقلة صفوفهم ، ولم يسمح بتوسيع الرقعة الجغرافية لمجال العمليات المسلحة بسبب افتقاد الجهود التي تم من خلالها التحضير للثورة لعنصر التنظيم ، وهذا ما أعطى فرصة سانحة للقوات الاستعمارية لتفكيك مجموعة العاصمة التي كان يقودها الزوبير بوعجاج بعد15 يوما من الانطلاقة.

كما تمكن الضغط الاستعماري من عزل بقية المجموعات عن بعضها البعض ، لدرجة أن بيطاط لم يعاود الاتصال بأوعمران المحاصر رفقة عناصر المنطقة الثالثة في العاصمة، ولم يجد سويداني حلا إلا بالانسحاب إلى جبال الشريعة لإعادة تنظيم صفوف مجموعة البليدة.[3]

---

[1] عبد الرزاق بوحارة، مذكرات العقيد عبد الرزاق بوحارة، (د، أ)، الجزائر، 1996، ص 194 . 195

[2] محمد بوضياف، تحضير اول نوفمبر 1954، ترجمة خضراء بوزايد، مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، جمعية اول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة، باتنة، 1999، ص 199 . 201

[3] محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 123

ب/– تشكيل قيادة الولاية الرابعة :

كان مؤتمر أوت 1956 منعطفا هاما بالنسبة للمنطقة الرابعة التي تحولت إلى الولاية الرابعة ، لأنه نصب أول هيئة قيادية مكتملة بها و حدد المعالم السياسية والإدارية لها بشكل جعلها تمثل قاعدة خلفية مهمة للقيادة التنفيذية العليا للثورة التي استقرت بالعاصمة فيما بعد، كما عين المؤتمرون في الصومام مجموعة من القادة الجدد لتولي الإشراف على الولاية الرابعة ، وكان على رأس هؤلاء العقيد صادق دهيليس في قيادة النواحي في منطقة القبائل ، و إلى جانبه عين كل من أحمد بوقرة ومحمد زعموم، وقد أشرفت هذه القيادة على تنظيم جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة بصورة جعلته يتميز بجملة من الخاصيات عن بقية الولايات ، فقد تم اللجوء إلى تسمية الكتائب باسم عدد من القادة الشهداء الذين سقطوا في المعارك ، كما تم إنشاء وحدة عسكرية جديدة وهي وحدة الكومندو التي كانت تمثل نخبة جيش التحرير في سنوات1957 /1960.[1]

ولم يستمر تواجد العقيد سي صادق على رأس الولاية الرابعة لفترة طويلة ، لأنه غادرها في جويلية 1957متوجها إلى تونس من أجل الالتحاق بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين مكثوا عنده في جبال الشريعة بعد انسحابهم من العاصمة على إثر استشهاد بن مهيدي في مارس1957 ، قبل أن يغادروا إلى الخارج في اتجاه تونس والمغرب.

أصدر سي صادق تعليمات إلى مناطق الولاية الرابعة في بداية عام 1957 ألغى فيها كل صورة لتعدد قوائم الترشيح في انتخابات المجالس الشعبية التي كانت تمثل الدعامة الأساسية لما يعرف بالتنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني ، و همزة الوصل بين الثورة والقواعد الشعبية.

وفي سبتمبر 1957 أرسل بوقرة سي صالح في مهمة إلى المغرب وتم تعويضه بالرائد عمر أوصديق، وعندما أستشهد الرائد سي لخضر في 05 مارس 1958 في نواحي عين بسام (البويرة) عوضه بوقرة بترقية الرائد عزالدين الذي كان يمتلك سمعة كبيرة كقائد ميداني بفعل العمليات التي نجح في القيام بها على رأس كومندو علي خوجة بعد استشهاد هذا الأخير .[2]

---

[1] حسيني عائشة، الثورة بالمنطقة الاولى من الولاية الرابعة (1954 – 1958) ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 60

[2] حسيني عائشة، نفسه، ص 69 . 71

ج/– مواجهة قادة الولاية الرابعة للقيادة الخارجية :

عقد قادة الولاية اجتماعا في 27 أوت1960 لتعويض الشغور في مجلس القيادة فتمت خلاله ترقية النقباء يوسف الخطيب قائد المنطقة الثالثة(الونشريس) و يوسف بن خروف قائد المنطقة الرابعة(الظهرة)، ثم التحق بهم بعد ذلك الرائد أحمد بن شريف الذي لم يبقى معهم سوى فترة قصيرة وقد نجح هذا الاجتماع في إعادة تنظيم صفوف الولاية الرابعة التي أنهكتها العمليات الكبرى .[1]

إلا أن نشاط الولاية الرابعة لم يلبث طويلا حتى سقط قائدها الرائد سي محمد بونعامة شهيدا في 09 أوت 1961 بعدما حاصره الجيش الفرنسي في منزل بضواحي مدينة البليدة دون أن تصله ترقية إلى رتبة عقيد على الرغم من أنه أشرف على قيادة الولاية الرابعة لمدة تقارب السنتين إلى جانب سي صالح ولعام كامل بمفرده ، كما امتنعت هيئة الأركان العامة عن ترقيته بصورة تذكارية(شرفية أو رمزية) بعد استشهاده مما يوحي بأن بومدين لم يغفر له تقاربه الشديد مع عدد من قادة مناطق الولاية الخامسة ، لأنه كان يرى في ذلك تجاوزا لمكانته على رأس أعلى هيئة عسكرية للثورة. [2]

وحدث الأمر ذاته بالنسبة للخطيب الذي لم يرق إلى رتبة عقيد إلا في بداية جويلية1962 ويعد الرائد سي حسان(الخطيب) القائد الأخير للولاية الرابعة في حرب التحرير ، وكان إلى جانبه كل من الرواد يوسف بن خروف ومحمد بوسماحة ولخضر بورقعة، وقد تميزت مواقف هؤلاء خلال الأزمة التي جمعت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة بالركون إلى الحياد و برفض الخضوع إلى محاولات الطرفين لاستمالتها حتى الإعلان عن الاستقلال، ثم بالدخول في مواجهة مفتوحة مع جيش الحدود الذي زحف على العاصمة في أوت1962 والتي انتهت بتراجعهم و انهزامهم عسكريا ليتعرضوا بعدها إلى الإقصاء والتهميش السياسي في هيئات الدولة الجزائرية المستقلة.[3]

[1] محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 241 . 243

[2] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 343

[3] نفسه، ص 359. 360

المبحث الثالث: تطور قيادة كل من الولايتين الخامسة والسادسة

1/–الولاية الخامسة (1962/1956):

أ/– عدم جاهزية المنطقة والتفكك السريع للقيادة:

إن ظروف الانطلاقة في المنطقة الخامسة كانت من الناحية الظاهرية شبيهة إلى حد كبير بالوضعية التي شهدتها كل من المنطقتين الثانية والرابعة، إلا أن قطاع وهرا ن كان أكثر ضعفا من الناحيتين التنظيمية والعسكرية من الشمال القسنطيني و منطقة الجزائر العاصمة ، حيث أن تعداد جيش التحرير بها في بداية الثورة لم يكن يتجاوز بضعة عشرات من المجاهدين، و قد أشار بعض المصادر إلى حوالي 60 مجاهد منتشرين في تلك المنطقة ، كما ذكر الحاج بن علا أحد مساعدي بن مهيدي في المنطقة الخامسة في شهادة له أن عدد أفواج المجاهدين بها كان يبلغ 12 فوجا ، لكنه لم يذكر عدد المجاهدين في كل فوج من الأفواج.[1]

كما أجمعت أغلب المصادر على أن الوضعية في قطاع وهران كانت شبيهة بالحال التي كانت عليها المنطقة الرابعة أين كانت أغلبية الأفواج تتشكل من مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسة إلا نادرا، حيث انتشرت تلك المجموعات في كل من مستغانم وتلمسان وهران قبيل الانطلاقة ولكنها لم تبدي أدني إشارة عن جاهزيتها العسكرية بسبب تسليحها السيء في بداية الثورة ، وقد ذكر بوضياف إلى القول بأن مجاهدي المنطقة الرابعة و الخامسة لم تكن لهم عند الانطلاقة سوى 10 قطع من الأسلحة الحربية ، وأن بن مهيدي نفسه لم يكن يمتلك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي.

إن تلك الوضعية المتردية في المنطقة الخامسة كانت من أهم العوامل التي جعلت التنظيم الثوري بها عرضة لضربات قاسية من طرف القوات الاستعمارية التي نجحت في تصفية مجموعة بن عبد المالك رمضان[2] في 04 نوفمبر 1954 ، كما تمكنت من اعتقال مجموعة زبانة بعد أسبوع فقط من ذلك، وقد أدى ذلك التصعيد الاستعماري إلى تراجع قائد المنطقة باتجاه الحدود المغربية وإلى عكوف بقية قادة الأفواج عن النشاط الثوري.[3]

---

[1] شهادة الحاج بن علا المنشورة في: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 211 . 212

[2] رمضان بن عبد المالك(20مارس1928): انخرط في صفوف حركة أحباب البيان والحرية سنة 1945، لينضم سنة 1946 إلى (ح، إ، ج، د) ليسقط شهيدا في 4 نوفمبر 1954. أنظر: المرجع السابق، شهادة الحاج بن علا، ص236

[3] كريمي عبد الرؤوف، حوار مع المجاهد الرائد مختار بوعيزم، مجلة الراصد، عدد نوفمبر – ديسمبر، (م، م، و، د، ب، ح، و) ، الابيار، الجزائر، 2001، ص 28 . 29

ب/– العربي بن مهدي وجهوده لاستعادة نشاط المنطقة:

لقد كانت المنطقته تواجه ضغط استعماريا يتجاوز قدرتها على الصمود طويلا فأدرك بن مهيدي ذلك، فقام باللجوء إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن سبل لجمع الأسلحة وتنظيم عبور قوافل السلاح عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات ،ليتوجه بعدها إلى القاهرة عام1956 للالتقاء بأعضاء الوفد الخارجي والاطلاع على الأسباب التي حالت دون وصول السلاح من مصر إلى المناطق الشرقية عبر الحدود الليبية والتونسية، وخلال تواجده في القاهرة وقف بن مهيدي على الأجواء المتوترة التي كانت تميز العلاقات بين أفراد البعثة الخارجية ، ولم يلبث طويلا حتى دخل في مواجهات لفظية شديدة الحدة مع بن بلة الذي رفض اتهامات بن مهيدي للوفد الخارجي بالتقصير في القيام بمهمة تزويد الثورة بالأسلحة من الخارج.[1]

كما كانت هناك خلافات أخرى بين الرجلين والمتمثلة في مسألة إعادة تشكيل القيادة العليا للثورة والتي أعلن فيها بن مهيدي باعتباره ممثلا لقيادة الداخل رفضه الصريح للمشاركة في عضوية هيئة للقيادة وفق الصيغة التي قام أعضاء البعثة الخارجية بطرحها وعرضها كاقتراح على قادة المعاقل وقد تضمنت تلك الصيغة المقترحة فكرة تقاسم قيادة الثورة بين الداخل والخارج عن طريق إنشاء لجنة عليا مكونة من 12 عضوا يتم تعيين نصفهم من أعضاء الوفد الخارجي ،و النصف الآخر من بين قادة المناطق التاريخية ،واتضح أن موقف بن مهيدي كان متوافقا مع موقف عبان رمضان الذي رفض بدوره هذا الاقتراح ، كما رفض فكرة الوفد الخارجي في التأسيس حكومة جزائرية في الخارج. ليلتحق بعدها بن مهيدي بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع1956 ،كان ذلك دليلا واضحا على فشله في الاستمرار على رأس المنطقة الخامسة التي ظلت بمعزل عن التطورات الميدانية .[2]

ج/– أسلوب بوصوف وبومدين في قيادة الولاية الخامسة:

في بداية سنة 1956 ترك بن مهيدي نائبه عبد الحفيظ بوصوف[3] على رأس المنطقة الخامسة واتخذ هذا الأخير مقرا لقيادته في وجدة بصورة نهائية، ليشرع بوصوف في توسيع للقواعد الخلفية و حولها

---

[1] عبد الكريم حساني، امواج الخفاء، مرجع سابق، ص 197

[2] مصطفى بوطورة ، علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية (1954 – 1962) ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1984 ، ص 86

[3] بوصوف(1980/1926): انخرط في صفوف حزب الشعب1943، ساهم في تشكيل اللجنة الثورية وفي مجموعة22. أنظر: عبد الكريم حساني، مرجع سابق، ص 29

في فترة وجيزة إلى إدارة بيروقراطية خاضعة له بصورة شبه مطلقة، حيث كان يهدف من خلال فرض التنظيم الصارم على رجاله إلى تكوين نواة صلبة من الإطارات لكي تتحول إلى جهاز مؤثر داخل هيئات قيادة الثورة ، وكان ميدان الاستعلامات والاتصالات موضع تفضيل شديد عند بوصوف ، ولم يكن جهد بوصوف بمعزل عن طموحه الشخصي نحو تبوأ مكانة رفيعة على رأس قيادة الثورة انطلاقا من سيطرته على جهاز ذو أهمية بالغة بالنسبة لحرب التحرير ولهيئات الثورة.[1]

لقد سن بوصوف في سبيل بسط يده على منطقته وقواعدها الخلفية سنة تقضي بلجوئه إلى استدعاء مساعديه من قادة المنطقة الخامسة إلى ما وراء الحدود مع المغرب ثم إبقاؤهم بجانبه هناك، و كان ذلك الإجراء يهدف إلى عدم إعطاء أدنى فرصة لمساعديه لكي يتحولوا إلى منافسين له أو متمردين عليه، إلا أنه في بداية صيف 1957 كان على بوصوف أن يختار بين كل من لطفي وبومدين لتولي قيادة الولاية الخامسة خلفا له بعد التحاقه ببقية أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في تونس ، ليختار بومدين الذي كان أحد رجاله المقربين الأكثر امتثالية لأوامره على عكس لطفي .

قاد بومدين الولاية الخامسة في الفترة الممتدة من جويلية 1957 إلى أفريل1958 حيث تمت ترقيته إلى رتبة عقيد ، وهو ما أهله ليكون مرشح كل من بوصوف وبن طوبال لتولى قيادة العمليات العسكرية الغربية التي حاول كريم بلقاسم إسنادها إلى العقيد صادق دهيليس، كما قام بتوظيف الاستعلامات والاتصالات في مراقبة الولاية الخامسة انطلاقا من مدينة وجدة المغربية، ليتمكن بومدين بعد تعيينه على رأس الهيئات العسكرية العليا في الخارج في سنوات1958 -1962من الاحتفاظ بنفوذ قوي في الولاية الخامسة حتى بعدما خلفه العقيد لطفي على رأسها في سبتمبر1958 .[2]

2/- الولاية السادسة(1962/1956):

أ/- فكرة تأسيس الولاية السادسة:

عرفت الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية بأنها ولاية الجنوب، ارتبط تأسيسها بقرار اتخذته قيادة الثورة في التوصيات التي أصدرها مؤتمر الصومام الذي كلف العقيد علي ملاح أحد قادة نواحي المنطقة الثالثة في مرحلة الانطلاقة بتولي الإشراف على تنظيمها وهيكلتها، إلا أن بعض الكتابات التاريخية ترجع فكرة تشكيل منطقة سادسة تعود إلى لجنة الستة التي تخلت عنها بعدما فشلت في

[1] نفسه، ص 30 . 31

[2] علي كافي، مذكرات، مرجع سابق، ص 258

إيجاد قادة يحوزون على ثقتها، بينما أشار آخرون إلى أن القادة الذين فجروا الثورة اتفقوا على تكليف مصطفى بن بوالعيد بمهمة العمل على تأهيل المناطق الصحراوية من أجل تأسيس منطقة تاريخية .

ويمكن القول بأن هذا الطرح الأخير يبدو الأنسب من الناحية التاريخية بالنظر إلى العلاقة التي توطدت بين بن بوالعيد و عدد من قادة مناطق جنوب الأوراس ، و يشير البعض إلى أن اتصال هؤلاء بالأوراس في أعقاب فرار بن بولعيد من السجن في أواخر عام 1955 أدى بهذا الأخير إلى تكليف زيان عاشور خلال اجتماع قادة الأوراس في ديسمبر من نفس العام بالإشراف على منطقة الصحراء نظرا للدور الذي قام به في تجنيد العشرات من المجاهدين في نواحي أولاد جلال.[1]

لكن تلك الجهود سرعان ما تعثرت على إثر الفوضى التي عمت منطقة الأوراس بعد استشهاد بن بولعيد في مارس 1956 ، والتي أدخلتها في دوامة شديدة من الصراعات حول القيادة بين قبائل الشاوية ومجموعات النمامشة ، وكانت تلك الوضعية من العوامل الرئيسية التي منعت المنطقة الأولى من تفويض قائد معترف به للمشاركة في مؤتمر الصومام ليخلف بن بولعيد في تمثيلها .

قام المؤتمرون في الصومام بتبني قرار تأسيس الولاية السادسة وإسناد هذه المهمة لقادة الولاية الثالثة كان بسبب غياب قادة الأوراس والذي ساهم أيضا في إبقاء الغموض حول المستوى الذي انتهت إليه جهود بن بوالعيد في الإشراف على تنظيم مناطق جنوب الأوراس وجهود العناصر التي أسند إليها تلك المهمة في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام[2].

ب/– تعثر التنظيم الثوري بالولاية"6" وجهود سي الحواس لإعادة هيكلتها:

شرع علي ملاح في محاولة تثبيت التنظيم الثوري بها انطلاقا من المناطق الشمالية لها، إلا أن ارتكاب بعض الضباط الذين رافقوه في مناطق سور الغزلان والبرواقية وعين بو سيف أدى إلى أخطاء في حق الأهالي بسبب جهلهم للعادات والتقاليد حينا وبفعل التعسف والبطش حينا آخر، ليقوم أحد الضباط من قبيلة أولاد عقون(المدية)بالشروع في الترويج لأفكار قبلية وعرقية في أوساط السكان في تلك المناطق، كما تمكن الشريف بن سعيدي من استمالة عدد من العشائر ثم شرع في تصفية عدد من ضباط الولاية السادسة، ليقوم بعدها باستدراج العقيد علي ملاح إلى منطقة جبل شعون حيث تم اغتياله رفقة عدد من المجاهدين بتاريخ 31 مارس1957.[3]

---

[1] محمد الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية: تنظيم ووقائع 1954– 1962،(د،ه)، الجزائر، 2002، ص116.114

[2] محمد الهادي درواز، مرجع نفسه، ص 128

[3] محمد صايكي، مذكرات ثائر، مرجع سابق، ص 224

وبعد أكثر من عام على اغتيال علي ملاح تم تولية العقيد أحمد بن عبد الرزاق على رأس الولاية السادسة في ماي1958 ، و تم تكليفه بضرب المصالح الفرنسية في الصحراء بعدما ظهرت نواياه في استغلال البترول عن طريق إنجاز مشاريع أنابيب باتجاه تونس والمناطق الساحلية الجزائرية ، بعدما أدرك العقيد سي الحواس ذلك الوضع وأدرك صعوبة مواجهة المصاليين الذين تحالفوا مع الجيش الفرنسي قام بتوجيه مساعده الرائد عمر إدريس إلى الولاية الخامسة للاتصال بقادتها في وجدة ، فتحصل هذا الأخير على أسلحة تكفي لتلبية حاجة كتيبتين ، بينما التجأ هو إلى الاستعانة بالولايتين الثالثة والرابعة ،وتمكن من الحصول على دعم مباشر منها على إثر القرارات التي اتخاذها في اجتماع العقداء الأربعة في ديسمبر من عام 1958 والتي نصت على التعاون لتسوية الوضع الداخلي المتوتر بفعل استمرار نشاط المنشقين، وأن تتلقى الولاية السادسة دعما مباشرا من العقيد بوقرة للقضاء على المجموعات .

لقد فتح اجتماع ديسمبر 1958 أفاقا عريضة بالنسبة لقادة الداخل في سعيهم نحو تفعيل النشاط الثوري دون انتظار المبادرات من الخارج، وقد ظهر ذلك في التقارب الشديد الذي شهدته العلاقة بين كل من عميرش وبوقرة وسي الحواس ، لكن تلك الجهود انعكست وتغيرت بعد استشهادهم في ربيع عام1959 .[1]

ج/– العقيد الطيب الجغلالي خليفة سي الحواس وواقعة اغتياله:

بعد استشهاد سي الحواس حدث فراغا كبيرا في قيادة الولاية السادسة دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى التعجيل بتسويته عن طريق تكليف العقيد الطيب الجغلالي لاستخلافه ، فقام الجغلالي بانتقاء مساعدين له من ضباط جيش التحرير الوطني الذين كانوا يشرفون على قيادة المنطقة الرابعة للولاية الرابعة التي كانت في عام 1957 تشكل المنطقة الأولى من الولاية السادسة ، والتي عادت إلى وضعيتها الأولى في جويلية 1958 مع مجيء الجغلالي لقيادتها ، لكن تلك الخطوة أثارت حفيظة النقيب علي بن مسعود قائد تلك المنطقة، وبعد فترة قصيرة من شروعه في تنظيم الولاية تعرض الجغلالي إلى التصفية في 29 جويلية 1959 رفقة 12 من رفاقه بعدما تعرضوا لإطلاق النار عليهم من طرف رجال النقيب علي بن مسعود الذين كانوا يرافقونهم، ثم قام مدبروا هذه التصفية بإرسال تقرير إلى الحكومة المؤقتة للتغطية على الجريمة التي تم ارتكابها وزعموا بأنها كانت من أجل وضع حد

[1] الرائد علي ملاح، محطات حاسمة، مرجع سابق، ص 142. 146

لخيانة الجغلالي الذي تم اتهامه من طرفهم بأنه كان مناصرا لمشروع" سلم الشجعان "، والحقيقة أن التصفيات المنظمة التي تعرض لها رجاله من بعده كشفت بأنها كانت تستهدف العناصر التي كانت تنتمي إلى الولاية الرابعة فقط، مما يؤكد أنها كانت تنطلق من نعرات جهوية وقبلية .[1]

لم تتخذ الحكومة المؤقتة موقفا صريحا من قضية" تصفية الجغلالي "وآثرت عرضها على اجتماع العقداء العشرة الذي تناولها دون تقرير أية عقوبات ضد العناصر التي ارتكبتها، وظهر خلال تلك الجلسات أن بومدين نجح في التمويه عليها عندما تمكن من دفع رفاقه إلى تجاوز الحديث عنها بصورة تدعو للغرابة، ولكن موقف الولاية الرابعة من تصفية الجغلالي ورفاقه كان على نقيض موقف القيادة الخارجية للثورة ، لأنها بادرت باتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد المنفذين الرئيسين لتلك التصفيات، وتمكنت من اعتقال وإعدام النقيبين علي بن مسعود و محمد القاضي، ولما أحس بقية قادة الولاية السادسة بدنو العقاب منهم قام هؤلاء بمراسلة الحكومة المؤقتة وطلبوا منها التدخل في وجه سي صالح الذي وصفوه بالخيانة ، وادعوا أنه كان وراء تصفية الجغلالي ، لكن ذلك المسعى انقلب عليهم لأن قيادة الثورة في الخارج سمحت لقادة الولاية الرابعة بإعادة تنصيب ضباطها على المنطقة .

ويمكن القول هنا أن موقف القيادة الخارجية من تصفية الجغلالي كان ذو طبيعة ازدواجية ،لأنها أغلقت باب ملاحقة جميع المدبرين لها من ناحية ، وقامت بتزكية التعديلات والإجراءات التنظيمية التي أحدثتها الولاية الرابعة على حساب الولاية السادسة من ناحية أخرى ، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة جاءت متوافقة مع القرار الذي اتخذه العقداء العشرة حول إلغاء الولاية السادسة وتوزيع مناطقها على الولايات الأولى والثالثة والرابعة.[2]

المبحث الرابع: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة

1/– العوامل الرئيسية في التأزم الداخلي للقيادة:

إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تأزم العلاقات داخل هيئات قيادة الثورة كثيرة لأن بعضها كان يرتبط بالخلافات الداخلية التي أفرزت مشاكل ذات طابع داخلي محض مثل مسائل الصراع حول

[1] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 86 . 87

[2] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 413

القيادة والتصفيات الداخلية في صفوف الهيئات العسكرية، بينما كانت عوامل أخرى نتاجا لعقبات ميدانية فرضتها ظروف الحرب ثم تحولت إلى قضايا مثيرة للتوتر الداخلي كمسألة التسليح[1].

كما يعد التدافع حول مواقع الزعامة والسلطة من أبرز العوامل الأساسية للأزمة، و الواقع أن تجاذب النخب حول مواقع القيادة الثورية كان ميزة لازمت الخطوات الأولى للمجموعة الثورية الرائدة ، ثم ازدادت شدة و بشكل مترافق مع التطور السياسي والعسكري الذي حققته الثورة الجزائرية في مراحلها المختلفة، وظهر ذلك جليا في المراحل الأخيرة من حرب التحرير والتي شكلت مناخا ملائما لظهور رهانات سياسية لمجموعات مختلفة بين صفوف قيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري، خاصة مع أن حلم الرواد في إعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة على أنقاض النظام الاستعماري بدأ يلامس الواقع مع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في خريف عام 1958 ، ثم تأكدت ملامحه عندما شرعت قيادة الثورة في التفاوض مع فرنسا في منتصف عام1960 وهذا ما أدى إلى استنفار مجموعات مختلفة من قادة الثورة الذين تحولوا من التركيز على المواجهة المسلحة مع الاستعمار إلى البحث عن وسائل لتثبيت مواقعهم وتدعيمها للاحتفاظ بها على رأس الهيئات السياسية والعسكرية للدولة الوطنية المستقلة، والحل الوحيد للازمة هو القيادة الجماعية .[2]

2/- الصراع حول القيادة:

لقد ظهرت الأشكال المبكرة للصراع حول الزعامة في مستويات قيادة النواحي في المرحلة الأولى من الثورة، وذلك مثل ما حدث في ناحية سوق أهراس في أعقاب استشهاد باجي مختار في نوفمبر 1954 وكذلك الأوراس بعد اعتقال بن بولعيد في فيفري 1955،فقد تعرض عدد من القادة الذين خلفوا باجي مختار إلى التصفية الجسدية على إثر محاكمات تعسفية ،وما يهمنا هو بالدوافع التي كانت تقف وراء تلك التصفيات، فمثلا ما حدث لكل من جبار عمر وشيحاني بشير كانا ضحيتين للنعرة القبلية والجهوية التي كانت تفتعل من أجل تبرير التصفيات الجسدية للقادة . [3]

أما في أعلى هرم قيادة الثورة فلم تظهر أدنى انشقاقات معلنة حول القيادة في العام الأول من حرب التحرير، فقد انشغل التاريخيون بمواجهة العقبات الميدانية و تفرق الوفد الخارجي في مهام مختلفة في

---

[1] بزيان سعدي، صفحات من الصراع الدموي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا، (م، م، م) الجزائر، 1995، ص 211

[2] بزيان سعدي، نفسه، ص 223

[3] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، (د، هـ)، عين مليلة، 1993، ص 48

الخارج ، وتكرست العزلة بين أعضاء أول هيئة أركان للثورة بشكل أفقدها القدرة بصورة شبه كلية على متابعة التطورات الميدانية وعلى تنسيق الجهود وتسبب في ظهور ثغرات كبيرة في الداخل.

ثم نتج عن ذلك الفراغ هامشا سمح بصعود نخبة جديدة مع منتصف عام 1955 ، ولم يكن ذلك بسبب حدوث انقلاب في صفوف القيادة الثورية الأولى، وإنما بفعل تعرض المجموعة المؤسسة لجبهة وجيش التحرير الوطني إلى نزيف شديد بدأ في الأشهر الأولى من الثورة ، ليظهر جليا أن صفوف قيادة الثورة قبل نوفمبر 1956 ، كانت قد تعرضت لعملية تجديد واسعة النطاق بسبب صعود عناصر جديدة لم تكن تنتمي إلى المجموعة المفجرة للعمل المسلح ،لكن ذلك الوضع الجديد سرعان ما أفرز بعد فترة قصيرة عن أول جولة من جولات التنافس حول القيادة العليا للثورة بين مجموعة عبان رمضان التي وجدت في الفراغ الذي تركه غياب القائد الأول للمنطقة الرابعة فرصة لتكوين نواة مركزية لقيادة الثورة انطلاقا من العاصمة في مواجهة بعض القادة التاريخيين في القاهرة الذين لم ينظروا بعين الرضا إلى محاولة " المتأخرين "عن الانطلاقة للارتقاء إلى زعامة الثورة، واعتبروا ذلك بأنه كان مؤشرا على أن الثورة لم تعد بين أيدي أصحابها الشرعيين. [1]

كان الخلاف بين بن بلة وعبان يخفي من وراءه طموحا شخصيا جارفا نحو الزعامة، لكن مبررات كل منهما لذلك كانت مختلفة ، فقد كانت الشرعية الثورية والتاريخية بالنسبة للأول السند المعنوي القوي ، لأن الثورة في نظره كانت ميثاقا تعاقد حوله تسعة أشخاص قبل غيرهم ، بينما كان عبان رمضان يدافع عن موقعه في القيادة بالتأكيد على أن جبهة التحرير الوطني ليست ملكية لأي شخص ، و كان عبان ينفي أن تكون المجموعة التي فجرتها قد امتلكت حق الوصاية عليها.

ان جوهر ذلك الصراع في حقيقته تمحور حول الاختلاف المبدئي في مسألة تحديد ضوابط العلاقة بين" قيادة الخارج "و "قيادة الداخل"، ليتحول عبان رمضان إلى المبادرة بالتمهيد إلى إخضاع قادة الوفد الخارجي لسلطة القيادة المركزية التي قام بتشكيلها في العاصمة في سنة1955،فكان عبان يرى أن أعضاء الوفد الخارجي كانوا يبدون تقاعسا في القيام بتوجيهاته الصدامية مع المصاليين ، كما كان يمطرهم بمراسلات تتضمن اتهامات عريضة بالخيانة لمصالي وأنصاره.

[1] الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 59. 62

3/- المواجهة مع الحركات المناوئة وما خلفته من خسائر بشرية:

شهدت صفوف القادة تصفيات عديدة في سنوات1957-1960 بسبب وقوع بعضهم في كمائن تم تدبيرها ،و تشير بعض الروايات التاريخية إلى أن ما يقارب 80 ضابط من رفاق الرائد عمر إدريس تم استدراجهم إلى مصيدة في غيابه ، فبعدما تمكن رجال بلونيس من اعتقال نائبه النقيب عبد الرحمن حاشي والاستيلاء على ختم المنطقة الثانية(الجلفة – الأغواط-عين وسارة- حاسي بحبح)للولاية السادسة قاموا باستدعاء وحدات من جيش التحرير ثم نصبوا لها كمينا في جوان 1957 أدى إلى سقوط العشرات منهم قتلى بينما تم تسليم الناجين منهم إلى الجيش الفرنسي الذي قام بإعدامهم بطرق شتى، و على منوال شبيه بهذا أشرف العميل الشريف بن سعيدي على تنفيذ مخطط لتصفية العشرات من ضباط وجنود الولاية السادسة الذين قدموا إليها برفقة علي ملاح في مطلع عام 1957، ومن أشهر هؤلاء يمكن ذكر كل من العقيد علي ملاح وبضع من جنود الولاية "6". [1]

إن هذه التصفيات التي تعرض لها عدد كبير من القادة الميدانيين ارتبط بالصراعات الداخلية حول القيادة، بينما كان الثاني يتعلق بالنزيف الذي تسببت فيه المواجهة مع القوى المناوئة للثورة والمتصارعة مع جبهة التحرير الوطني، كما لقي عدد كبير من قادة المناطق والضباط في الولاية الرابعة نفس المصير في العمليات التي قادها العقيد بوقرة ضد المشتبه بهم في تأييدهم لمشروع "سلم الشجعان " الذي أعلن عنه ديغول في أكتوبر 1958 ، وقد استمرت تلك العمليات على يد الرائد سي محمد(الجيلالي بونعامة) الذي قام في 10 جانفي 1960 بإعدام عضوين في مجلس قيادة الولاية الرابعة واعتقل القائد الأول سي صالح قبل أن يرسله تحت الحراسة إلى الحكومة المؤقتة.[2]

المبحث الخامس: حركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة

1/- الحركة الأولى للتمرد:

واجهت قادة الولاية الخامسة في سنوات1960/1957 قضية داخلية تميزت بقيام عدد من ضباطها بالتعبير عن احتجاجهم على التمييز في الترقيات وعلى تعسف القادة في إصدار الأحكام بالسجن والإعدام ، لتبدأ الحركة الأولى المعروفة ب"قضية الملازمين" مع عبد الله العرباوي المدعو (سي محمود) الذي كان يحمل رتبة ملازم أول ثم انضم إليه بعض رفاقه من الولاية الخامسة ،ونجحت قيادة

[1] محمد صايكي، مرجع سابق، ص 216 . 219

[2] توفيق المدني، مذكرات كفاح، ج 3، ص 408

الولاية الخامسة التي كان على رأسها بومدين في توظيف مشاركة عناصر من الولاية الرابعة في الالتفاف حول مطالب ضباطها المتمردين عن طريق الإدعاء بأن تلك الحركة كانت مناورة ومؤامرة مدبرة من طرف كريم بلقاسم وبتأييد من صادق دهيليس القائد السابق للولاية الرابعة ، و قد تم لها ذلك لأن بومدين تمكن من التعتيم على المطالب الحقيقة لجماعة العرباوي عندما أقنع لجنة التحقيق التي أرسلتها لجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب و قادها بن طوبال برفقة عبد الرزاق شنتوف، والتي شارك هو فيها كحكم وخصم في الوقت ذاته بالتقرير الذي قدمه لها. [1]

لتثير بعدها عملية إعدام أحد الضباط سخطا شديدا في أوساط مجموعة من رفاقه ،لأنه تجرأ على المطالبة بعزل وتنحية اثنين من الضباط المقربين من بومدين وهما الرائدين قايد أحمد وأحمد مستغانمي ، وساندهم في ذلك العقيد لطفي الذي طلب من بومدين إنشاء لجنة تحقيق في القضية ، فتظاهر بومدين بقبول ذلك وأوكل المهمة إلى الرائد رشيد الذي وجد نفسه متهما وقاضيا في الوقت ذاته، وأدت ردود الفعل السريعة لقادة الولاية الخامسة على ذلك الاحتجاج دون امتداد ذلك السخط وتحوله إلى حركة عسكرية في مواجهتها، وعندما حوصرت تلك المجموعة لجأت إلى طلب مساعدة القوات الملكية المغربية ، إلا أن هذه الأخيرة قامت بتسليم أفرادها إلى الرائد قايد أحمد أحد أبرز مساعدي بومدين فوضعهم في سجون جيش الحدود، وتمت تصفية عدد من المحتجين الذين كان من بينهم شقيقين لرابح بيطاط ومحمد خميستي ، بينما نجا العرباوي من الموت بفضل وساطة بلعيد عبد السلام ،الذي عرض على قيادة الولاية الخامسة إبعاده للدراسة في الخارج.[2]

2/– حركة التمرد الثانية:

تعرف بأنها حركة تمردية أكثر شدة واتساعا من قضية الملازمين ، تزعمها النقيب الزوبير الذي كان قائدا على رأس المنطقة الأولى للولاية الخامسة في أواخر عام 1959 وبداية عام 1960 ، وتحولت بسرعة إلى عصيان مسلح انتقل من داخل الولاية الخامسة حتى بلغ قواعد جيش الحدود في المدن المغربية كوجدة والناظور ، يعتبر تمرد الزوبير بأنه كان أخطر أزمة عرفها جيش الحدود الغربي، لأن ثلاثة أرباع ذلك الجيش وقف مؤيدا له في وجه قيادة الولاية الخامسة وهيئة الأركان الغربية معا.

[1] لزهر بديدة ، مرجع سابق، ص 88

[2] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق ، ص 307

ويذكر أن النقيب الزوبير تمرد على قيادة الولاية الخامسة ، لأنه رفض الالتحاق بالداخل واشترط أن يدخل كل الضباط الذين كانوا يعيشون في بحبوحة في قواعد وجدة بعيدا عن جنودهم وعن ميادين المعارك من أمثال الرائد أحمد مستغانمي، ليبدأ أول تمرده عندما قام بصفع الرائد رشيد واتهمه بالخائن ، ثم توجه إلى العقيد لطفي طالبا منه عزله عن مهامه في قيادة الحدود. [1]

وكان السبب الرئيسي في إثارة قضية الزوبير هو تخلي قادة جيش الحدود الغربية عن دعم مناطق الولاية الخامسة بالسلاح و الذخيرة و مواد التموين العسكري ، اضافة إلى الإعلان عن مواقفهم الرافضة لترقية عدد من الضباط إلى رتب عسكرية سامية من الذين كانوا يفتقدون إلى الكفاءة العسكرية وإلى الانضباط الشخصي.

وقد اعترف الرائد بوعيزم أنه فكر رفقة الرائد فراج قبل ترقيتهما في عام 1960 في التمرد على قيادة الولاية الخامسة في حالة إقدامها على ترقية قايد أحمد إلى رتبة رائد ، وهذا ما يعني أنهما كانا يريان أنهما كانا أحق منه في ذلك بالنظر إلى تجربته المحدودة والعابرة في القيادة الميدانية في الداخل .

وبالرغم من كل هذا الاحتجاج والتمرد الذي قاده الزبير وجماعته والتي كانت تحضى بتأييد قطاع عريض من جنود الولاية الخامسة وجيش الحدود إلا ،ها فشلت ولم تنجح في حركتها، ويعود ذلك إلى تسرع قادته في اللجوء إلى السلطات المغربية مما كشف أن حركتهم بقيت في مستوى الاحتجاج المسلح الذي كان يفتقد إلى رؤية ومطالب سياسية واضحة ، كما أن امتثالية النقيب الزوبير لقيادة الثورة ، كشفت عن سوء تقديره لعواقب التمرد الذي قام به ، وهذا ما جعله ضحية سهلة لانتقام هيئة الأركان العامة التي لم تغفر له مساسه بهيبتها فكان انتقامها بمستوى فزعها[2].

3/- انعكاسات حركات التمرد :

كشفت حركات التمرد العسكرية ضد قيادة الثورة عن تقاطع تلك الحركات في جملة من النقاط المشتركة التي جعلتها تتشابه في الكثير من الأحيان على الرغم من اختلافها في الزمان والمكان ويبدو أول وجه للتشابه في كون كل هذه الحركات تزعمها ضباط شباب من قادة المناطق والوحدات العسكرية في مواجهة قادة الولايات والهيئات العسكرية العليا بذريعة متشابهة أيضا في الغالب تتعلق بتعسف أولئك القادة تجاههم.

[1] عبد الحميد عوادي ، مرجع سابق، ص 94

[2] شتواح حكيمة، مرجع سابق ، ص 81

كما تشير المصادر التاريخية إلى أن كل المتمردين كانوا يتمتعون بمكانة رفيعة في أوساط رجالهم ، وهو ما مكنهم من المبادرة بالاحتجاج أو الخروج على قادتهم عندما كانوا يشعرون بتعسف أو تقصير هؤلاء في التعامل معهم ، ولكن آفاق تلك الحركات كانت محدودة سياسيا وعسكريا تحمل في رحمها مشروعا عسكريا تصحيحيا لأنها كانت مجرد احتجاجات معزولة عن بعضها البعض ، لم تعرف لها امتدادا خارج نطاق ظهورها وإنما تطورت في شكل ردود أفعال ظرفية وقصيرة المدى[1].

كما أنها تسببت في إحداث ثغرة سمحت بتدخل التونسيين والمغاربة في الأزمات الميدانية للثورة عندما تم الاستنجاد بقوات الحرس الوطني التونسي لمساعدة هيئة الأركان الشرقية في محاصرة مجموعة علي حمبلي عند الحدود الجزائرية الشرقية في مارس1959، ، ثم تكرر ذلك في قضية الزوبير في نهاية 1959وفي النصف الأول من عام 1960 عندما تدخل الجيش المغربي لمنع محاصرة وزراء الحكومة المؤقتة من طرف المتمردين بقيادة النقيب حمايدية (الزوبير) ، ثم تطور ذلك التدخل إلى طلب السلطات المغربية من ولي العهد الحسن الثاني القيام بدور الوساطة المباشرة بين الحكومة المؤقتة ومجموعة من الضباط التابعين لجيش التحرير الوطني في القواعد الغربية.

لقد كانت حركات التمرد العسكرية في صفوف جيش التحرير الوطني عند الحدود الشرقية والغربية محكا حقيقيا لتماسك قيادة الثورة على مستوى الولايات و في الهيئات العليا في الخارج على حد سواء ، ولكن ذلك التماسك كان هو العامل الرئيسي الذي مكن تلك القيادة من تجاوز المعضلات التي أفرزتها حركات التمرد المتوالية في السنوات الأخيرة من حرب التحرير، لأن مواقفها ظهرت متجانسة في ردود فعلها على تلك الحركات، وتميزت بانتهاج أساليب مختلفة لمحاصرتها عن طريق توظيف القوة والقمع في مواجهتها والتكتم عليها لمنع انتشارها، لتتمكن بذلك من عزل معظم المتمردين جغرافيا ومعنويا عن قواعد الدعم التي كان يفترض أن تقدم لهم المدد و الدعم انطلاقا من توظيفها لدعاية تذهب إلى اتهامهم بالعمالة لأطراف خارجية (الزوبير لمحمد الخامس)، واتهامهم بالعمل على شق وحدة الصفوف في مرحلة حرجة ، ولم تتوقف قيادة الثورة طويلا للتحقيق و للنظر في شرعية مطالب حركات الاحتجاج التي تزعمتها مجموعات عديدة من الضباط .[2].

[1] محمد حربي، حياة تحدي وصمود، مرجع سابق، ص 187

[2] محمد حربي، مرجع سابق، ص 98 . 99

خاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدراسة المتواضعة لموضوع تطور الهيئات القيادية الثورية توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

تعتبر الثورة الجزائرية مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر ومنعطفا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية قادت البلاد نحو تحقيق الاستقلال القادم ، وهذه الثورة ليست مجهود حزب أو مجموعة قادة بل هي مجهودات شعب بأكمله حيث شكلت تجربة الثورة الجزائرية مرحلة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر، ليس فقط لأن الاعلان عن انطلاقة الثورة في أول نوفمبر 1954 كان منعطفا تاريخيا ومخرجا حاسما للوضعية الحرجة التي كانت تتميز بالتأزم الداخلي واستبداد الأفق بالنسبة لأغلب التيارات السياسية الجزائرية فحسب، وإنما كانت أيضا بسبب النتائج التي تمخض عنها انتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية ومما لاجدال فيه هوأهم نتائج ذلك المسار الذي تكبد فيه الشعب الجزائري تضحيات جسيم ة كان يتمثل في ميلاد الدولة الوطنية المستقلة في عام 1962.

ويمكن أن نستدل على افتقاد الثورة في بداياتها لهيئة قيادة سياسية فعلية أو شكلية على حد سواء، بالتشتيت والأداء العشوائي المعزول للنواة القيادية التاريخية، حيث كشفت المسار الذي شهدته حرب التحرير في مرحلتها الأولى علىأن الثورة لم تكن تملك هيئة حقيقية للقيادة في مرحلة الانطلاقة وان عبقرية النخبة الثورية على الخضوع الفردي نحو القيادة إلى صفوفها هي التي جعلت الثورة ملحمة كبرى،إلا أن الأداء الجماعي للقيادة هو الذي سمح بتركيز الأشكال المختلفة للنشاط الثوري نحو انجاز الأهداف الرامية إلى استفادة السيادة واعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة.

كما كان الهدف الأسمى للهيئات القيادية والحركات الوطنية
هوالعملباتجاهجمعشتاتمنتبقىمنالقادةالمعزولينفيالداخلوالخارج، فكان ذلك
منالتحدياتالرئيسيةالتيانتصبتأمامفجريالثورةالذينأخفقوافيعقداجتماعتقييميكانمقررافيمطلععام 1955
،وقدكرسذلكالإخفاقعزلةالقادةلمدةتجاوزتعاماكاملا،وعندمابادرتكلمنقيادةالعاصمةالتيأصبحتتضمبعدمار
س 1955 عناصرجديدةعلرأسجناحهاالسياسيوقيادةالشمالالقسنطينيفيأكتوبر
منفسالسنةبالانخراطفيمسعاستدراكيلعقدأولاجتماعاملقادةالثورة، والذي
أحدثتحولاخطيراوهامافيالعلاقةبينقادةمعاقلالداخلوأعضاءالوفدالخارجيلجبهةالتحريرالوطني،وفيتوجهاتقيا
دةالعاصمةنحو ممثليالتياراتالسياسيةالجزائريةالأخرى.

خاتمة

كم استخلصنا إلى أن

الأبعادالسلبيةفيالأداءالفرديللقادةشكلتالأسبابوالعواملالرئيسيةالتيقادتإلىانهيارالهيئاتالسياسيةلقيادةالثورةفيع ام 1962

،لأنإخفاقهيئاتالثورةفيتجاوزالمرحلةالانتقاليةالفاصلةبينحربالتحريرومرحلةالاستقلالكانناتجالتراكمالصراعاتا لشخصيةحولالقيادةالعلياالتيعجزتالثورةفيتحديدمعالمهابدقة،وللتداعياتالتيأفرزتهاأشكالامختلفةمنالانحرافاتمث لسنأسلوبالعملخارجالهيئاتبمعزلعنالقوانينوالتشريعات،واللجوءإلىالإقصاءوالتصفيةوالدعايةالمغرضةمنأجلالا حتفاظبمواقعالقيادةوالانفراد بها خاصة بعد بدأ التفاوض مع الأطراف الفرنسية (قبل الاستفتاء العام).

بينماشكلالأداءالجماعيللقادة (الهيئاتوالنخب)العاملالحاسمفيانتصارالثورةخلال المواجهةمعالاستعمار،لأنأبرزملامحالتطورالتيحققتهاهيئاتالقيادةالثوريةكانتتكمنفيالجوانبالتنظيميةالتيمكنتقا دةالثورةمنالانتقال بهامنحربعصاباتإلىحربشعبية،ومنصراعمسلحتقودهمجموعاتصغيرةومعزولةوقيادةسياسية مغمورةفيالظل التصفياتإلىحركةتحررتعتمدعلىواجهةتمثيليةعريضةوعلىنشاطثوريمتعددالأوجهوالأساليب.

كما أنالعبقريةالجماعيةللنخبةالثوريةعلىالنقيضمن المسعىالفرديتحوالقيادةفيصفوفها ، هيالتيجعلتمنالثورةملحمة كبرىفيالتضحيةوالتحدي،لأنالأداءالجماعيللقادةعلىالرغممناختلافالميولوالمشاربه والذيتسببفينجاحهافي

حمايةالجماهيرحيناوفيالاحتماءبهاوتوجيههاحيناآخر،كماأنذلكالأداءهوالذيسمحبتركيزالأشكالالمختلفةللن شاطالثوريتحوإنجازالأهدافالرامية إلىاستعادةالسيادةوإعادةبناءالدولةالوطنيةالمستقلة، ولو أن الثورة التحريرية منذ بدايتها اعتمدت على الريادة الجماعية البعيدة عن الخلافات والصراعات وتصفية الحسابات لما دامت الثورة سبع سنوات ونصف ولكانت ثورة نوفمبر انتصرت في عامها الأول وتمتعت الجزائر باستقلالها منذ البداية.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم:01 القادة الستة التاريخيون[1]

الواقفون من اليمين :محمد بوضياف –مراد ديدوش –مصطفى بن بولعيد –رابح بيطاط

الجالسون من اليمين :محمد العربي بن المهيدي –كريم بلقاسم

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص85

الملاحق

الملحق رقم: 02 صورة للوفد الخارجي[1]

من اليمين إلى اليسار: حسين أيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 87

الملاحق

الملحق رقم: 03

خريطة تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق[1]

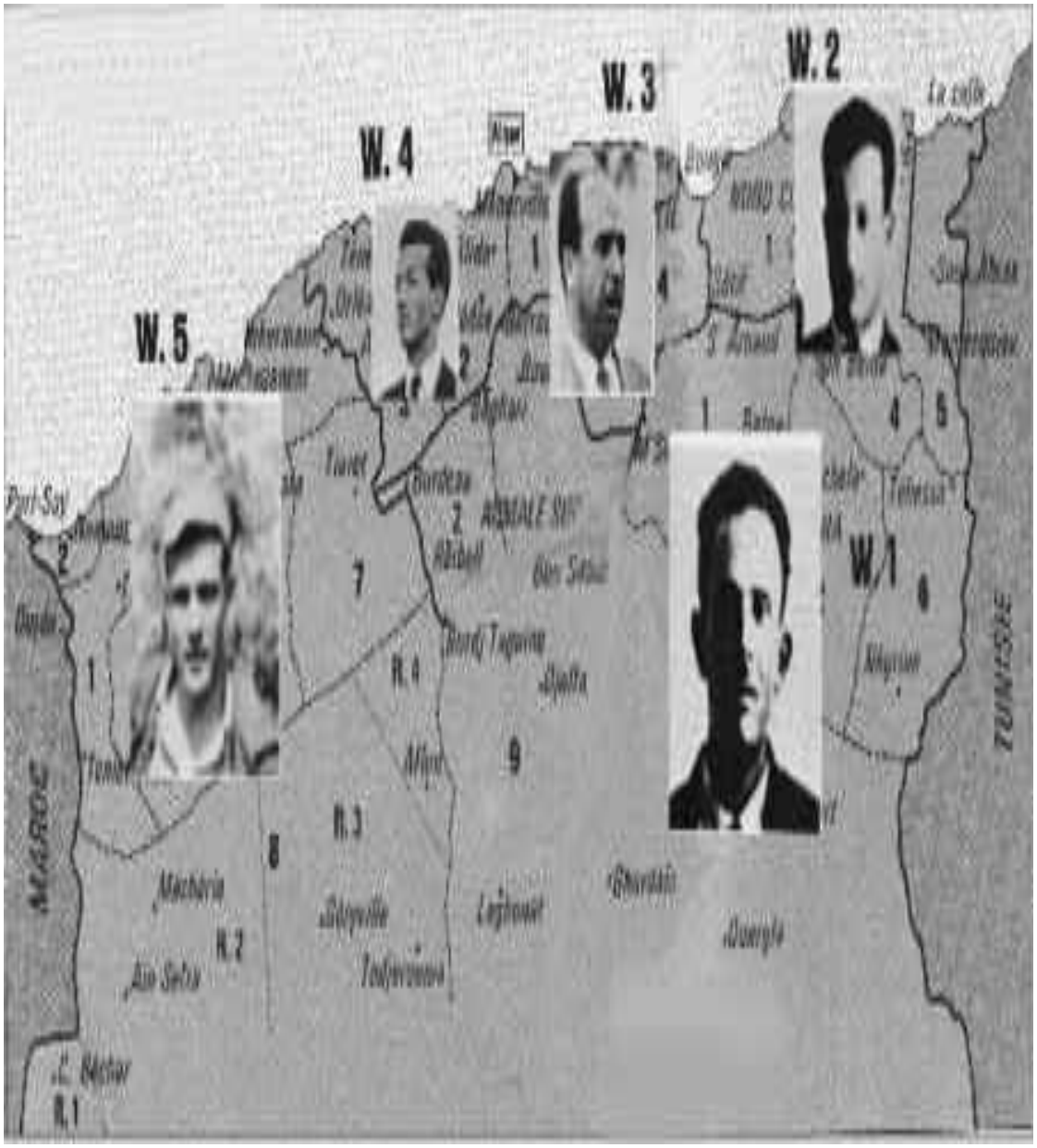

[1] عبد الله مقلاتي، نفسه، ص 20

الملاحق

الملحق رقم:04 أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الاولى1956 [1]

سعد دحلب

محمد العربي بن مهيدي

عبان رمضان

[1] مسعود عثماني ، الثورة التحريرية .... ، مرجع سابق ، ص376

كريم بلقاسم **بن يوسف بن خدة**

الملحق رقم: 05

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية[1]

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام1957 تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من9 أعضاء وهم:

1-عبان رمضان

2-عباس فرحات

3-لخضر بن طوبال

4-عبد الحفيظ بوصوف

5-محمود شريف

6-محمد الأمين دباغين

7-كريم بلقاسم

8-عبد الحميد مهري

9-عمر أوعمران.

[1] فركوس صالح :تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال(المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005 ، ص 511

البيبلوغرافيا

المصادر والمراجع:

أ/– المصادر:

1–بورقعة الرائد لخضر ,شاهد على اغتيال الثورة , (د، أ) , ط, 2 ،الجزائر ،2000.

2– حربي محمد، حياة تحد وصمود (مذكرات سياسية1945/ 1962)، تر: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية, دار القصبة للنشر , الجزائر، 2004.

3– حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، موفر للنشر، الجزائر، 1994

4– صايكي (النقيب محمد)، شهادة ثائر من قلب الجزائر ، ط1،(د، أ), الجزائر، 2000.

5– يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2008.

6– أمقران عبد المجيد , مذكرات في مسيرة النضال والجهاد, (د، أ) , الجزائر ، 1997.

7– حساني عبد الكريم , أمواج الخفاء، (م، م، م) ، الجزائر، 1995.

8– الذيب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر , ط , 1 ،دار المستقبل العربي ,القاهرة,1984

9– سعيدان(الرائد الطاهر) , القاعدة الشرقية قالب الثورة النابض، ط1، (د،أ), الجزائر ,2001

10– سعدي (الرائد عثمان بن الحاج) , مذكرات , دار الأمة, ط1, الجزائر، 2000

11– محساس أحمد ,الحركة الوطنية الثورية في الجزائر , تر: مسعود مسعود, (م،و،م) , الجزائر، 2002

12– المدني توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3،(ش,و,ن,ت)، الجزائر ،1982

13– هارون علي , خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ،تر: الصادق عماري وأمال فلاح ،دار القصبة للنشر ,الجزائر ،2003

14– ادريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، (د، ع، ك)، تونس، 1981

15– كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة زينب قبي، ط1، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010

16– بوحارة، مذكرات العقيد عبد الرزاق بوحارة، دار الأمة الجزائر، 1996

17– كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي , دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999

18– كريمي عبد الرحمن، مذكرات النقيب سي مراد: ومنهم من ينتظر، (د،م)، ط1، الجزائر، 2005

البيبلوغرافيا

19- ملاح(الرائد عمار) ,من مذكرات الرائد عمار ملاح : وقائع حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس ,دار الهدى للطباعة والنشر , عين مليلة ، 2003

20- ملاح (الرائد عمار) , محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954 ،(دنه) ،عين مليلة ، 2004

ب/- المراجع:

1- أزغيدي محمد لحسن , مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956- 1962, (م، و، ك)، الجزائر،1989.

2-الأزرق مغنية , نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي, تر: سمير كرم , مؤسسة الأبحاث العربية , بيروت,1980 .

3-البجاوي محمد , الثورة الجزائرية و القانون , تر: بيير كوت , دار اليقظة , دمشق,1965

4- بوحوش عمار, التاريخ السياسي للجزائر , (د، غ، إ)، ط1، بيروت، 1997 .

5- بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة1954/ 1962،ط1، (د، أ)، الجزائر،2004 .

6- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، (د، هـ)، الجزائر، 2009

7- الحاج لخضر العبيدي , قبسات من ثورة أول نوفمبر ,دار الشهاب, الجزائر،(د.ت)

8-دروازالهادي، الولايةالسادسةالتاريخية: تنظيم ووقائع1954-1962،دارهومة، الجزائر،2002

9- ريغ دانيال ,رجل الاستشراق , ترجمة عبد القادر صحراوي , ط , 1 الجفان والجابي للطباعة، نيقوسيا , قبرص،2000 ,

10- الزبيري محمد، الثورة الجزائرية في عامها الأول، (م، و، ك)، الجزائر، 1984.

11- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصرة 1942 – 1962 ، دار هومة، الجزائر، 2000

-12 زوزو عبد الحميد , محطات في تاريخ الجزائر, دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة ,الجزائر،2004 .

13- زوزو عبد الحميد ,دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية، (ش، و، ن، ت) ,الجزائر ، (د.ت)

14- سعد الله أبو القاسم , الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، (د، غ، إ) , بيروت,1992

15- سعد الله أبو القاسم، أفكار جامحة , (م، و، ك) ,الجزائر،1988

البيبلوغرافيا

16- سطورا (بنجامين) , مصالي الحاج , تر الصادق عماري ,منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , وزارة المجاهدين , الجزائر،2002 .

17- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح , تر: محمد حافظ الجمالي ,منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال , الجزائر, 2002

18- عباس محمد، ثوار عظماء , مطبعة دحلب , الجزائر،1991

19- – عباس محمد , رواد الوطنية , دار هومة , الجزائر،2004

20- عباس محمد، حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001

21- عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007

22- عوادي عبد الحميد , القاعدة الشرقية , دار الهدى , عين مليلة، 1993

23- قنان جمال ,دراسات في المقاومة والاستعمار ,المتحف الوطني للمجاهد , الجزائر، 1998

24- قنان جمال , قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،(م، م، م)، الجزائر ، 1994

25- لونيسي رابح , الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1،دار المعرفة, الجزائر , 2000

26- مالرو أندري , (سقوط السنديان) آخر حديث مع الجنرال دوغول، ترجمة سامي الجندي , ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت، 1981

27-يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية , ترجمة محمد الشريف بن دالي, منشورات وزارة المجاهدين , الجزائر ، 2002

28- أبو الأعلى المدودي، نحن والحضارة الغربية، الدار السعودية للنشر، جدة، 1984،

29- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2004

30- علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، (د، م)، الجزائر، 2004

31- خليفة لعروسي، دليل المناضل الجزائري، الدحلب، الجزائر، 1997

32- زيدان زليخة، جبهة التحرير الوطني وجذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر،2009

33- معمري خالفة، عبان رمضان، ترجمة زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008

34- عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009

35- عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013

البيبلوغرافيا

36- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، دار غرناطة، الجزائر، 2009

37- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، (د، م، ج)، الجزائر، 2012

38- العمري مؤمن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، الجزائر، 2003

39- سيف الاسلام الزبير ، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، (م، ج، ط)، الجزائر، 1988

40- مطمر محمد العيد، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003

41- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010

42- بزيان سعدي , صفحات من الصراع الدموي بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا، منشورات متحف المجاهد , الجزائر ، 1995

43- عمراني عبد الرحمن،التسليح أثناء الثورة, منشورات وزارة المجاهدين , 2001

44-مهري محمد، ومضات من دروب الحياد، مؤسسة الشرق، الجزائر، 2002

45- عثماني عبد الوهاب، التحضير للثورة في الأوراس، جمعية أول نوفمبر، باتنة، 1989

-ب /المقالات والدوريات:

1/- المقالات:

1-محمد بوضياف , تحضير أول نوفمبر ," 1954 ترجمة خضراء بوزايد , مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية ،مجموعة مقالات (جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة)، باتنة، 1999

2- تابليت علي، تنظيم هياكل ولاية أوراس-النمامشة 1957/1956، مجلة المصادر، العدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث ،الجزائر2002.

3-حباسي الشاوش , من وثائق الثورة الجزائرية ,مجلة إنسانيات , العدد01 ،كلية العلوم الإنسانية , جامعة الجزائر , 2001

4-كريمي عبد الرؤوف، حوار مع الرائد مختار بوعيزم ، مجلة الراصد , عدد نوفمبر-ديسمبر2001

5-عزوي محمد لطاهر ,واقع الثورة في الولاية الأولى بين توحيد القيادة وتفككها ,الثورة الجزائرية أحداث وتأملات (مجموعة مقالات)، منشورات جمعية أول نوفمبر 1954، باتنة، 1994

البيبلوغرافيا

6- قنان جمال، دور الشهيد نصطفى بن بوالعيد في الإعداد لغرة نوفمبر" 1954" ، منشورات جمعية أول نوفمبر , باتنة ،1989

7- قنان جمال، تشكيل الحكومة المؤقتة: نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني,مجلة الذاكرة ,العدد , 04 , 1996 ،المتحف الوطني للمجاهد

8- ميرة إسماعيل , في حق التاريخ : شهادة نجل الرائد عبد الرحمن ميرة , "مجلة أول نوفمبر،العدد المزدوج 107/106 ، جويلية. أوت، 1989

2/-الدوريات:

1-معالم (سلسة ذاكرة وتاريخ) , حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية: بطلان يتحدثان العقيد يوسف الخطيب والعقيد صالح بوبنيدر، ع1، دار مارينور ,الجزائر، 1998 .

2- رابح بطاط، كيف حضرنا لثورة أول نوفمبر، مجلة النائب، عدد خاص، الجزائر، 2004

3-الرسائل الجامعية:

1-بديدة لزهر ,التطور التنظيمي والسياسي للثورة الجزائرية1957 -1960 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور محمد العربي الزبيري ,قسم التاريخ , جامعة الجزائر2000 ,

2- بن أزواو فتح الدين , أيديولوجية الثورة الجزائرية1954 -1962 ، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف د محمد العربي الزبيري , جامعة الجزائر ، 2001

3-بوطورة مصطفى ,علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية1954-1962 ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية , إشراف الدكتور عبد العزيز جراد , معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر، 1984

4-جبلي الطاهر، القاعدة الشرقية 1954 -1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، اشراف الدكتور جمال قنان ,قسم التاريخ, جامعة الجزائر، 2001

5- حسيني عائشة ,الثورة بالمنطقة الأولى للولاية الرابعة 1954-1958 ، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور حباسي شاوش, قسم التاريخ , جامعة الجزائر،2001

6-شتواح حكيمة ,المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية1954- 1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة , إشراف الدكتور عبد الحميد زوزو ,قسم التاريخ, جامعة الجزائر، 2001

7-ضيف الله عقيلة ,التنظيم السياسي والإداري في الجزائر**1954/ 1962** ، رسالة دوكتوراه دولة في التنظيم السياسي والإداري ,إشراف الدكتور عمار بوحوش, معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 1995

الفهرس

فهرس الموضوعات

الاهداءات

التشكرات

مقدمة.....أ-د

ـ الفصل الأول: المسار التاريخي للنخبةالثورية.....6

ـ المبحث الأول: مفهوم النخبةالثورية.....6

1ـ النخبة الثورية الجزائرية.....6

2ـ مفهوم النخبة كمصطلح سياسي.....6

3ـ النخب السياسية وتعددها في النخبة الثورية الجزائرية.....8

ـ المبحث الثاني: الجذور الاجتماعية للنخبةالثورية.....9

1ـ النظرة الفرنسية المضللة حول تركيبة وتطور المجتمع الجزائري.....9

2ـ التمثيل الاجتماعي في صفوف النخبة الثورية.....11-12

ـ المبحث الثالث: الميول الإيديولوجي والانتماء السياسي للنخبة الثورية الجزائرية 12

1ـ الروافد الفكرية والسياسية المؤثرة في النخبة 12

2ـ تباين الانتماء السياسي والاديولوجي في صفوف النخبة الثورية.....14-15

3ـ نسب تنوع الانتماء السياسي داخل النخبة الثورية 15-16

ـ المبحث الرابع: التكوين الثقافي للنخبة القيادية الثورية.....16

1ـ تباين مساعي تيارات الحركة الوطنية 17-18

2ـ تحديد التمايز الثقافي بين القادة ونسب حضور النخب في القيادة الثورية.....18-20

ـ الفصل الثاني: التنظيمات الثورية والهيئات القيادية الأولى للثورة (1962/1954) 21

ـ المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة والعمل " مارس 1954 ".....22

1ـ ظروف بروز اللجنة الثورية للوحدة والعمل 22-23

2ـ أهداف وبرامج اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....24

فهرس الموضوعات

3ـ اللجنة الثورية من حل الأزمة إلى الوقوع فيها.....25

ـ المبحث الثاني: مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية.....26

1ـ اجتماع مجموعة 22.....26-28

2ـ النقاط المطروحة والقرارات التي خرج بها الاجتماع.....28-29

ـ المبحث الثالث: لجنة الستة.....29

1ـ لمحة تاريخية عن اللجنة.....29

2ـ مهام وبرامج لجنة الستة وأهم العمليات التي قامت بها.....30

3ـ من لجنة الستة إلى لجنة التسعة.....31-32

المبحث الرابع: القيادة الميدانية لقيادة المناطق التاريخية.....33

1ـ الاندفاع نحو العمل المسلح في ظل الانشقاق السياسي 33-35

2ـ إيمان القيادة الميدانية بضرورة تفجير الثورة.....35-36

3ـ قادة معزولون وقيادة بدون فائدة.....36 -37

4ـ الانعكاسات الأولية لعمل القادة وغياب التنسيق والترتيبية.....38-40

المبحث الخامس: الوفد الخارجي للثورة الجزائرية (1954/1956).....41

1ـ المسار التاريخي للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 41-42

2ـ إرهاصات تكوين القيادة الثورية المركزية.....42-44

3ـ تأزم العلاقة بين قادة العاصمة والوفد الخارجي.....44-46

ـ الفصل الثالث: أبرز الهيئات القيادية للثورة.....47

ـ المبحث الأول: الهيئات القيادية للثورة من الصومام إلى تشكيل الحكومة المؤقتة (1956/1958).....48

1ـ قرارات المؤتمر ونتائجه.....48

أـ قرارات المؤتمر.....48-49

ب ـ نتائج المؤتمر.....50

2ـ الأولويات مبادئ تنظيمية أم مواقع قيادية 50-51

فهرس الموضوعات

3ـ قرارات مؤتمر الصومام كعامل في توحيد القيادة الثورية.....52

4ـ الهيئات السياسية الأولى للثورة (1958/1956).....52

أـ المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....52

ب ـ لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.....53

جـ ـ لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.....54

ـ المبحث الثاني: الهيئات القيادية الخارجية للثورة (1962/1958).....55

1ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (نموذجا).....55-58

2ـ تركيز القيادة وتوزيع المهام في الحكومة.....59-61

3ـ حكومة المنفى ومواجهتها للسياسة الاستعمارية 61-62

ـ المبحث الثالث: الهيئات العسكرية لجيش التحرير (1962/1954).....63

1ـ لمحة موجزة عن تطور جيش التحرير الوطني (1962/1954).....63-64

2ـ فكرة تشكيل جيش الحدود.....64-65

3ـ أسباب فشل كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود (1960/1958).....65-67

ـ المبحث الرابع: هيئة الأركان العامة (1962/1960).....67

1ـ هيئة الأركان العامة قيادة عسكرية عليا تحت الوصاية.....68

2ـ هيئة الأركان من الإخفاق العسكري إلى المنافسة السياسية على القيادة 68-69

3ـ البحث عن واجهة سياسية للمنافسة على السلطة.....70-71

ـ الفصل الرابع: مسار تطور القيادات وعوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة التحريرية(1962/1954).....72

ـ المبحث الأول: تطور قيادة كل من الولايتين الأولى والثانية.....73

1ـ الولاية الأولى "الأوراس" (1962/1956).....73

أ ـ بروز بصمات القائد الأول.....73-74

ب ـ انتشار الفوضى في منطقة الأوراس 74-75

جـ ـ الولاية الأولى بقيادتين (ميدانية وخارجية).....75-76

فهرس الموضوعات

د ـ الطريق نحو التحالف مع هيئة الأركان.....76 -77
2ـ الولاية الثانية "الشمال القسنطيني" (1962/1956).....77
أ ـ ضعف انطلاقة الثورة بالولاية الثانية.....77 -78
ب ـ وضعية الشعور في القيادة ومحاولة إيجاد الحلول.....78 -79
جـ ـ القيادة الحيوية في الشمال القسنطيني .....79 -80
د ـ خلفيات استقرار القيادة بالولاية الثانية.....80 -81
ـ المبحث الثاني: تطور قيادة كل من الولايتين الثالثة والرابعة.....81
1ـ الولاية الثالثة " القبائل " (1962/1956).....81
أ ـ القيادة الثورية الثنائية في منطقة القبائل.....81
ب ـ التداول على القيادة بعد مؤتمر الصومام.....82
جـ ـ مرحلة التأزم والتفكك في قيادة الولاية الثالثة 83
2ـ الولاية الرابعة " الجزائر " (1962/1956).....84
أ ـ التعثر السريع لانطلاقة الثورة في الولاية الرابعة.....84
ب ـ تشكيل قيادة الولاية الرابعة.....85
جـ ـ مواجهة قادة الولاية الرابعة للقيادة الخارجية 86
ـ المبحث الثالث: تطور قيادة كل من الولايتين الخامسة والسادسة.....87
1ـ الولاية الخامسة " وهران " (1962/1956).....87
أ ـ عدم جاهزية المنطقة والتفكك السريع للقيادة.....87
ب ـ العربي بن مهيدي وجهوده لاستعادة نشاط المنطقة.....88
جـ ـ أسلوب بوصوف وبومدين في قيادة الولاية الخامسة.....88 -89
2ـ الولاية السادسة (1962/1956).....89
أ ـ فكرة تأسيس الولاية السادسة.....89
ب ـ تعثر التنظيم الثوري بالولاية "6" وجهود سي الحواس لإعادة هيكلتها .....90 -91
جـ ـ العقيد الطيب الجغلالي خليفة سي الحواس وواقعة اغتياله.....91 -92

فهرس الموضوعات

ـ المبحث الرابع: عوامل التأزم الداخلي في هيئات قيادة الثورة.....92

1ـ العوامل الرئيسية في التأزم الداخلي للقيادة.....92

2ـ الصراع حول القيادة.....93-94

3ـ المواجهة مع الحركات المناوئة وما خلفته من خسائر بشرية.....95

ـ المبحث الخامس: حركات التمرد العسكرية على قيادة الثورة.....95

1ـ الحركة الأولى للتمرد.....95 -96

2ـ الحركة الثانية للتمرد.....96

3ـ انعكاسات حركات التمرد.....97-98

ـخاتمة.....99-100

ـ الملاحق.....101-105

ـ بيلوغرافيا.....106-111

ـالفهرس.....112-116